وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية التنمية المحلية في الجزائر حالة دراسة: مصنع الجزائري التركي للنسيج ولاية غليزان

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

بن حنينة إلهام

إشراف الأستاذ (ة):

حسين جنوحات

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الجامعة	الصفة
برحو سهيلة	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
حسين جنوحات	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مشرفا
	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

قال تعالى : ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ ﴾ سورة إبراهيم /07

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل :

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

وعملا بهذا ، وبعد أن منَّ الله عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع فإنّني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل : حسين جنوحات الذي ساعدني ومدّ يد العون له مني فائق التقدير والاحترام .

كما أشكر جميع أساتذتي من دون استثناء من الابتدائي وصولا إلى الجامعة ، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم السياسات العامة، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد .

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى من ساندتني بدعائها، الى من سهرت الليالي تنير دربي الى من شاركتني أفراحي وأحزاني، الى أجمل وأروع امرأة في الوجود " أمي "، الى من أحمل اسمه "أبى".

إلى من وقف الى جانبي منذ البداية، الى السند الذي رافقني طيلة هذه المسيرة، الى من كان عونا لي في كل الظروف "يوسف علواني" أسأل الله أن يطيل في عمرك.

الى اللتان كانتا ملاذي وملجأي في الحزن والفرح وزرعتا في الأمل بعد كل خيبة خالاتي " فاطمة"، كريمةا".

الى بركة البيت جديتي يرحمها الله.

الى القلوب الطاهرة والرقيقة والبريئة أخواتي "كريم "، "فيصل"، "شروق "، "سمية والى الكتكوت الصغير محمد الخليل " أتمنى لهم كل التوفيق والنجاح.

الى حبيبة قلبي ورفيقة دربي أختي "هدى سيفوان " أسأل الله أن ينير دربها ويوفها.

الى الأخت والصديقة التي سعدت برفقتها في دروب الحياة الحلوة والمرة " نصرون صليحة".

الى من افتقدتها من زمن طويل واختطفها المنون على بساط الرحيل أختي الحنونة "أحلام بالجيلالي " رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه. الى صديقتي العزيزة منال بن حليمة والى شفيقة خليل

الى كل من تمنى لي الخير والنجاح.الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل، سائلين الله أن ينفعني به ويوفقني.

الملخص:

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر اهم الارباح التي شهدت تطور اكبيرا ، نظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في الرفع من القدرات الانتاجية في الاقتصاديات المحلية وزيادة معدلات التشغيل بالاضافة الى ادخال التقنية و المتقدمة ، هذا من جهة ،من جهة اخرى ظهور الحاجة الى الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول النامية ، ناهيك عن الدول المتقدمة ،للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها ، وهذه التدفقات يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية المحلية والاقتصادية معا في الدول اذا كان حجمها يتلاءم مع متطلبات الاقتصادية عندما توجه تلك التدفقات الى القطاعات التى تساهم في تحقيق عملية التنمية مثل قطاع الصناعة عندما يتم تاطيرها بتشريعات قانونية تراعي المصلحة الوطنية

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار ، الاستثمار الاجنبي المباشر ،التنمية المحلية ، السياسة الاستثمارية مراحل التنمية، المنطقة الصناعية .

Abstract:

Foreign direct investment is the most important profit that has witnessed a significant development, due to the important and vital role it plays in raising productive capacities in local economies and increasing employment rates in addition to the introduction of advanced technology, on the one hand, on the other hand, the emergence of the need for foreign direct investment by developing countries, not to mention developed countries, to take advantage of those advantages that it enjoys, and these flows can contribute to achieving local and economic development together in countries if their size is commensurate with the economic requirements when those flows are directed to sectors that contribute to the achievement of the development process, such as the industry sector, when Framing it with legal legislation that takes into account the national interest

Key words: Investment, foreign direct investment, Local Development, Investment Policy stages development, industrial zone.

of

المقدمة

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل للدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص .

وتعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد اكثر المسائل اثارة للجدل بين السياسيين وواضعي السياسة الاقتصادية، والاقتصاديين عموما، فقد شهدت قدرا ملحوظا من تفاوت الاراء بشان الدور الذي يمكن ان تؤديه في التنمية المحلية عامة والاقتصادية على حد خاص ،فمن انعدام الثقة بالاستثمارات الاجنبية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي ،الى تبنيها وبدرجة كبيرة في وقتنا الحالي ،وذلك لان موضوع الاستثمار من المواضع الاكثر اغراء في الظروف الراهنة .

ويوصف الاستثمار بانه عملية توظيف رؤوس الاموال المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة كالفوائض الاقتصادية والمدخرات الخاصة والاقتراض من الاسواق وادارة تلك الاموال في اقتناء الاصول واقامة مشاريع بقصد تحقيق اهداف المستثمر والمستثمر له في حين تعرف التنمية المحلية هي التطوير الجذري لكل مظاهر الحياة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية والتي تعد الاساس في التنمية المحلية .

وعندما يجري الحديث عن التنمية المحلية والاستثمار فالذي يهمنا في دراستنا هو علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية المحلية، وكيف ساهمة في الحد من ظاهرة البطالة والزيادة الناتج المحلي والوطني الخام حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحتل اهمية استثنائية في الدول النامية التي عانت من تفاقم الازمها المالية وسببها النقص في التمويل وهذا ما ادخل هذه الدول في مازق حرج وهو المديونية والاقتراض من العالم الخارجي ويبقي لها الخيار الوحيد هو استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي وسيطرة عليه،ومن هنا اصبح الاستثمار اهتمام اغلب الحكومات واطرت له سياسة خاصة به

-الادبيات السابقة:

مشكلة البحث:

هناك دراسات واهتمامات بالاسثمار الاجنبي المباشر وهذا راجع الى صعود حدة التنافس بين الدول النامية من اجل استقطاب اكثر عدد ممكن من الاستثمارات الخارجية وفي اطار هذا السياق تتمحور اشكالية البحث في عرض السؤال التالي:

-**هل الاستثمار الأجنبي ساهمة في ترقية التنمية المحلية في الجزائر** ؟ مع الاشارة الى مصنع الجزائري التركي للنسيج TAYALبالمنطقة الصناعية ببلدية سيدي خطاب ولاية غليزان.

وهذه الاشكالية تتفرع عنها جملة من التساؤلات تتمثل في

- ✓ ماهي السياسة الاستثمارية؟
- ✓ ماهو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ كيف ساهم الاستثمار الأجنبي في رفع الناتج الخام الوطني؟
- ✓ هل الاستثمار الأجنبي دفعة بعجلة التنمية المحلية في ولاية غليزان ؟

الفرضيات :

- ✓ الاستثمار الأجنبي ساهم في رفع القيمة المضافة في الجزائر
- ✓ ساعد الاستثمار الأجنبي في انقاص من البطالة
- ✓ ساعد الاستثمار الأجنبي بقسط كبير في التنمية المحلية في مصنع النسيج بولاية غليزان

مبررات اختيار الموضوع :

من البديهي ان لكل بحث او دراسة أسباب ودوافع تجع الباحث يتمسك بموضوع دراسته هناك ما هو ذاتي وما هو موضوعي ويمكننا حصرها فيما يلي :

المبررات الذاتية:

هي نابعة عن ميل والاهتمام بالمجال التنموي ودراسة المحلية بحكم الانتماء للإقليم ومن اجل تعريف بالمنطقة والانفتاح المحلي حول الاستثمار الأجنبي في الولايات الداخلية التي شهدتها كل من غليزان ووهران والكثير منها والاطلاع على اهم التغيرات التي طرات علي مستوي المحلي

المبررات الموضوعية:

باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي من اهم المواضيع الحديثة استقطبت مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر بالإضافة الى طبيعة التخصص التي الزمتنا بالخوض في مثل هذه المواضيع

الادبيات والدراسات السابقة:

دراسات اهتمت بموضوع الدراسة الخاصة بالتنمية المحلية : كثيرة هي الدراسات التي كان مفهومها حول التنمية المحلية ، حيث تم تناول موضوع التنمية المحلية من جوانب عديدة وأهم ية الدراسات نذكر ما يلي : (خنيفري ، 2001) حاول دراسة موضوع التنمية المحلية بالتطرق إلى عملية تمويل الجماعات المحلية بالأحرى دراسة إشكالية التمويل وتزويد الجماعات المحلية بالمال الكافي ، دراسة (سلاوي ، 2018) وكان الاهتمام منصب حول مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري هي مقاربة قانونية اعتبرت أن المشرع عندما استخدم مفهوم التنمية المحلية يعكس غموض في استخدام المفهوم ، (بلهادي ، 1996) من الدراسات التي أثرت العمل خصوصاً الجانب النظري ، فالباحث ركز على الجانب الريفي واعتبر التنمية المحلية هي وسيلة لمعالجة الفوارق الإقليمية بين الريف والحضر ، دراسة أخرى اهتمت بدراسة التنمية المحلية واقعها في ولاية ميلة (بيدي ، 1995) ، تطرقت الي دراسة ولاية ميلة بـ (32) بلدية التابعة لإقليمها و قد أنجزت خريطة سميت اقتراحات التنمية و هي ثمرة دراستها و التي كان أساسها هو تشخيص الواقع التنموي في الولاية و كان العمل بعنوان الترابي و التنمية المحلية في ولاية ميلة

دراسات اهتمت بدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدراسات تمثلت أهمها فيما يلي : 1- دراسة فارس فضل : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003/2004 . تمحورت إشكالية هذه الأطروحة حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية ، وقد تناول الباحث آثاره التنموية على اقتصاديات الدول المضيفة ، كما تناول في الفصل التطبيقي التدفقات الواردة للدول الثلاث محل الدراسة ، وحاجة هذه الأخيرة لمزيد من التدفقات الواردة إليها ، وأهم التدابير المتعلقة باجتذابه ، أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فتشير إلى محدودية التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية ، وأن لهذا النوع من الاستثمارات آثار إيجابية على اقتصاديات هذه الدول . 2- دراسة بن عبد العزيز فاطمة : فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004/2005 . تمحورت إشكالية هذه الأطروحة حول فعالية الاستثمار الأحتي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية وواقع ذلك في الجزائر ، ومن التساؤلات التي لها صلة بموضوع دراستي هو : ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما آثار ذلك على التنمية الاقتصادية ، وقد

استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي والتاريخي وكذا التحليلي ، وذلك في الفصل الأخير من الدراسة الذي خصص لحالة الجزائر بعدما تطرق إلى العالم النامي والعالم العربي في الفصل الرابع منها ، وكان من مضامين الفصل الأخير وهو الفصل الذي تناولت فيه أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطرقت في هذه الجزئية من البحث إلى قطاع النشاط الاقتصادي المتعلق بالنقل والاتصال وكذا قطاع الخدمات ، وقد أشارت الباحثة إلى دخول رأس المال الأحتي المباشر في مجال خدمة الاتصال حيث أشارت إلى شركة جازي ونجمة . من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هو التأكيد على الدور التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المستقبلة أو المضيفة ، وكذا توجيهه نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني . 3- دراسة عبد الكريم بعداش : الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 . رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007/2008 . تمحورت إشكالية الدراسة حول تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول المصيفة ، وكذا حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995/2005 ، وقد انبثق عن هذه الإشكالية وهو موضوع الدراسة بالتحديد أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة ، وكان من الأسئلة الفرعية لهذه الإشكالية سؤالله نوعا ما علاقة بموضوع بحثي : هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص تطوير الاستثمارات المحلية (المؤسسات المحلية) ، و قد اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسته . ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن قطاع الصناعة استحوذ على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تحسيد الجزء الأكبر منها في قطاع المحروقات ، بينما عرف قطاع الخدمات تذبذبات كبيرة في تدفقاته و تحسنا ملحوظا بعد سنة 2002 مقارنة بنظيرتها في القطاع الصناعي ، وأهم نتيجة توصل إليها الباحث هي انتفاء أثر مزاحمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمارات المحلية خلال الفترة المدروسة ، مع الإشارة إلى الأثر التحفيزي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لنظيرالها المحلية في قطاع الاتصالات خلال العقد الأول من القرن 21

حدود الدراسة :

يمكن تحديد حدود الدراسة كالأتي:

الاطار المكاني :

يهتم الباحث بدراسة حالة حول مصنع النسيج التركي تيال بسيدي خطاب ولاية غليزان كونه اول تجربة استثمارية على مستوى الولاية والوطن

الاطار الزماني:

يتحدد مجال دراستنا الزماني في الفترة الممتدة من 2016الى 2022.

مناهج البحث:

بناءا على التساؤلات والفرضيات التي صغنها فاننا سنتبع في دراستنا هذه كلا من المنهج الاسقرائي و الاستنباطي ، فنستعين بالمنهج الاستنباطي من خلال اداة التوصيف والسرد استخدمناهما في عرض الجانب المفاهيم في الفصل الاول حول التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي ومن الناحة السرد فتحدثنا منه في الجزء القانوني في الفصل الثاني في سرد الاصلاحات القانونية للتنمية المحلية و الاستثمار الاجنبي المباشر في جزائر اما الاستقرائي ومن خلال اداته المتمثل في الاحصاء استعني بيه في جزء من الفصل الثاني واستخدمناه في الفصل الثالث لي تحليل الارقام والبيانات المتعلقة بدراسة الحالة لمصنع الجزائري التركي للنسيج بولاية غليزان

قترابات الدراسة :

الاقتراب المؤسسي :

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية،على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغير امستقلا يؤثر على تحديد منهم الفاعلون الذين يسمحلهم بالمشاركة في الساحة السياسية ،تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها ،تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حولا لممكن والمرغوب فيه

وتم استخدام هذا الاقتراب في دراسة في الفصل الثاني في المبحث الأول باسم الفواعل للتنمية المحلية وكذلك في المبحث الثاني في الهيكل المؤسسي لجهاز الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في حقيقة ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الإضافي للتنمية المحلية حيث يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من تقنيات وخبرات متطورة الى الدولة المضيفة وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات التسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص الشغل ورفع إنتاجية الافراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي

اهداف الدراسة :

1. محاولة ابراز علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية المحلية
2. تحليل وتقييم نسبة البطالة بعد الانفتاح على الاستثمار الأجنبي
3. محاولة إضافة معلومات جديدة في الدراسات السابقة في هذا الميدان

أدوات جمع البيانات :

المقابلة العلمية: عبر تصميم مقابلة علمية تخص متغيرات الدراسة ومقابلة الشخص المعني بالموضوع الدراسة وفي مجمل تمكن الباحث من انجاز مقابلتين.

الاستمارة الاستبيان: تم تسميم استبيان يتمثل في 17سؤال متعلق بالدراسة، وبعد المعاينة تم طبعها في نسخ ورقية 142نسخة تم توزيعها على عينة من 5وحدات في المصنع من اصل 11الوحدة .

جمع وثائق : تم جمع صفحات من الجرائد الرسمية التي تحتوي على قوانين تخص الدراسة من اجل توظيفها في الاطار القانوني

العينة: تم اختيار فئة محدود من عمال مصنع الجزائري التركي للنسيج TAYALبولاية غليزان للاجابة علي اسئلة استمارة الاستبيان .

برنامج EXCEL: استخدام هذا البرنامج لتحليلالاستبيان الى بيانات و ارقام في جداول لتسهيل عملية الدراسة والوصول الى نتيجة المرجوة

الجانب المفاهيمي : ويتم الباحث فيه استعراض اهم المصطلحات والكلمات المفتاحية للدراسة

تعريف التنمية المحلية :هي استراتجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وامكانية افراد المجتمع من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل،

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر انه تحرير رؤوس الاموال الدولية حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر هة ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي تطبيقه فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :انشاء او توسيع مؤسسة –المساهمة في المؤسسة جديدة وقائمة من قبل.

تقديم خطة الدراسة :

قصد الاحاطة بالاشكالية البحث والاجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاث فصول:

الفصل الاول:

تناولنا التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي المباشر اطار مفاهيمي ويتضمن : ثلاث مباحث الاول : حول التنمية المحلية الثاني : نتحدث عن الاستثمار اما المبحث الثالث : حول الاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الثاني:

تحدثنا فيه حول وقع التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تم تقسيمه الي ثلاث مباحث الاول: حول واقع التنمية المحلية في الجزائر والثاني يتناول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والثالث :حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية تطبيقية مقسم الى ثلاث مباحث الاول: التعريف المنطقة الصناعية والبحث الثاني: حول المصنع الجزائري التركي للنسيج TAYAL. والثالث :دراسة تحليلية ميدانية

الفصل الأول:التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي المباشر

تقديم الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من بين أهم دوافع التنمية المحلية بالنظر لما يحققه من زيادة في الناتج المحلي، ولعل من أهم ما يقدمه من إضافة هو توفير العديد من المواد الأولية المكلمة للتنمية المحلية وكذا يعد موردا هاما ومحركا لعجلة التنمية خاصة إذا تم الاستعانة باليد العاملة المحلية، فهو يساهم في تقليص معدلات البطالة ويعتبر موردا ماليا مهما بالنظر لما يحققه توظيف رؤوس الأموال وانعكاسها على توفير العملة الصعبة والامر الذي يحسن الميزانيات المحلية، وهو ما جعل مختلف الدول خاصة النامية منها تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية.

سنتناول في هذا الفصل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي والتنمية المحلية، ومعرفة مختلف خصائص ومميزات كل متغير وكذا التعرف على مختلف العلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة وانعكاساتها على التنمية المحلية المرجوة لانعكاس كل متغير على الآخر، وفي الاخير نتطرق كيفيات توظيف الاستثمار الأجنبي في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الاول: مفهوم ونشأة التنمية المحلية

ظهر في الستينيات على أثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة المناطق نظرا للاختلالات الموجود بين مختلف جهاتها لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية.فالتنمية المحلية اصبحت عملية تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تهدف تحسين نوعية الحياة إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على توظيف كل موارد المجتمع المحلي باعتبارها فاعلا مهما في صناعة التغيير.

1- تعريف التنمية:

1-1- لغة[1]:

التنمية هي النمو اي ارتفاع الشيء من موضعه إلى أخر وفي جانب المال تعني زاد وكثر، وفي اللغة الانجليزية، يعني المصطلح(Développement) من الفعل(Développe To)، بمعنى يوسع، يوضع، ينمي، ينشئ...الخ، كما أن مصطلح (Développement) يرمز في اللغة الانجليزية إلى التغير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخططالاقتصادي.

1-2- اصطلاحا [2]:

التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي .التنمية بالمفهوم الواسع؛ هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية، وعرفت الأمم المتحدة عام 1956 التنمية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين أفضل والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في

1طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، ص38.

2طالبي يمينة، نفس المرجع، ص 38.

تقدمها بأكبر قدر مستطاع"، وأقرت عام 1986 تعريفا آخر ضمن إعلان الحق في التنمية، حيث عرفت التنمية بأنها:"عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

2- مفهوم التنمية المحلية

2-1- نشأة مصطلح التنمية المحلية[1]:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة المصطلح التنمية المحلية، حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل، وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم .لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية، فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة، وكان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي، وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وبداية من الثمانيات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول، وكسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات؛ منها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي(DATAR) الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية

1طالي يمينة، نفس المرجع، ص 39.

2-2- التنمية المحلية

- **تعريفها:**

هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين افراد المجتمع والحكومات لرفع مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحضاريا من منظور توفير حياة أفضل لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية.

كما ان التنمية المحلية تعريف على انها القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها مما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استمرار هذه المصادر ويبقى الانسان هو الشرط الأساسي لكل تنمية(الرأسمال الاجتماعي)[1].

تعريف الأمم المتحدة: "التنمية المحلية هي تلك العملية التي يشترك فيها الناس في المحليات والذين يأتون من مختلف القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى الوظائف وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة"[2].

وقدعرف سمير محمد عبد الوهاب التنمية المحليةعلى انها "عملية تغيير التي تتم في اطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، واقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج الوحدات المحلية في الدولة"[3].

- **أبعاد التنمية المحلية**

1 طالبي يمينة، **المرجع نفسه**، ص124.

2 غريب أحمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، ص4.

3 طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**(دراسة حالة البيض)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية- تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة-)، 2016-2015م.ص

للوصول الى تنمية محلية حقيقية لابد من مراعاة الأبعاد الآتية:

البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الاقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة أو عن طريق النشاط الصناعي أو الحرفي. ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها لأجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، اضافة الى ذلك يمكن ان تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل المجال الاقتصادي. وهنا تحقق التنمية المحلية البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة.

البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على ان الانسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع فراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار، وعليه نجد بان تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها ان تقدم لنا مجتمع محب لوطنه ومنطقته.

البعد البيئي: يركز هذا البعد للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك(النمو السكاني والتلوث، أنماط البيئة، استنزاف المياه، انجراف التربة وقطع الأشجار)[1].

المطلب الثاني: مقومات ومجالات التنمية المحلية

1- مقومات التنمية المحلية:

المقومات المالية: يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، بحيث أنه كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أمكن لها أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل وذلك بالاعتماد على نفسها دون

1 غريب، **مرجع سابق**، ص 5،6.

اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يستوجب ادارة مالة على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وكذا الرقابة المالية المستمرة.

المقومات البشرية: العنصر البشري هو أهم مورد في العملية الانتاجية ويتوقف على نجاح عمليةالتنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة استخداما جيدا، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، وهو المنفذ والمتابع لهذه المشاريع، ويقوم بمواجهة مشاكل، ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب. ويمكن النظر الى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين:

الأولى: ان العنصر البشري غاية وهدف التنمية.

الثانية: العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية.

المقومات التنظيمية: تتطلب التنمية الناجحة مجموعة من الاجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود ادارة محلية مهمتها ادارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض، ضمن إطار نظام موحد ومفتوح، إضافة إلى ذلك توفير الاطار التشريعي اللازم لتعزيز الجهود التنموية عن طريق استخدام أساليب ادارية مختلفة، مع مراعاة جميع الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل[1].

1- مجالات التنمية المحلية:

- **التنمية الاقتصادية:**

وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد

1 طالبي، طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**(دراسة حالة البيض)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية- تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة-)، 2016-2015م.ص 43،44.

الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية

- **التنمية الاجتماعية:**

تعرف التنمية الاجتماعية على أنه:" العملية الهادفة لإيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتوفير حاجيات الفرد الاساسية وضمان حقه في المشاركة، وتعميق أمنه واستقراره على المدى الطويل، وتستهدف توفري الاحتياجات الاساسية للفرد."

كما تستهدف التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة القدرات، لاكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ليساهموا في عملية التنمية الاقتصادية، وللاستفادة من ثمراتها، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقدم النصيحة والرأي واتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي، يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره.

- **التنمية البشرية:**

تعرف التنمية البشرية على أهنا:" التغيرات الحيوية والعقلية والاجتماعية والثقافية التي تتم في دورة حياة كل فرد من أفراد المجتمع، وهذه التغيرات مستمرة وتتم بشكل مناسب ومتماسك ومتتابع ومرتاكم مع التغيرات الأخرى، وتحدث التنمية الإنسانية بشكل تنبؤي تخطيطي ولكن معدل التغيري يختلف من فرد إلى أخر."

- **التنمية السياسية[1]:**

بما أن التنمية السياسية هي استجابة النظام السياسي للتغيرات البيئية، المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، وكذلك تمثل التنمية

1ط.دليلة ناجة، التنمية المحلية في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة تكملة نيل شهادة الماستر شعبة علوم سياسية (تخصص سياسات عامة مقارنة)، الجزائر، ص14.

السياسية جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعدد فالتنمية السياسية لا تتحقق إلا بتحقق الاستقرار السياسي الذي لا يتوفر إلا بالأخذ الأبعاد بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة واختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية وكذا من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية

- **التنمية الادارية[1]:**

هي تغيير الانماط والضوابط السلوكية للجهاز الاداري كما ونوعا وفي كافة المجالات، دون تحديد أو حصر لتتناسب مع التغيير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع، كما تعتبر التنمية الادارية هي كافة الانشطة اللازمة لاختياركسابها المهارت والقدارت والاتجاهات التي تؤهلها لأداء عملها بطريقة وتهيئة العناصر الادارية او أفضل.

2- **أهداف التنمية المحلية**

تعتبر التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة مسبقا.

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع المحلية أو توسيعها
- ✓ محاولة القضاء على الفقر من خلال فتح مناصب شغل.
- ✓ توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في البلديات والتجمعات السكانية خاصة الريفية للقضاء على الجهل.
- ✓ الحد من الهجرات الداخلية بعدم الاخلال في توزيع التركيبة السكانية بين أقاليم الدولة.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى المشاركة الفعالة.
- ✓ رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة دخلهم ما يجعل حياتهم أكثر رفاهية[2].

1ط. دليلة ناجة، نفس المرجع، ص 15.

2**المرجع نفسه**، ص44.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار

المطلب الاول: تعريف الاستثمار

1- مفهوم الاستثمار:

1-1- لغة:

المقصود بالاستثمار بيه يقال ثمر الشي إذا تولد الشي منه الشي الاخر وثمر الرجل ماله إذا أحسن القيام عليه ونماه واستثمر المال أي ثمره[1].

وكذلك نجده في تعريف اخر ان الاستثمار استخدام الاموال في انتاج اما ما يثمره بشراء الآلات والموارد الاولى واما بطريقة غير ما يثمره بشراء الاسهم والسندات[2].

1-2- اصطلاحا:

لم يشتهر مصطلح الاستثمار عند العلماء القدامى ولكن معناه كان له دلالة اخرى كالتجارة بالمال واستماء بالمال التصرف في المال قصد الربح[3].

ولكن نجد عند المعاصرون قد اشتهر لديهم مصطلح الاستثمار وتحدثوا فيه في ابحاثهم وكتبهم ونلاحظ ان تعريفهم للاستثمار جاء انطلاقا من المعنى اللغوي مقيدا بقيود الشرع ونجد الدكتور زياد ابراهيم مقداد عرفه على انه تشغيل الاموال بصفة تنميتها وفق معايير وقيود الشرعية الاسلامية.

1معجم مقاييس اللغة، ج 1، ص388.

2معجم الوسيط، ج1، ص100.

3زياد ابراهيم مقداد، الظوابط الشرعية لاستثمار الاموال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005، ص05.

وكذلك عرفته ساهي شوقي عبده على انه الاستعمال للأموال في الحصول على الارباح باطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع[1].

حسب لمبار" Lamper " الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيطية "أما فيتوون" فيقول أن "الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وضحية"

أما" Dieterlen" فيقول أن" الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة.

ان مفهوم الاستثمار شغل اهتمام الباحثين وخاصة المختصين في مجال الاقتصاد وفي هذا الاخير قدم له العديد من التعاريف باختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم وتفسيراتهم المختلفة للاستثمار سواء من المنظور الاقتصادي او المالي او المحاسبي او المنظور الديني.

1- **الاستثمار من المنظور الاقتصادي[2]:**

2- يعتبر الاستثمار إنفاقا يوجه الي زيادة او ابقاء على رصيد راس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الانتاج من اجل انتاج سلع وخدمات اخرى مستقبلا.

هنا يقصد بان يكون للمستثمر راس مال وهذا الاخير يقوم باستغلاله استغلال عقلاني لإنتاج سلعة وخدمات اخرى.

3- **الاستثمار من المنظور المالي:**

بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية يعني القيام بتسديد مبلغ معين اليوم مع امل التحصيل فيما بعد على عدة دورات مبالغ كبيرة من اجل زيادة قيمة المؤسسة بما فيها ذمة الممتلكين ويربط بين المفهوم والمفهوم المحاسبي عنصر الزمن حيث تكون الارادات المترقبة تحصيلها لفترة طويلة كما يشير ايضا إلى

1ساهي شوقي، المال وطرق الاستثمار في الاسلام، ص183.

2بشير عبد الكريم، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديد المناخ الاقتصادي الجديد، 2003، جامعة الشلف، ص46.

ان الاستثمارات حسب هذا المفهوم لا تنحصر في الاستثمارات ذات الطابع الصناعي أو التجاري وإنما تخص كذلك الحيز على الاصول المالية من السندات والأسهم وهذا ما يسمى بالتوظيف المالي[1].

4- الاستثمار من المنظور المحاسبي[2]:

نجد في سنة 1972 ان نقابة خبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسيين عرفوا الاستثمار على انه:

هناك استثمار عندما لا يوجد هناك استهلاك في حين للمادة او الخدمة والذي يتواصل لفترة زمنية يمكن تحديدها من قبل ويقصد هنا ان الاستثمار يرتبط بطبيعة العقود المبرمة بين الدول وأطراف الشراكة والدولة وتسمى بعقود الامتياز وهو الذي يحدد طبيعة العقد الاصول اذ ترجع للقطاع الخاص يصبح استثمار مباشر هنا في الجزائر تحدد مدة الاستثمار واصول تكون تابعة لدولة الجزائر من خلال دفتر الشروط والبنود العقد الذي يبرمه مع الشريك الاجنبي.

5- الاستثمار من المنظور القانوني:

لقد تعددت تعريفاتهم الاستثمارمن طرف رجال القانون دون أن يتفقوا على تعريف محدد له ونعرض بعض التعريفات التي وردت في التشريعات الوطنية.

- **تعريف الجهات الدولية:** عرفه معهد القانون الدولي بأنه: توريد الاموال ويمكن أن يكون الاستثمار من اموال معنوية.

- **تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية:** لقد قامت الاتفاقيات الدولية بمحاولة إعطاء تعريف الاستثمار ولكنها اهتمت:

أ:تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية الشاملة[3]:

1ماني فاطيمة. قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة البنك الخارجي لوكالة البويرة 37، مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، ص 34.

2نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري، دراسة حالة المشروع العمراني السكك الحديدية لناحرة الجزائر العاصمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير المالي للمؤسسة، ص22.

3محمد الماحي صلاح أحمد، تسوة المنازعات الاستثمارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، ص22.

من أهم الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع الاستثمار لدينا معاهدة واشنطن لسنة 1965 التي أنشئ بموجبها المركز الدولي لحل النزاعات الدولية بين الدول ورعايا دول أخرى في مجال الاستثمار (i.d.r.c)

معاهدة سيول الدولية التي أنشأت الوكالة الدولية الاستثمار وعرفت هذه المعاهدة الاستثمار من خلال المادة 12 واعتبرت أن عملية الاستثمار تشمل " الاستثمارات الصالحة لضمان حقوق الملكية والقروض المتوسطة او الطويلة الاجل التي يقدمها المشاركون في ملكية المشروع المعين وما يحدده مجلس الادارة من صور الاستثمار المباشر ".

ب-تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الثنائية [1]:

منها ما يعرف الاستثمار ومثالها التي تر بط بين فرنسا والعديد من الدول النامية والتي تعطي الاستثمار معنى واسع وتنص على انه يشمل الاموال والحقوق من اي طبيعة كانت وتتمثل عموما في:

- حقوق التأليف وحقوق الملكية الصناعية المنقولات والعقارات والحقوق العينية والاسهم والسندات والديون ويلاحظ من هذا التعريف وإن كان يأخذ بعين الاعتبار المساهمة الا أنه لا يشترط أن تكون المساهمة متوسطة أو طويلة المدى ولا أن تكون العوائد مترتبة.

ج: الاستثمار في التشريع الجزائري[2]:

الاستثمار هو استحداث نشاطات جديدة وقدرات الانتاج عن طريق الاصول أو المساهمة النقدية أو العينية في رأسمال المؤسسة وكذا استعادة النشاطات في إطار الخوصصة جزئية أو كلية وهذا في إطار ما يسمى بمنح الامتياز الانجاز المشاريع والنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

6- تعريف الاستثمار من المنظور الاسلامي:

1محمد الماحي صلاح أحمد، نفس المرجع، ص 23.

2محمد الماحي الصالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير القانون الخاص، ص 28.

أ:الاستثمار في القران الكريم:

ان مصطلح الاستثمار لم يأتي مصرحا به لفظيا في القرآن الكريم لأنه مصطلح جديد بل جاء بألفاظ اخرى تدل عليه وتؤوله فنجد انه جاء على نحو كلمة ثمر او مشتقاتها وتفسيرها يكون حسب موضعها في الآيات الكريمة وعلى ضوء هذا الحديث نجد قوله تعالى: "وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم" . وقوله تعالى: "انظروا الي ثمره اذا اثمر".

وقوله تعالى: "وهو الذي انشا جنات معروشات وغير معروشات والنخيل والزرع مختلفا اكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين". وقوله: "كذلك ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم افلا يشكرون".

هنا نجد ان معنى الاستثمار واضح فالله يدعوهم الى العمل والاسراف على عملهم ومن ثم تحقيق الارباح وهذا الربح يعيد التدوير.

ب:الاستثمار في السنة النبوية[1]:

لقد وردت أحاديث كثيرة تدل على ضرورة استثمار الأموال، ومن ذلك ما رواه يحي بن آدم بسنده، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { : لا يبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يجعل في أرض أو دار} وما رواه حذيفة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : { من باع دارا ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها } فهذه الأحاديث تحث على تداول الأموال واستثمارها حتى لا تتعطل وظيفتها الاجتماعية وحتى يكون للاقتصاد قوته وقدرته على التجديد والتقدم والاستمرار.

المطلب الثاني : اهمية سياسة الاستثمارواهدافها

1-1 تعريف سياسية الاستثمار[2]:

تعريف الاستثمار على المستوى الكلي بانه مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة اي الحكومة في اي مجتمع لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية ومن اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على

1مقدم ليلى. طيعية محمد سمير، معيار اتخاذ قرار الاستثمار من المنظور الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجلفة، ص 04.

2عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996 إلى 2015، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود والمال، ص43.

القطاعات والانشطة والاقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق اعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محدودة.

كما يعرف الاستثمارمن ناحية المستوي القومي على انه عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم واولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والاقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الانتاجية ونمط ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.

وعليه فان اساسية السياسة الاستثمارية هي العائد والمخاطرة والقرارات الاستثمارية التي هدف الى الوصول الي قرار استثماري امثل وهذا القرار يستند على العائد المحقق ودرجة المخاطرة المتعلقة به لذلك نجد ان الحكومة تقيس سياسة الاستثمارية بهذه القواعد الاساسية المذكور اعلاه.

2-1 اهمية السياسة الاستثمارية[1]:

- ✓ حاجة المشروع الى تعظيم ارباحه وعوائده يتطلب وجود سياسة للاستثمار مستقرة واضحة ومتناسقة مع باقي السياسات الاقتصادية الاخرى.
- ✓ حاجة المشروع الي الية او اداة تدرس وتحلل بدقة كبيرة كل البدائل الحالية والمستقبلية المتوقع ان يعتمدعليها المشروع في اتخاذ قراره باختيار بديل استثماري معين دون سواه
- ✓ ان عملية اتخاذ قرار باختيار بديل استثماري معين يتطلب بحوثا ودراسات طويلة تستهدف في المقام الاول التأكد من صلاحية وإمكانية تنفيذه بالصورة التي تمكن المشروع من تحقيق اهدافه وهو ما يتطلب الاستناد الى معايير موضوعية للتقييم تبني علي اختياره دون غيره وكل ذلك توفره سياسة الاستثمار وأدواتها.
- ✓ لكل بديل استثماري تدفقاته الداخلة والخارجية ممالا يؤثر علي موقف السيولة بالمشروع وأوضاعه المالية عموما وهو ما يدعو الي توخي الدقة في تقرير هذا التدفقات النقدية لعلاقتها المباشرة بهدف او اهداف المشروع وهذه التقديرات هي احدى اساليب سياسة الاستثمار على مستوى المشروع.

1صرار خيرة، السياسة الاستثمارية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحللية مع بعض الدول العربية خلال فترة الالفين الى 2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم اقتصادية، ص 39-40.

- ✓ ان ادارة المشروع تنظر الى نجاحها في اتخاذ القرارات الاستثمارية على انه مؤشر لمدى نجاحها وكفاءتها في تحقيق اهداف المشروع.
- ✓ ان توسيع المشروع وحاجته الي زيادة طاقته الانتاجية والاحلال والتجديد والتطوير التكنولوجي كلها تحتاج الى سياسة استثمارية كفئة تكوين محور استراتيجية البقاء والاستمرار في دنيا الاعمال.

3-1 اهداف السياسة الاستثمارية[1]:

يمكن تحديد اهداف السياسة الاستثمارية للمؤسسة كما يلي :

- ✓ وضع الاسس والاليات التي يتم بها اتخاذ القرارات الاستثمارية علي مستوى المؤسسة.
- ✓ ربط قرار الاستثمار بتحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية التي تعظم العائد على الاستثمار في المؤسسة وتزيد من ارباحه بل وتحقق اهداف اخرى يراد تحقيقها.
- ✓ ان يتم الاختيار بين البدائل الاستثمارية على اساس تحقيق اكبر عائد للاستثمار وتقليل المخاطر الي ادنى درجة ممكنة وتحمل اقل تكلفة استثمارية ممكنة.
- ✓ تهدف سياسة الاستثمار الى زيادة القيمة السوقية للمؤسسة عبر الزمن وزيادة معدلات نموها.

المطلب الثالث : مدخل تعريفي للاستثمار الاجنبي

1- نشأة الاستثمار الاجنبي[2]:

ان الباحث في تاريخ الحضارات القديمة في مراحلها المختلفة يجد الكثير من اوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي اي خارج حدود الدولة مهد الحضارة او بينها وبين دول اخرى محيطة

فالاستثمار الاجنبي ليس وليد العصر الحالي فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات وقد اجيز عقدها في لندن عام 1600م ويعود تاريخ الازهار الحقيقي للاستثمار الاجنبي الى قيام الثورة الصناعية من مستهل القرن التاسع عشر.

كما ان الالماني فريدريك باير اقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية وتبعته بعد ذلك شركة سنجر الامريكية بإنشاء اول مصنع تابع لها في جلاسجو اسكتلندا عام 1867.

1صرار خيرة، نفس المرجع، ص 40-41.

2عبد الكريم بعداش، نفس المرجع، ص 46-47.

ونجد انها احتلال انجلترا للهند لم يكن عبثا بل من اجل تامين لمستثمراتها وكذلك نجد الكيان الصهيوني انه حريص قبل توقيع اتفاقيات للسلام مع فلسطين علي توفير وضمان اسواق لبضائعهم في الدول التي تم التوقيع معهم وتركز علي فتح مجال استثماراتهم فيها.

وفي هذا السياق ان الفلسفة الاقتصادية التي كانت في حقبة القرن 19 التي كانت تدعوا الي الحرية الاقتصادية وتحييد الدولة في النشاط الاقتصادي ساعدت علي تسهيل حركة رؤوس الاموال دوليا سواء بين الدول القوية مع بعضها البعض او الدول المستعمرة وفي تلك الفترة نجد ان الدول الاوروبية هي المركز الرئيس للاستثمارات وتتقدمهم بريطانيا التي كانت التاجر العالمي ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف وفي تلك الحقبة كان الجنيه الاسترليني العملة الدولية في الاسواق ومعظم استثماراتها كانت تستخدم في قطاعات التصدير وجزء منها في البنية الاساسية.

وعموما كان الاستثمار في هذه الحقبة هدفه احتلال بلدان جديدة استغلال الثروات الطبيعية للمستعمرات وذلك من اجل تطوير الموصلات والنقل لخدمة التصدير والاستيراد وهكذا بدا الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال استخراج الثروات الطبيعية في بعض البلدان الشرق الاوسط.

وتزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في اوروبا مما سهل عملية الاستغلال والنهب حيث عملت الدول المستعمرة علي اقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو ما نسميه حاليا بالاستثمار الاجنبي.

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي :

1-1- تعريف الاجنبي :

لغة: مأخوذة من الفعل جنب :الجيم والنون والباء أصلا متقاربان أحدهما الناحية والاخر البعد

اصطلاحا: اجنبي مفرد جمع اجانب مؤنث اجنبية وجمع المؤنث اجنبيات واجانب من لا يتمتع بجنسية الدولة عمالة اجنبية البلاد العملات اجنبية الكفاح منذ التدخل الاجنبي والبعد عن قريته

1-2- تعريف الاستثمار الاجنبي:

التعريف الاول: الاستثمار الاجنبي هو انتقال رؤوس الاموال الاجنبية من بلد الى اخر وإقامة مشاريع لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة لمدة طويلة الأجل.

التعريف الثاني: هو عملية اقتصادية تتم فيها انتقال رؤوس الاموال بين الدول بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة.

التعريف الثالث: هو المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي من خلال المعرفة الفنية والادارية وبما يملكه من راس مال وقد يكون المستثمر فردا او مؤسسة.

1-3- خصائص الاستثمار الاجنبي:

هناك عدة خصائص للاستثمار الاجنبي وهي :

أ. تتجه الاستثمارات الاجنبية للدول المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدولة المتقدمة.

ب. يتوجه المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي في حالة انخفاض تكاليف الانتاج المحلية وسيطرة على تكنولوجيا جديدة.

ت. يكون الاستثمار الدولي للدولة المضيفة اذا كان العائد الصافي على الاستثمار بعد خصم معدل المخاطر اعلى منه على الاستثمار في البلد المستثمر.

1-4- انواع الاستثمار الاجنبي

1-4- الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعرف منظمة التجارة العالمية (OMC)[1] الاستثمار الاجنبي المباشر علي انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما والذي من خلاله يمتلك ويستعمل اصوله في البلدان اخرى وذلك مع نية تسييرها.

2-4- الاستثمار الاجنبي الغير مباشر[1]:

1ط. العايب ايمان. بوقريعة خولة، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 إلى غاية 2018، مذكرة نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص 03.

هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية، بدون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرضية"، أما Dietelen فيقول أن" الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة، السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الإستثمارات.

و للاستثمار غير المباشر صور متعددة ولعل أهمها:

- شراء السندات الدولية.
- شهادات الإيداع المصرفية الدولية.
- شراء القيم المنقولة وسندات الدين العام والخاص، وشراء الذهب والمعادن النفيسة.
- اعطاء قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة أو للأفراد سواء أكانت قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل.

خصائص الاستثمار الاجنبي الغير مباشر:

- سهولة الدخول والخروج الى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة.
- يعمل على زيادة سيولة وعمق اسواق الاوراق المالية.
- صعوبة تحكم الاسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تنسحب بصورة مفاجئة نتيجة عوامل عدة.
- ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية أو الاوراق المسجلة في اسواق مالية أجنبية بالنسبة للمستثمر.

الهدف الرئيس له تحقيق ارباح وعوائد اكثر من العوائد في السوق المحلي في تخفيض المخاطرة من خلال التنويع

1صرار خيرة، المرجع السابق، ص 26.

المبحث الثالث :ماهيةالاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب فيبروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجزفي تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمةمن طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية، صعوبة الحصول على اقتراض الخارجي، حيث يلعب مناخالاستثمار تأثيرا كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذيقمنا بتقسيمه إلى اربعة مطالب.

المطلب الاول:تطور تاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

أدى النمو والتطور الرأسمالي إلى تراكم متزايد في رأس المال الذي عبر حدوده القومية بحثا عن فرص استثمارية أفضل أو مكملة النشاطه، وقامت البنوك بتوسيع نشاطها بما يلاءم هذا التوسع، ومتحت الفوائض والمدخرات فرصة أكبر للدخول في الشراكة ولغزو الأسواق الخارجية وقد تعززت هذه الظاهرة في أواخر القرن 19 م، ليشهد تطورات هامة منذ ظهوره .

1. الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى : تيشد هذه المرحلة إلى غاية 1913 تمثل مرحلة ازدهار للاستثمارات الدولية، إذ بلغت فيها تلك الاستثمارات قمتها . ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد، الأمر الذي نبه الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة، وتميزت هذه المرحلة بروز دول أوروبا الغربة في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدول المصدرة الأولى لرأس المال، إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قولها الإنتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من المواد الأولية من الخارج، والاستقرارها السياسي وتوسع نشاطها الكبير الداخلي مكنها من زيادة مدخراتها التي كانت جدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن، فضلا عن مستعمراتها وتوابعها قد هيا لها مجالا واسعا وامنا للاستثمار

وقد توجهت هذه الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في تم الثورة الصناعية فيها. ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع عشر 19 إلى الدول المنتج للسواد الأولية كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند، ولم " تستقطب الدول الناميا في آسيا

وأفريقيا إلا قدرا ضئيلا منها لا يتجاوز 2.7 % من مجموعها. القطاعات التي كانت مرك الاستثمار الدولي في هذه المرحلة قطاع النقل في السكك الحديدية بنسبة 40.6 % والقروض العامة بنسبة 29.5 % فالاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3 % والمصارف والبيوت المالية بنسبة 167.4 وأخيرا التجارة والصناعة بنسبة 55 % من المجموع " عموما القسم الاستثمار الدولي في هذه الفترة بما يلي :

- كان في جوهره استثمار خاصا (يقوم به الأفراد، المصارف والشركات الخاصة) .
- الاتحاد الإنساني تحركات رؤوس الأموال كان من البلدان الرأسمالية المتطورة إلى المناطق الاستعمارية .
- الاتجاه إلى قطاع المواد الأولية . مما أدى إلى نشوء نوع من التخصص والتقسيم الدولي للعمل والبلدان النامية في المواد الأولية بينما تخصصت البلدان المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة

الاستثمارات الأجنبية في ما بين الحربين العالميين:

تتسبب الحرب العالمية الأولى في فقدان العديد من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا.

وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، ليتراجع الاستثمار الدولي تباطأ، ومن بين عوامل تثبيت توسع الشركات الدولية نجد : التخوف من نشوء حرب أخرى بعدما انتهت في عام 1918، الاعتماد على السياسة الجمالية بغرض تدعيم الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة السلع المستوردة، اتخاذ إجراءات الرقابة على النقد، وهذا فضلا عن نشوب أزمة الكساء الكبير (1929-1933)، وتكون منظومة الاقتصاد الاشتراكي لذلك لم بعد النظام الرأسمالي النظام الوحيد في العالم . كما أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات (كالسيارات، البترول وغيرها) وذلك بإنشاء أضحم الشركات . كما وجهت ثلثي (3/2) العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمر.

الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1973) :

بينما كانت دول أوروبا الغربية تعاني من الدمار الذي أحدثته الحرب ومن عجز في موازين المدفوعات، وندرة شديدة في الدولار، كانت الولايات المتحدة تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها وقدرة

عائلة على مساعدة حلفائها العرسين، وأهم ما يميز هذه الفترة هو الغزو الأمريكي لأوروبا قصد إعادة بنائها اقتصاديا، فضلا عن ظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الخاص التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عروف رأس المال الخاص عن الاستثمار في كثير من دول، ولا سيما في أوروبا الغربية نتيجة للمعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية التي خلفتها الحرب الاخيرة

في بداية هذه المرحلة وإلى غاية نهاية الخمسينات، أخذ هذا الاستثمار شكل المساعدات العمومية، اين عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لأوروبا في إطار مشروع مارشال "، قدرت ب 13 مليار دولار خلال الفترة (1948 1959) استفادت منها كل من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وهولندا بالخصوص " . ومن ناحية أخرى ازدادت نسبة رؤوس الأموال الخاصة المباشرة من إجمالي صادرات رأس المال بدرجة كبيرة في الفترة (1951-1964) كانت هذه النسبة حوالي 38 % من إجمالي صادرات رأس المال من مصادر خاصة وحوالي 51 % من إجمالي التحويلات الرأسمالية عبارة عن تحويلات حكومية ثنائية، أما الباقي فيمثل تدفقات رؤوس أموال من المنظمات الدولية واتحد 80 % من الاستثمارات الخاصة صورة استثمارات مباشرة من قبل شركات الأعمال بقية تأسيس وإنشاء شركات وفروع تابعة في الخارج . وهذا ما تبين فعلا من خلال هذا التطور الذي ميز الاستثمار المباشر في العالم والذي كان نتيجة بداية بروز حقيقة الشركات متعددة لجنسيات التي أقامت مشروعات تتحكم في الإنتاج وقدمت تسهيلات خدماتية خارج البلد الأصل وكان هدفها بالطبع هو احتكار الأسواق الدولية، وكان من أبرز تلك الشركات، الشركات الأمريكية التي عمدت إلى استثمار أموالها في أوروبا جلال عقد الستينات، تجلى بوضوح أكثر نموه وتوسعه، ويعزى ذلك لدور الشركات الأمريكية شبه المسيطرة، إلى جانب استطاعة دول أوروبا الغربية بالخصوص في استرداد عافيتها، من خلال عودتها إلى مستوياتها الحقيقية بفعل نجاح مشروع مارشال فيها . حسب تقرير تقدمت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية حول الاستثمارات الدولية، " تبين أن مخزونات الاستثمارات المباشرة في العالم تضاعفت بحوالي 6 مرات، ولقد تركزت معظمها لدى الدول المتقدمة الآتبة الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان

الاستثمارات الأجنبية بعد 1974 :

عرفت الفترة انزلاقات خطيرة مت بالدرجة الأولى الاقتصاد العالمي، وتمثلت معالمها أساسا في:

- انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة والذي أحل محله نظام أسعار الصرف العائمة .
- انخفاض سعر الدولار والمرونة والانسياب الكبيرين الناجمين عن العلاقات الجديدة بين البلدان الصناعية الرئيسية

- الأزمة البترولية خلال المنتصف الأول من السبعينات على إثر الحرب العربية الإسرائيلية وما انجر عنها من ارتفاع أسعار النفط، وانعكاسها على العلاقات الدولية،
- اندفاع الدول النامية من خلال مثير الأمم المتحدة إلى المناداة بنظام دولي جديد يخدم مصالحها المتعلقة بالتنمية الشاملة .

وعلى غرار ذلك تميز الاستثمار المباشر الأجنبي بالتذبذب في اتجاهاته، إذ في الوقت الذي عرف فيه الاستمرارية في التوسع والانتشار خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمار المتقاطع، زاد في حدة تراجعه من خلال تدفقاته الواردة إلى الدول النامية، " لتشهد بعد ذلك تراجع خلال الفترة 1985-1988 بسبب حدوث الأزمة النفطية الثانية إلا أنها عودت الازدهار بعد ذلك، فقد بلغ مقدارها عام 1996 حوالي 359 مليار دولار، وبلغت 644 مليار دولار عام 1998، ووصل مقدارها عام 2000 إلى 1470 مليار دولار" . فالاستثمار

لأجنبي المباشر قد تراوح بين نسب متفاوتة من حيث نسبته في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، " فقد بلغ نصيب الدول المتقدمة 57 % من الإجمالي، في حين بلغ نصيب الدول النامية 38 % فقط . وقد تطور الاستثمار غير المباشر هو الآخر فبلغ 45 بليون دولار عام 1993 إلا أنه انخفض عام 1994 ب 28 % وعام 1995 بنسبة 1002 وفي سنة 2002 قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ب537 مليار دولار منخفضة بنسبة 27 من مستواها لعام 2001، وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 347 مليار دولار) ما نسبته 65 % من الإجمالي (وحصة الدول النامية منها بحوالي 157 مليار دولار (ما نسبته 30 %)، ودول الاقتصاديات المتحولة بحوالي 27 مليار دولار (ما نسبته 65 %)، ويتوقع أن تكون الصين قد احتلت المرتبة الأولى عالميا عام 2002 في تلقي الاستثمارات الأجنبية (50 مليار دولار)، مع التراجع الحاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى كل من لولايات المتحدة) 44 مليار دولار (وبريطانيا ب (112 مليار دولار). لقد تزايد الاهتمام بدراسة سلوك واتجاهات الاستثمار الأجنبي في العقدين الأخيرين نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، حيث " حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة 28.9 % عن مستواها سنة 2004، متأثرة بالنمو

الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج، التملك، استمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي مع تزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة . وبينت إحصائيات المنظمات الدولية منهاUNCTAD و OCDEأن الدول المتقدمة المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها على المستوى العالمي 1245,50 مليار دولار سنة 2000 و778.7 مليار دولار سنة 2005، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات 1098,50 مليار دولار و706,70 مليار دولار على التوالي : أي نسبة 89 % سنة 2000 و83 % سنة 2004، واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أما 1409.5 مليار دولار عالميا و542 سنة 2005 من أصل 916.3 مليار دولار أي نسبة 80 % و59 %، وارتفعت بنسبة 30 % سنة 2006، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007[1]

المطلب الثاني :مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو آداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود)رؤوس الأموال الأجنبية (حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبه انوع الاستثمار[2]

---

1 مجاهد هواري، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المحلية دراسة حالة وهران ،مذكرة لينيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي ،جامعة وهران ،سنة 2012-2013، ص.ص 14-18.

2زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وآفاق**– ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005،ص4

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات نذكرها بإيجاز:

تعريف صندوق النقد الدوليFMI:[1]

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان) عون اقتصادي (في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر

لدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ،[1]

ووفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها[2].

2 –تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE :

إن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل : الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية3

أ –في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل الآتية:

- خلق، تمديد أو توسيع مشروع مملوك كليا أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة، أو مشروعموجود؛
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود؛
- توطن لمدة خمسة سنوات أو أكثر.

–1سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، ،2004ص.4

–2أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، 2004، 2005 – ص.19

–3محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، ،2008ص.154

ب –في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الآتية:

-خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كليا أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود؛

-المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود؛

-قرض لمدة خمس سنوات أو أكثر.

استنادا إلى التعريف الذي يوفره دليل ميزان المدفوعات **balance of payment manual** فإن : "الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتمي إليه المستثمر[1]."

3تعريف المنظمة العالمية للتجارةOMC:

"الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلدآخر (البلد المضيف) بقصد إدارته[2]."

4تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين

-يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع[3].

-هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، تختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

1محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008،ص.155

2عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 –2005**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008 / 2007، ص50

3فليج حسن خلف، **التمويل الدول، الطبعة الأولى**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004،ص.17

4سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان – الأردن، 2010، ص23

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب أو ملكيةحصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة[1]

-هو عبارة عن استثمار تقوم به مؤسسة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت مراقبة أجنبية عن طريق5 :

- إنشاء أو توسعة مؤسسة (فرع)؛

- المشاركة في إنشاء أو توسعة مؤسسةبهدف إنشاء روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة، من أجل منح الإمكانية للمستثمر لممارسة تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة[2]

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD :

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم) القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر)القطر المستقبل للاستثمار[3]

من خلال ما سبق يمكن القول أن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غيرالمباشر يكمن في مسألة ملكية المشروع الأجنبي المستثمر منه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يملك مشروعه فيالخارج فإن استثماره يعد استثمارا مباشرا، أما إذا كان لا يملك المشروع فإن استثماره يعد استثمارا غيرمباشر[4].

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

-البيئة الاقتصادية :ان توفر هذه الموارد لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحبها حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، نصيب

1– عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص.9

2Bernard Hugonnier, **investissements directs cooperation internationale et firmes multinationales**, Economica, paris, 1984, p 13.

3كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 / 2011، ص.05

4نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006/ 2007، ص

الفرد من الناتج القومي الاجمالي،معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج[1]

البيئة السياسية :يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الانسان وينال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة[2]

-**البيئة القانونية والتشريعية :**تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل المستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد، حيث تتنافس الدول في تقديم الحوافز للاستثمارات بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

البيئة الادارية :يعتبر النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الادارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والاداري في الأجهزة الحكومية[3].

المطلب الرابع : خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1نورة بيري، عبود زرقين)" ،(2014محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة) 2012-1996بحوث اقتصادية عربية، العددان -68، 67
لبنان ص، .

2بن داودية وهيبة) ،(2005واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة ،(2004-1995)مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،، ص.11)

2بعداش عبد الكريم) ،(2008الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة)-1996،2006)أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، ص. 39

الفرع الاول: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

الخصائص ما يلي:

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج، عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من اجل الحصول على ربح مالي سريع .
- الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات أما الاستثمار المحفظي فلا علاقة له بالرقابة ولا بالتسيير. "
- الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد
- الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية
- أن القائم بالاستثمار المحفظي لا يتحمل الخسائر . يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات، أما الاستثمار المحفظي، فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن إطار البورصة .
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة ن بينما الاستثمار المحفظي يتعامل مع المؤسسات التي تتعامل في البورصة فقط، أي يتعامل بالأموال فقط .
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال امثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علميةمتعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تعطى عائد.

يسمح للبلدان المستضيف له الاندماج في أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا يفضل انتشار التكنولوجيا

بين الشركات الوطنية، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي[1]

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكلشكل من أشكال هذا الاستثمار:

الاستثمار المشترك:

تعريف الاستثمار المشترك :ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساسالمشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد ،أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي ،حيث تتوزع ملكيتهبين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين:

-إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين؛

-شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10%من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشرومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الاثنين معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلاف ذلك.

فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا

1مجاهد هواري،نفس المرجع،ص.ص25-26.

مابين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أوشركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية[1].

ثانيا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق ؛ أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة ،وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك حيث تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.

إن تفضيل المستثمر الأجنبي) الشركات متعددة الجنسيات (لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد بل رفض في بعض الأحيان من طرف الدول المضيفة النامية، إذ أنها لا تقبل الترخيص الكامل بملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها[2].

1: خيالي خيرةجامعة قاصدي مرباح – ورقةدور الاستثمار الأجنبي المباشر فيدعم النمو الإقتصادي بالدول الناميةمع الإشارة إلى حالة الجزائردراسة تحليلية للفترة)(2012 –2000 ص8

2خيالي خيرةجامعة قاصدي مرباح – ورقةدور الاستثمار الأجنبي المباشر فيدعم النمو الإقتصادي بالدول الناميةمع الإشارة إلى حالة الجزائردراسة تحليلية للفترة)(2012 –2000 ص11

خلاصة الفصل :

نستنتج ان التنمية المحلية تقوم علي عدة اهداف وتحددها عدة مجالات منها ماهو سياسي ماهو اقتصادي وكذلك نجدها تقوم على مقومات عدة كما ذكر اعلاه

وكي تكون تنمية المحلية تامة متكاملة للمجتمع ما او بلد ما وجب استغلال مواردها من خلال الاستثمار المحلي او الاجنبي وهنا نجد ان للاستثمار الاجنبي خاصة المباشر عدة تعريفات من نواحي ومنظورات

مختلف منها محاسبي، اقتصادي ،والديني وحتي في الانفاقيات الدولية ولهذا نجدان معظم الدول تضع سياسة الاستثمارية حتي تحدد الاهدف والمطلوب والخطط المرسومة من صناع القرار

الفصل الثاني : واقع التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي في الجزائر

تقديم الفصل:

تواجه الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتريد ان ترسم لنفسها استراتيجية تنموية من شانها ان تخرجها من مأزقها وكابوس التخلف وبالتالي تحاول ان تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة الا ان مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق اهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

في سبيل تحقيق التنمية المحلية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، تلجأ معظم الدول الى الحصول على التمويل المطلوب من مصادر الخارجية ،وهذا راجع اساسا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية، والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل لبلوغ التنمية المحلية من خلال هذا نقوم اولا بتقديم سرد لواقع التنمية المحلية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودور هذا الاخير في دعم التنمة الاقتصادة في الجزائر.

المبحث الاول :واقع التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول:الاطار التشريعي للتنمية المحلية بالجزائر

للتنمية المحلية مفاهيم متعددة وذلك بعد التطور الذي عرفته النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية, حيث أن التنمية المحلية احتلت موقعا هاما في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر, ولقد أصبحت تلعب دورا كبيرا في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم وذلك بتطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967-1969, وحتى تحقق برامج التنمية المحلية الأهداف.

و الغايات المرجوة لا بد من أن يتم إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا,لأنها تعتبر الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية[1].

و لأهمية التنمية المحلية وباعتبارها ضرورة يمليها الواقع الذي تعيش فيه الجزائر لا بد من معرفة مفهومهاو جميع مراحل التحولات التي مست الجزائر منذ الاستقلال حتى الآن.

1- : التنمية المحلية كشعار إيديولوجي في ظل نظام الاقتصاد الموجه (مرحلة ما بعد الاستقلال)

نظرا لتعدد مفاهيم التنمية المحلية, لا بد من التطرق إلى مفهومها من خلال النصوص القانونية التي نظمت اللامركزية في الجزائر ولا بد من التعرف على أهم البرامج والمخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة, وهذا ما سنتناول من خلال هذا المطلب المحلية.

الفرع الأول:من خلال المواثيق الوطنيةوالدساتير

الفقرة الأولى: المواثيق الوطنية

- **الميثاق الوطني لسنة 1964:** والذي جاء فيه " إن الاختيار الاشتراكي والسير المنسجم للتسيير الذاتي وضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات فعلية تتطلب مراجعة جذرية وأن تجعل المجلس يحوز على قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد...., وعلى مجلس الحوز

1 سلاوي يوسف, "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري", أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص الدولة والمؤسسات العمومية, جاعة الجزائر-1-, 2018 ص43

أن يعبر بدافع من الحزب ومراقبة من الدولة عن المشاكل مهام البناء في منطقة الحوز في إطار الاختيار الاشتراكي"[1].

- **الميثاق الوطني لسنة 1976 :** والذي ينص على : " إن الدولة الجزائرية دولة واحدة موحدة, غير أن هذا لا يمنعها أن تتحصن ضد مخاطر المركزية واستفحال مظاهر البيروقراطية"[2]. ومن خلال هذا الميثاق يتبين أن السلطة الجزائرية اتجهت إلى الأخذ بالمبادرة المحلية ضمن عملية التنمية لكل الباديات والولايات واعتبارها كعنصر أساسي.وفي المقابل أكدت السلطة على دمج التخطيط الجهوي ضمن التخطيط الوطني .

- **ميثاق 1986 :** وقد جاء هذا الميثاق في ظل ظروف مغايرة وجاء فيه " كما يجب أن تستهدف أنماط تنظيمها لتحقيق التنمية السريعة بواسطة الشعب ولفائدته وهكذا لا يجوز للدولة أن تبرر في هياكل تكون فيها مركزية السلطات سببا في خلق جهاز ثقيل يتصف باليروقراطية التي تعرقل النشاط وتقضي على روح المبادرة لدى القاعدة "[3].

" ترتكز اللامركزية على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسئولية في إطار وحدة الدولة..."

" وتستهدف اللامركزية منح الجماعات المحلية كل الوسائل والمسئولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها.."[4]

و قد جاء في الميثاق البرامج التي تخص التنمية الزراعية والتهيئة العمرانية ولقد تم التأكيد على تطبيق سياسة اللامركزية وضرورة تناسق الأهداف الوطنية والعمليات الجهوية المحليةو تكاملها.

و لقد تم تحديد اختيارات التنمية الجهوية وذلك بالتركيز على المناطق الآتية[5]:

- الهضاب العليا,جنوب البلاد ،مناطق الحدود، المناطق الجبلية، السهول الفلاحية والسفوح.

1ميثاق الجزائر لسنة 1964

2 الأمر رقم 76-57 في 7 رجب عام 1396 الموافق ل 5 يوليو سنة 1976, المتضمن نشر الميثاق الوطني ص914.

3 ميثاق الجزائر لسنة 1986 ص201

4ميثاق الجزائر لسنة 1986 ص202.

5ميثاق الجزائر سنة 1986, ص265

الساحل و الجرف القاري، التجمعات الحضارية

و من خلال تحليل ما نص به هذا الميثاق نجد أنه أساس التنمية المحلية, حيث أنه ركز على دور الجماعات المحلية للقيام بعملية التنمية المحلية ،كما أنه ركز على التوازن الجهوي للتنمية وإعطاء للمناطق المحرومة الفقيرة نصيبها من البرامج التي تستحقها.و يعتبر هذا الميثاق مهد التنمية المحلية بالجزائر.

الفقرة الثانية: الدساتير

دستور 1963: ولقد جاء فيه ما يلي" وتتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد نطاقها, المجموعة الإقليمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية"[1].

دستور 1976: وتنص الفقرة 2 من المادة 36 منه على انه " البلدية هي المجموعة الإقليمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة"[2]. ولقد تناول هذا الدستور كل ن التخطيط وأهميته في المواد 31،30،29.

و يمكن القول أن الدساتير الجزائرية في تلك المرحلة أكدت على وجود كل من المركزية واللامركزية.

2- : التنمية المحلية كأولوية ضمن صلاحيات الجماعات المحلية في ظل نظام اقتصاد السوق (المرحلة الممتدة من 1989 حتى 2010)

خلال هذه الفترة تم تبني إصلاحات شاملة مست اغلب المجالات والقطاعات المختلفة, حيث تم إعادة النظر في المنظومة القانونية بموجب دستور 1989.[3]ومن خلال هذا المطلب سنعرف التنمية المحلية من خلال النصوص القانونية المميزة لتلك الفترة :

الفرع الأول:من خلال الدساتير

- **من خلال دستور 1989:** وتبنى هذا الدستور أفكار ومبادئ جديدة وأشار بكثرة على الإدارة اللامركزية حيث ورد في المادة 15 منه:" الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية,البلدية هي

1دستور 1963'المادة 9

2دستور 1976.

3 دستور 1989.

الجماعات القاعدية" أما المادة 16 فنجد فيها " يمثل المجلس الأعلى المنتخب قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[1].

- من خلال دستور 1996: ولقد جاء هذا الدستور في إطار سياق الإصلاحات التي ميزت تلك الفترة, حيث تم تعديل بعض المبادئ التي أصبحت لا تتماشى مع التطورات السياسية, الاجتماعية والاقتصادية, حيث نجد أن هذا الدستور أبقى على ما نصت به المادتين رقم 15 و16 من الدستور السابق ولم يضيف أي جديد يتعلق بالتنمية المحلية[2].

الفرع الثاني: من خلال النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية

من المعروف أنه خلال هذه المرحلة تم إعادة النظر تقريبا في أغلب النصوص القانونية السائدة, ففي فترة التسعينات تم صدور العديد من القوانين الجديدة سواء تلغي أو تتم أو تعدل القوانين السابقة ومن أهمها:

- **النصوص القانونية التي جاءت في القانون 90_08** الصادر في 7 أفريل والتي جاءت كتجسيد للأحكام الليبرالية لدستور 1986 ومبدأ اللامركزية والذي جاء في المادة 84 من القانون. وتضمن هذا القانون 186 مادة التي تضمنت صلاحيات البلدية في العديد من المجالات المتعلقة بالتنمية المحلية.و من خلال هذا القانون برز دور البلدية في المجال الاقتصادي بصفة كبير. ومن أهم المخططات التي جاءت بها هذه النصوص نجد :

- تحديد الساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك التخطيطات ومميزات طرق المرور.
- تحديد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانيةوالتعمير.
- حماية البيئة من خلال تنظيم عمليات تنظيف الأحياء وجمع القمامة بصفة منتظمة حسب توقيت دائم وملائم.
- إنشاء مؤسسات عمومية من شأنها تحسين مداخيل البلدية وضيعتها المالية.

1مرجع السابق ذكره.

2 دستور الجزائر لسنة 1996 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 جر رقم 76, المعدل والمتمم

- **النصوص القانونية التي جاءت في القانون 90_08** ولقد ارتكز على تأسيس الرأسمالية, التعددية الحزبيةواللامركزية.و لقد جاء فيها العديد من الصلاحيات في مجالات متعددة والتي نذكر منها:

- دور الولاية منذ 1990 في المجال الاجتماعي والثقافي وفي مجال النشاط التربوي والتكوين المهني.
- دور الولاية في مجال البيئة والتهيئة العمرانية.
- دور الولاية في المجال الاقتصادي.

3-: التنمية المحلية كضرورة لدفع التنمية الشاملة (مرحلة ما بعد 2010 حتى الآن)

لقد كان قرار اعتبار الهيئات اللامركزية محرك أساسي وعامل مهم للدولة لتحقيق التنميةالمحلية' كان نتيجة لحدوث تطورات كبيرة وعديدة في الإدارة المحلية الجزائرية بعد البحث عن تحقيق التنمية الشاملة والفعالة.

و بادرت السلطات السياسية في سياق عام لإصلاح الدولة, بجملة من الإصلاحات السياسية العميقة والشاملة والتي أعلن عليها يوم 15 أفريل 2011, بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية

و تعزيز ضمانات ترقية وحماية حقوق الإنسان وحرياته, بالإضافة إلى تكييف وملائمة نظامها الجمهوري الديمقراطي مع الضوابط والمعايير الدولية[1].

و قدا شملت هذه المبادرة حملة من القوانين والتي نذكر منها:

- قانون الانتخابات - قانون الجمعيات- قانون الأحزاب السياسية- قانون الجماعات المحلية.

و كانت الهدف الرئيسي من هذه القوانين هو البحث عن اللامركزية ومن أهم القوانين نجد:

المطلب الثاني :تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر.

مع بداية الثمانينات حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر, وبذلك يمكن تقسيم سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين هما:

مرحلة التخطيط ومرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990.

1 مقتطفات من الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية يوم 15 أفريل 2015.

أ- مرحلة التخطيط 1967-1989.

عرفت هذه الفترة الاهتمام بالتنمية المحلية, واعتمد هذا العمل لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها حصر الإمكانات البشرية والمادية, وقد عرفت هذه الفترة عدة استثمارات موجت للمناطق المحرومة وقد عرفت الفترة الممتدة من 1967-1989 عدة مخططات اهمها :

- **المخطط الثلاثي 1967-1969:**وهو برنامج الأول 1970-1973 من أولوياته تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية
- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:**كان تكملة للمخطط الرباعي الأول.
- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:**الإهتمام بالسكن والنقل ومعالجة البطالة.
- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية.[1]

ب- مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990:

ان فترة الثمانينات كانت منعرجا حاسما في سياسة التنمية حيث عرفت عدة اصلاحات اقتصادية وهيكلية وإدارية هي :

- إعادة الهيكلة العضوية والحالية للمؤسسات الإقتصادية.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية.
- إصلاح وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية.
- قانون استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية.

وقد انتهجت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية رغم الصعوبات التي واجهتها أهمها:

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي: جاء بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

ب- برنامج دعم النمو: يهدف إلى استكمال الإطار التحفيزي إلى الاستثمار.

1- أ. عادل إنزارن, التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في القواعد والمحددات, مجلة العلوم القانونية والسياسية- ع 16- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر, جوان 2016, ص369.

المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية الرسمية والغير الرسمية

تعتمد السياسة التنموية في الجزائر علي جهات رسمية وغير رسمية في تنفيذ البرامج التنموية وهي كالاتي:

اولا- الفواعل الرسمية:

إن الجهات الفاعلة هم مجموعة من الأشخاص الذين يؤثرون في عملية التنمية المحلية ويصبح وجودهم مؤثرًا على المستوى المحلي وطوال مرحلة تنفيذ المشروع، بدءًا من تصور المشروع وحتى التنفيذ والتقييم.

1-الدولة:

الدولة سلطة سياسية على المنطقة، وهذا مفهوم قانوني، فإن الحكومة هي التي تدير الدولة في لحظة معينة تختلف باختلاف الهيكل السياسي والإداري للدولة. وتشير الدولة أيضا إلى الواقع الملموس، وهو مظهر من مظاهر الواقعية داخل المنطقة الوطنية، التي تنقسم إلى مناطق دون إقليمية.

و تعتبر الدولة أداة من الأدوات الفعالة في تحويل المشاريع التنمية إلى حقائق ملموسة على الأرض وتجسيد المبادرات وذلك من خلال تشجيعها للتعاون بين البلديات من خلال التضامن الإجتماعي.

أ*دور الولاية في التنمية المحلية:

-في المجال الاقتصادي المالي: يتمتع المجلس الشعبي الولائي باختصاصات في مجال التخطيط والانعاش.

-في المجال والثقافي: المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلدية والمتعاملين الاقتصاديين.

-في مجال التنمية الاقتصادية والصناعية: انشاء مؤسسات جديدة للعناية بالصحة العامة.

-في مجال التنمية الفلاحية والري: تولي حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية.[1]

ب*دور البلدية في التنمية المحلية :

1- عادل انزارن, مرجع سابق, ص374,

- **في المجال الاقتصادي:** اعداد مخططها التنموي بأطواره القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- **في إطار التهيئة والتنمية:** التهيئة العمرانية.
- **في إطار التعليم والحماية الاجتماعية والسياحية:** انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وترقيتها.

حصر الفئات المحرومة والتكفل بها. :[1]

ثانيا –الفواعل الغير الرسمية:

1. القطاع الخاص (المؤسسات):

تعتبر المؤسسات عامل مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بمختلف مستوياتها الوطنية الإقليمية والمحلية ولها دور مهم في التنمية المحلية وفي الديناميكية الإقليمية، والمؤسسات هي المحرك الأساسي للاقتصاد هي وسيلة وهدف في حد ذاته؛ لكي تلبي حاجيات الأفراد في الرفع من النمو الاقتصادي بزيادة المشاريع في تحسين ظروف العيش. وتقدم المؤسسات الكثير من المزايا والتي أهمها2:

- التقليل من نسبة البطالة.
- المساهمة في كسب بعض المهارات.
- المساهمة في التدريب والتكوين المهني.
- تلعب دورا مباشرا في تحسين رصيد صناديق الضرائب.
- السماح بانفتاح المنطقة على الخارج من خلال الانفتاح والربط بأسواق جديدة.

2. **القطاع الثالث :**

وهو يضم عالم الجمعيات والنقابات المهنية، وهو عبارة عن قطاع ذو وظيفة تنظيمية تعبر عن المصالح الفردية، أهميته تتمثل في[3]:

- تجسيد المبادرات الخاصة.

1 عادل انزارن, المرجع نفسه, ص 376.

2Hdjira Najet,(2010),le développement local conception et usage, cas de l'Algérie,magistère en sciences de gestion, université de Mostaganem, p 125

3المرجع السابق, ص38

- تحسين دورة الحياة في الإقليم.
- تنظيم المجتمع المدني وتحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات.
- التنسيق مع الممثلين في التنمية لإيجاد حلول لمشاكل في التنمية المحلية.

3. المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو من العناصر الفعالة التي تساعد على :

- تحديد نظام الأولويات وتحديد الاحتياجات.
- تحديد مردودية المشاريع خصوصا إذا كان مشاركا فيها.

و يعتبر اندماج المجتمع المحلي في المبادرات المحلية يجعل فرص النجاح كبير لتلك المشاريع من خلال ديناميكية وفعالية المبادرات محلية.

والشكل الموالي يوضح العناصر الفاعلة ومهامهم المنوط بها:

الشكل 1 : العناصر الفاعلة ومهامها في تنمية المحلية

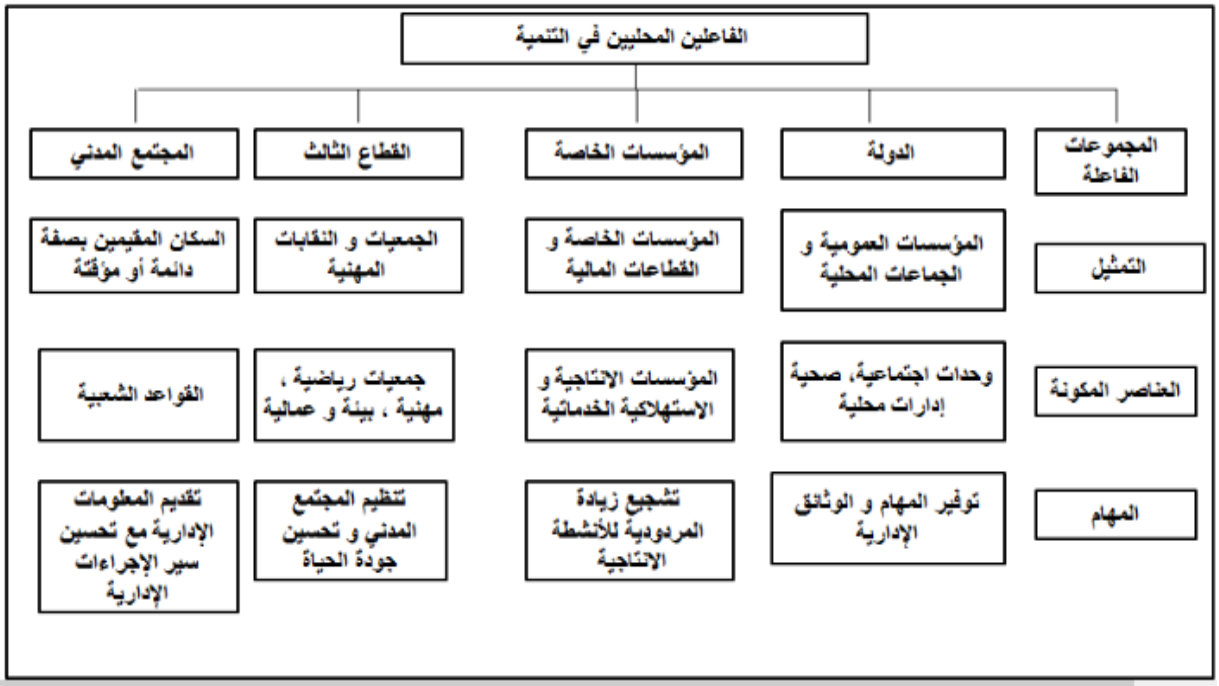

المصدر: إنجز انطلاقا من دراسة لbonnal

المبحث الثاني : الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي

يعتبر القانون هو المنظم لأي تغير في التوجهات الاقتصادية والسياسية، فهو بمثابة تعبير شرعي للواقع الاقتصادي والسياسي لأي بلد.هذا بالتأكيد ما كان حاصلا في الجزائر بالنسبة للتشريع الخاص بالاستثمار الأجنبي الذي كان يقنن تبعا لسياسة الاقتصاد الموجه حتى بداية التسعينات،أين تغيرت التوجهات السياسية بالتالي الاقتصادية،مع التحرر والانفتاح على اقتصاد السوق وتجسد ذلك في التشريعات الصادرة في تلك الفترة، فبعدما كانت الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي، من خلال التشريعات المقننة في ظل الاقتصاد الموجه لا تشكل بالنسبة له حافزا صارت بعد تحول الاقتصاد للسوق، تسعى لتقديم حوافز وضمانات ملائمة لهذا التغيير بحيث ترضى المستثمر الأجنبي وتحقق المنفعة للبلد.

سنتناول في هذا المبحث تقديم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال،البداية بالقانون رقم277-63إلى غاية الأمر رقم03-01المتعلق بتطوير الاستثمار،لكل القوانين التي صدرت في هذه الفترة لها مميزات خاصة بها.

المطلب الاول :تطور قوانين الاستثمار في مرحلة الاقتصاد المخطط :

عموما امتازت هذه الفترة بالتمايز بين مرحلتين متباينتين، الأولى تشمل المرحلة التي عقبت الاستقلال الوطني وما تبعها من عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي وحتى الاجتماعي، فضلا عن عدم وضوح النهج السياسي والاقتصادي المتبع في الدولة الفتية الحديثة، في حين المرحلة الثانية التي بدأت من منتصف عام 1965 فيما سمي بالتصحيح الثوري أين اتضح فيها النهج السياسي والخيار الاقتصادي المتبع، وما انجر عنها من استقرار للأوضاع على جميع الأصعدة.

2.1 - قانون الاستثمار رقم: 63 -277(المؤرخ في 26 جويلية 1963)

لقد ضلت قوانين الاستثمارات الأجنبية سارية منذ الاستقلال على التشريع الفرنسي الذي عمل على استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية خصوصا الأوروبية إبان الحرب العالمية الثانية من أجل

بناء نسيج صناعي، والسبب استقرار العديد من الأوروبيين مع رؤوس أموالهم، هروبا من معاركهم وحروبهم بدافع الزحف على الذهب الأسود، فوضعت السلطات الفرنسية حينها قوانين الاستثمارات لكل من قطاع المحروقات وقطاعات غير المحروقات مع امتيازات تفضيلية للاستثمارات الفرنسية أكانت عمومية أو خاصة، إلى غاية 26 جويلية 1963 تاريخ صدور أول قانون الاستثمار رقم 63-277 . إذا واقعيا خلال هذه المرحلة هدف هذا القانون لمخاطبة الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن[1]، إلا أن هذا القانون يشبه نوعا ما قانون الاستثمارات الذي تركته فرنسا وذلك لاعتقاد السلطات الجزائرية بقاء بعض أوجه التشريع الفرنسي، حتى إرساء قوانين وطنية تتفق مع الوضعية الجديدة لايتناقض مع إدارة التحرر طالما أنها تتماشى مع مصالح الدولة الجديدة ومبادئها[2]

- أما من ناحية الإصلاح الاقتصادي فيتطرق القانون لكل الاستثمارات الممكنة (حكومية أو خاصة (لكن مع استهداف الاستثمارات الأجنبية أكثر، فنص على حرية الأجانب بالقيام بالاستثمارات في الجزائر، أكانت في نشاطات ذات طابع تجاري أو صناعي، بشرط إنتاجيتها واندراجها ضمن برامج التنمية المسطرة مع عدم منافستها للقطاع العام وعدم التعارض مع تدابير النظام العام والقواعد الثنائية، واشتراط حصول المستثمر الأجنبي على ترخيص من "اللجنة الوطنية للاستثمار"، والتسجيل في السجل التجاري كشركة أسهم أو ذات مسؤولية محدودة، مقابل ذلك عمل القانون على إظهار أهمية الاستثمارات العمومية وهدف إلى بناء اقتصاد اشتراكي وهذا ما نصت عليه المادة 23 ،و أقر القانون بإمكانية الاستفادة من امتيازات التمويل بالقروض المحلية وامتيازات ضريبية ملكنها امتيازات مقرونة بالاندراج في برنامج الإستراتيجية التنموية ونقله للتكنولوجيا حديثة وإنشائه لمناصب شغل (100 منصب شغل) مع توفير التكوين اللازم، من جهة أخرى عمل القانون على إخضاع الاستثمارات الأجنبية للقانون الجزائري الذي يكون أول مصدر لتفسير عقد دولي يربط الدولة الجزائرية مع المستثمر الأجنبي وفق مبدأ إقليمية

1عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، ع 08 ،الجزائر، مجلة البصيرة للدراسات، 2010 ،ص 108

– 2ماريا سرناي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات والعراقيل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال، جامعة الجزائر3) ،2000 –2001 ،.(ص 120.

تطبيق القانون، ومن ثم يكون حل أي خلاف بينهما أمام محكمة تحكيم جزائرية لا أجنبية أو دولية، إلىجانب هذه الشروط المفروضة على المستثمرين الأجانب قدم القانون امتيازات مثل:[1]

- إقرار حق تحويل الفوائد إلى الخارج لكن في حدود لا تتجاوز 50 %من الحجم السنوي الصافي
- ضمان نظام جبائي مستقر وثابت لمدة عشر سنوات، ولا تتعدى 15 سنة للشركة التي يفوق حجم استثماراتها خمسة ملايين دج.
- ثبات واستقرار القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم المطبقة على واردات المواد بشرط وجود اتفاق مسبق بين المستثمرين والدولة التي لها صلاحية تحديد التزامات الطرفين معا .

اما من ناحية التوجه الاقتصادي فجاء هذا القانون في مرحلة تساؤلات ومناقشات، مرحلة ملاحظة الوضعية وتقييمها للوصول إلى حلول تخرج البلاد من مشاكلها، أي مرحلة انتقالية أظهرت للسلطات الجزائرية أنه رغم مواقفها ضد الرأسمالية والامبريالية ومكوناتها ومنها الشركات متعددة الجنسيات وأي مستثمر أجنبي يسعى وراء الربح التوسع كان من الضروري لها العمل على إبقاء الاستثمارات الأجنبية التي كانت مغروسة هنا وجلب أخرى جديدة لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته[2].غير أن من نقائص وسلبيات هذا القانون هو الفشل في الحد من النزيف الحاد لرؤوس الأموال خارج الجزائر، إذ أن الكفاحات الداخلية إلى جانب المنافسات السياسية لم تكن كافية لطمأنه أصحاب رؤوس الأموال، إذا استمر النزوح إلى الخارج التي بدأت منذ حرب الاستقلال وقد ساعد على ذلك اندماج البنوك الوطنية بشركاتها الأم وكذلك غياب الرقابة على الصرف[3] .أما من ناحية الافق الاقتصادي ونظرا لضعف الإمكانات المادية من ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية[4]، والنقص الحاد في الإمكانات البشرية في تلك الفترة، ونظرا لكون نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده بعد بالإضافة إلى الانشغال الكبير للسلطات الرسمية بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي، لذلك كان الهدف من هذا

1 المرجع نفسه صفحة122

2محمد السعيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986 ،.ص 201.

3شهيرة رواتي، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2000-2002 ،ص 145-146

4عبد الرحمن تومي، المصدر المذكور سابقا، ص 188

المخطط الثلاثي تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة وعزم السلطات الجزائرية على الحد والترحيل الاستثمارات الأجنبية أو تأميمها[1].

2.2–قانون استثمار بديل (66 -284 المؤرخ يوم 15 سبتمبر 1966)

خلافا لقانون الاستثمار (63 -277 (تم في هذه المرحلة سن قانون استثمار بديل (66 -284 المؤرخ يوم 15 سبتمبر 1966 (بما يتوافق والاتجاهات العامة للإستراتيجية التنموية حيث حددت الأهداف والطرق، وبدأ التركيز على طبع الاقتصاد الوطني بالنمط الاشتراكي بصفة أكبر وعلى بناء صناعة قوية، وتنظيم الجهود في إطار مخططات محكمة.

في الواقع الاقتصادي خلال هذه المرحلة، بدأت عملية التخطيط بادئ الأمر بشكل متواضع حيث تلخصت في إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالتجهيز المسجلة في قوانين المالية، ثم بعد ذلك بدأت بوضع بعض التصورات حول الوجهة العامة للتنمية الاقتصادية بعد ملاحظة وجود تنافر في طبيعة وحجم بعض الأنشطة الاقتصادية مثل وجود فائض في إنتاج الخمور وعجز كبير في مجال المنتجات الغذائية، كما ظهرت الحاجة إلى عقلنة الأبنية وضرورة توجيهها لخدمة السوق المحلي2، وقد تم تجسيد ذلك في أرض الواقع بقيام أول إستراتيجية وطنية للتنمية سنة 1965 مع إستراتيجية شاملة طويلة المدى من 1966 إلى 1980 ،ثم صدور المخطط الثلاثي (1967 -1969) فالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) والثاني (1974 -1977) المتبنية لإستراتيجية النمو غير المتوازن والتي تعني عدم تنمية جميع القطاعات، بل إعطاء دفعة قوية للصناعات القاعدية والصناعات المصنعة (نموذج دوبرنيس).[3] جاء هذا القانون من ناحية الدواعي الاقتصادية نتيجة إخفاق سلفه ومحاولة تدارك النقائص التي ميزته وتحيينه مع الواقع، إذ أن هدفه الأساسي تمثل في إشراك الادخار الخاص المحلي[4]، وتم اللجوء لرؤوس الأموال الأجنبية بشكل مساعد فقط، مما يعكس خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر

1ماريا سرناي، المصدر المذكور سابقا، ص 123

–2نور الدين زمام، السلطة وإ شكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962–1998 ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، 2007–2008 ،ص 311

– 3صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2002 ،)ع 12 ،جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2005 ،ص 13–14

– 4أحمد نصير، فاتح سردوك، خليدة عابي، عرض تحليلي لإطار الاستثمار بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة من 1963 إلى 2016 ،مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 5 ،العدد 01، 53.ص، 2020

فأنصب اهتمام السلطة الجديدة على استرجاع المناخ المتميز بالثقة، الاستقرار والحماية، وهو المناخ القادر على تحقيق تدفقات استثمارية معتبرة من أجل تقليص البطالة المرتفعة التي وصلت إلى معدل 63%، فحدد في هذا القانون دور رؤوس الأموال الخاصة سواء محلية أو أجنبية خلال عشرية الستينات[1] كانت في إطار التنمية الاقتصادية ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة به حيث جاء مختلفا عن سابقه (الساعي فقط إلى الحد من هروب رؤوس الأموال) من خلال المبادئ التي وضعت فيه، وارتكز هذا القانون على مبدأين أساسين[2].

-يشير المبدأ الأول: إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة الثانية)، وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة الرابعة)، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإ ما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة الخامسة).

أما المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أما القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة العاشرة)، حق تحويل الأرباح الصافية (المادة)11، وتتمثل هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها(المادة الرابعة عشر) غير أن سلبية هذا القانون التي أدت بالتباعد ما بين الجزائر والاستثمارات الدولية هي اتفاقية التأميم والفصل فيها يخضع للمحاكم والقانون الجزائري وفق مبدأ إقليمية القانون، وليس لمبدأ التحكيم الدولي أو متعدد الأطراف لقناعة السلطات بعدم الارتباط مع دول أجنبية أو منظمات دولية باتفاقيات وعقود قد تمس السيادة الوطنية من استقلالية القرار وتزايد للنفوذ الأجنبي بالبلد، لذا تم تفضيل عدم التوقيع على اتفاقية البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية وكذا اتفاق التحكيم متعدد الأطراف المحضر من قبل البنك العالمي .من عراقيل هذا القانون ايضا تسقيف الارباح القابلة للتحويل الى الخارج سنويا بنسبة 15 %من مبلغ المساهمات الأجنبية، ولا تنفذ عملية التحويل إلا بعد

1رواتي شهيرة، المصدر المذكور سابقا، ص 146

2-طابوش مولود، أثر الشركات المتعدة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2010-2011 ،ص 180.

تقديم ملف يحتوي على عدة وثائق مع ترك المجال مفتوحا للبنك المركزي في اشتراطه أي وثيقة يراها مفيدة، الامر الذي يزيد من حدة الإجراءات البيروقراطية المعطلة لمصلحة المستثمر الأجنبي [1]

مع أن القانون ضمن عدم تأميم الشركة الجديدة طيلة العشر سنوات الأولى من إنشائها، لكن واقعيا خلال تلك المرحلة استلزمت المصلحة العامة ذلك، وفي حالة نزع الملكية يكون القرار مرفوقا بنص تشريعي وبتعويض يدفع في مدة تسعة أشهر لا أكثر مع قابلية تحويله إلى الخارج، من جهة أخرى يمكن للدولة شراء نصيب المستثمر الأجنبي في الشركة المختلطة بعد سبع سنوات من تأسيسها[2] .مما سبق يمكن القول ان مكانة الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري لم تتحسن من خلال الغاء القانون (63-277)واستبداله بالقانون هذه المرحلة (66 -284) ،ولم يكن مشجعا ولا محفزا للمستثمرين الاجانب خاصة ان صدور هذا القانون صادف تأميم القطاع البنكي وشركات التأمين واحتكار الدولة لهما، مما يعطي الانطباع بالتوجه الاقتصادي للسلطات العمومية حينذاك الرافض لدور القطاع الخاص الجزائري فضلا عن نظيره الأجنبي[3] .

وفي النهاية فإن تقييم الحصيلة الاقتصادية المنجرة عن هذا القانون، فلم تعر السياسة الجزائرية طوال هذه المرحلة أي اهتمام للاستثمار الأجنبي المباشر فيما عدا قطاع المحروقات الذي سمح للاستثمار فيه استثناءا، في شكل إقامة شركات مشتركة لغرض تشجيع تحويل التكنولوجيا من خلال مكاتب الدراسات، شركات الهندسة أو بتقديم الخدمات التقنية الصناعية المعقدة، وقد سجلت حينها استثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 800 مليون دينار جزائري ما بين 1967 و1974 وخلق 27300 منصب عمل في حوالي 800 مشروع.

يضاف أن الزيادة المعتبرة في مداخيل الدولة بفضل ارتفاع سعر البترول في 1973 وارتفاع الجباية البترولية قد سمح بمضاعفة الاستثمارات العمومية التقديرية بأربع مرات ما بين 1974 و1977، إضافة للتسهيلات الموجودة لدى الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل الخارجي رغم ما يشكله من إخلال بالتوازنات الاقتصادية الكلية، أدى إلى الإبعاد التام لهذا النوع من الاستثمارات في العملية التنموية بالمقابل كانت الجزائر تبحث عن خبرات، تكنولوجيا، رؤوس أموال لتطوير الاقتصاد الوطني

1عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 20161962 – ،مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 2 ،العدد 01 ،ص 122

2 ماريا سرناي، المصدر المذكور سابقا، ص124

3عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، نفس المرجع السابق، ص 123

وخاصة القطاع الصناعي الذي اعتبر محرك التنمية، فكانت الأسباب الداعية لمجيء استثمارات أجنبية تملأ النقائص هي نفسها الموانع أمام مجيئها، إذا إن المستثمرين يبحثون عن أسواق مربحة، دينامية من تحقيق أرباح وفوائد، فوائد كانت ترفضها الدولة باستثناء ما يحقق في قطاع المحروقات أول مصدر محلي لتمويل السياسة الجزائرية .كل هذه السبل والمبادئ والسياسات المسطرة، عملت إلى تردد معظم المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالجزائر لنبذهم تدخل الدولة المفرط، ولعدم ارتياحهم في بيئة تكبت البوادر الخاصة لصالح تسيير مركزي، وتمنع القطاع الخاص من الازدهار لصالح قطاع عمومي له صلاحيات إنهاء أو استحواذ أي كشروع يقام خارج نفوذه، إضافة لعوامل أخرى ساهمت في نفور أو ابتعاد المستثمرين مثل شروط توظيف مجاهدين بغض النظر عن مؤهلاتهم، فرض اجتماعات نقابية، فرض أوقات لتعليم اللغة العربية، مما أدى ببعضهم لاعتبار اليد العاملة الجزائرية أكثر كلفة مما هو في الدول المصنعة[1].

3.2-قانون الاستثمار82- 11(المؤرخ في 21أوت 1982):

شهدت بداية هذه الفترة تغير النظام السياسي رئيسا وحكومة، واقترنت بمراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة تحت شعار "مراجعة لا تراجع" بالتحول من الإستراتيجية التنموية اللامتوزانة إلى الإستراتيجية التنموية المتوازنة ومن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية إلى الانسحاب التدريجي وتشجيع نمو القطاع الخاص وبأهمية مشاركة الاستثمار الأجنبي في العملية الاقتصادية، ومن إستراتيجية الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة أيضا من "التسيير المركزي" إلى "التسيير اللامركزي"، أما على الصعيد الاستهلاكي تم التحول من إستراتيجية الأولويات الاستثمار على الاستهلاك إلى انتهاج سياسة "من أجل حياة أفضل"، وأخيرا من أولوية تطوير قطاع مواد التجهيز على تطوير قطاع مواد الاستهلاك إلى تبني البرنامج المضاد للندرة المعروف باسم "PAP".[2]حيث بدأ إشراك القطاع الخاص الوطني في العملية الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف المسطرة، والحلول دون النقائص الموجودة بتحديد الميادين (الصيانة، تحويل المواد الفلاحية، النقل البري، الاستهلاك، الصيد، السياحة، البناء..)، من خلال إصدار قانون الاستثمار 82-11 يوم 21 أوت 1982 ،و إتباعه بقانون 82 - 13 من نفس السنة الذي يقوم بتأسيس وتنظيم الشركات ذات الاقتصاد المختلط، والذي يمكن

1ماريا سرناي، المصدر المذكور سابقا، ص129

2- ميدون الياس،تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الاجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1962-2000)،المجلد رقم:34،العدد04،تاريخ النشر :ديسمبر 2020.جامعة الجزائر 1صفحة 270.

للمستثمر الأجنبي من النشاط بالجزائر فقط في ظل اشتراك مع مؤسسة عمومية في شكل شركة ذات أسهم، شركة ذات اقتصاد مختلط، نصيبه فيها يكون بـ 49 % من الأسهم و51 % الباقية للطرف الجزائري، ونشوء هذه الشراكة يتم بعد موافقة، أولا وزارة الصيانة، ثم الاتفاق بين المؤسسة العمومية الوطنية والمستثمر الأجنبي، وأخيرا قرار تأييدي من الوزارات الثلاث: المالية، التخطيط والوصاية، ومدة حياة الشركة محددة بـ 15 سنة لا أكثر مع إمكانية إطالتها باتفاق إضافي وأحقية الدولة في تأميم أو شراء نصيب المستثمرين الأجانب، مع عدم أحقية الطرف الأجنبي فرض أي توجه أو طريقة عمل، بيد أن القانون فشل في استقطاب المستثمرين الأجانب وإشراكهم في العملية الاقتصادية والنتيجة كانت قيام مشروعين فقط في ظل هذا القانون .نظرا لظهور عدة عراقيل ميدانية منها مس قدرات المستثمرين الأجانب على الاستفادة من مشاريعهم بأقصى حد، وتحديد نسبة الفوائد المحولة إلى الخارج، حيث لم يكن بإمكانهم إعادة استثمار أرباحهم لاعتبار الشركة المختلطة ملكا للدولة التي لها صلاحية توظيف عوائدها، كذلك لم تكن الدولة تضمن للمستثمرين الأجانب إمكانية احتكارهم لنصيب من السوق الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ظهور احتمال منافسة الشركات الوطنية المختلطة للشركة الأم في أسواق أخرى إذا تمكنت من تصدير منتجاتها، وهما حالتان يرفضها المستثمرين الأجانب إذ كان دافع الاستثمار في الخارج هو توسيع الأسواق والتفوق علىالمنافسين وليس مساعدتهم على حساب مصالحته الخاصة[1]

4.2 -قانونرقم 13 -86 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

نظرا للاعتبارات الخارجية والمتمثلة أساسا في أزمة المديونية (الوطنية والعالمية) سنة 1982 وكذا أزمة العالمية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وقيمة الدولار بداية سنة 1986 ،كان رد السلطات بإصدار قانون رقم 86 -13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ،يسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون دعما ماليا ومعرفيا للمشاريع الحكومية التي أصبحت تنصب في القطاع الاستهلاكي، غير أنه أعاد التأكيد على الشراكة بالأسهم وغالبيتها لصالح الدولة، مع الضمانات المعروفة من حيث تحويل ناتج بيع أسهم المستثمر الأجنبي، والتعويض في حالة التأميم، والتحويل الجزئي لأجور العمال الأجانب، ونظام الضرائب، غير أن الجديد في هذا القانون إنهاء تحديد مدة وجود الشركة بـ 15 سنة وترك قرار إنهائها للأطراف في حدود 99 سنة، كذلك إلغاء وجوب نقل التكنولوجيا والمعارفوتكوين الموظفين مقابل ذلك

1ماريا سرناي، المصدر المذكور سابقا، ص 124.

أصبح للأطراف حرية تحديد طريقة مساهمة كل منهما وأصبح بإمكان الأجانب المساهمة أكثر في هياكل التسيير .لكن نظرا لتحكم الدولة في كل المرافق، إضافة للجهاز الإداري الضخم الذي شكل لتسيير مختلف الجوانب الاقتصادية مما أدى إلى ظهور بيروقراطية وممارسات تساهم أكثر في إبطاء سير إنجاز المشاريع تجاوز النفقات من جهة، ومن جهة أخرى إلى تبني المستثمرين الأجانب إن وجدوا لتدابير احتياطية غالبا ما لا تخدم مصالح الجزائر (مثل رفع سعر المكونات المصدرة إليها لاسترجاع بعض الأرباح)، كذلك وجد المستثمرين صعوبات مع المأمورين لنقص خبراتهم أو رفضهم أخذ المسؤولية أوالمبادرة أو لنقص هامش حركتهم[1].

مراعاة لسمعة الجزائر الدولية ورفضها المطلق بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، اختارت السلطات السداد مهما كلف الأمر على حساب التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، من حيث أنها جندت معظم القدرات المالية لخدمة الديون بدلا من استثماراها في مشاريع تولد إمكانيات التسديد وإمكانيات التنمية وهو ما انجر عنها التطورات الاقتصادية المتمثلة أساسا في مظاهر الركود الاقتصادي كندرة السكن، ندرة السلع الاستهلاكية وتفشي البطالة .لقد أدت التطورات الاقتصادية الأنفة ذكرها بالانعكاس السلبي على الاستقرار الاجتماعي، وبالخصوص تدني المستوى المعيشي إلى موجة من التصعيدات والاضطرابات بلغت ذروتها بداية شهر أكتوبر 1988 ،على إثرها تم إقرار دستور جديد (23 فيفري 1989 (أعاد صياغة النظام السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية، بإقرار الديمقراطية والتعددية الحزبية هذه الأخيرة التي تتعارض في جوهرها مع اقتصاد الاحتكارات، كون أن المنافسة السياسية تستدعي المنافسة الاقتصادية وعليه تم التخلي عن المبادئ الاشتراكية وتبني اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: تطور قوانين الاستثمار في مرحلة اقتصاد السوق :

فيها تم فرض النظرة الايجابية وإحداث القطيعة التامة مع الأفكار القديمة، ووضع قوانين جديدة ألغت سابقاتها لإنشاء نظام يدعم كل فرص تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب

1.3- قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 :

1- رواتي شهيرة، المصدر المذكور سابقا، ص 146

يعتبر أول مؤشر واضح لنهاية النظام السابق، وبداية عهد اقتصاد السوق حيث النشاطات الاقتصادية أكثر تحررا وانفتاحا على العالم، بإعادة تنظيم النظام النقدي والمالي للبلاد من حيث تنظيمه لسوق المبادلات والمعاملات بين الفعالين الاقتصاديين الوطنين والأجانب، عموميين أو خواص وإ عطاء البنك المركزي (بنك الجزائر) دورا أكثر فعالية، بوصفه المسئول على تسيير سوق الصرف ومتابعة تحركات رؤوس الأموال .وقد ذهبت القطيعة مع السابق إلى أبعد من ذلك بعد إلغاء القانون رقم 13 -82 المتعلق بالشركات المختلطة ودفعا آخر للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة والخدمات، حيث تم إسقاط القيد الخاص بنصيب مساهمة الرأسمال الأجنبي، والذي كان لا يتجاوز 49 %وانتقل إلى 65 ،%كما قدم هذا القانون ضمانات متعددة خصوصا بالنسبة للاستثمار الأجنبي كإمكانية تحويل رؤوس الأموال، وكل المداخيل المرتبطة بالاستثمار المعني[1].

حيث أهم ما ميز هذه المرحلة ارتفاع أعباء سداد الديون الخارجية والرفض القاطع بإعادة جدولتها، مما دفعت بالسلطات للبحث عن وسيلة سريعة وأكيدة لتعظم الموارد الخارجية، من خلال بيع أصول في قطاع المحروقات القبلية، وفتح مجال استكشاف البترول للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما عمليات الإنتاج والعمليات التجارية تتم وتستمر عن طريق الشراكة بواسطة حق الدخول المباشر بإصدار قانون المحروقات 91 -21) 4 ديسمبر 1991 (وبذلك يشكل هذا القانون تحولا مهما في وضعية الجزائر إزاء الشركات البترولية الدولية.

2.3- التشريعي المرسوم 12/ 93المؤرخ في 1993/10/05:

نتيجة الركود والتراجع الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري، وشح العوائد بالعملة الصعبة جعلت السلطات تقدم العديد من التنازلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 5 أكتوبر 1993 قام المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، بمراجعة قانون النقد والقرض، وإصدار قانون 12/93 والذي يعد إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يوفر شروط الجذب والاستقبال بصورة أفضل من القانون السابق لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرة، ونظام العقود، و، يتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير وغيره 2و الإقرار العديد من ضمانات المستثمرين

1مسكية بوفامة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988–2001 (وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، العدد 15 ،جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2006 ،ص 35

2عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، 2000–2001 ،ص 274

منها ضمان حق المستثمر في تحويل ما أراد من رؤوس الأموال، وضمان حق اللجوء للتحكيم الدولي، ضمان حرية تقرير شكل الاستثمار وضمان عدم تمييز المستثمرين على أساس جنسيتهم أو قدراتهم، بل وإقرار لأول مرة بنظام الحوافز .أما فيما يخص إصلاحات القطاع الخارجي، فقد ركزت السلطات على تحرير التجارة الخارجية، وذلك ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي التزمت بها من أجل الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تدعيم المناخ الملائم لتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر .ومن مجمل الإصلاحات التي نفذت في هذا الشأن تمثلت في تبسيط نظم وإ جراءات التجارة، وإ لغاء، الاحتكار التقليدي للتجارة الخارجية من طرف الدولة1 وكذلك رفع القيود الإدارية والمالية وإ عادة تنظيم الموزعين وتجارة الجملة والوكلاء، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات، وتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .أما حصيلة هذا القانون فتمثلت في تسجيل تدفق استثماري ضعيف قدر بـ 80 مليون دولار عام 1991 ،خاصة مع إصدار حكومة "غزالي" لقانون المحروقات 91-21 ،القاضي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال المحروقات القبلية أي الاستكشاف والتنقيب، ثم ما لبثت أن تراجعت عملية التدفق الاستثماري الخارجي، ويكمن إرجاع ذلك لعوامل عدة أهمها بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، لمعالجة الاختلالات المختلفة التي شكلت عائقا أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب عدم توافر الأمن والاستقرار، وكذلك شبه العزلة التي فرضت عليها من قبل الكثير من دول العالم وبالخصوص الغربية منها وبالتالي جعلت من الجزائر بلدا غير مستقر لا اقتصاديا ولا أمنيا ولا سياسيا يمتاز بالكثير من المخاطر، كل هذا برر تقليص عمليات الشركات الأجنبية إلى أدنى حد ممكن والقطاع الوحيد الذي تواصلت فيه الاستثمارات المباشرة الأجنبية هو قطاع النفط والغاز، بما في ذلك صيانة المنشآت التي تمتلكها الشركات الأجنبية. ولكن بداية من عام 1996 بدأ يتجلى التحسن في حجم التدفقات الواردة على خلفية إقرار الجزائر للتحكيم الدولي بالمصادقة على اتفاقية "واشطن" لتسوية المنازعات بين الدول عام 1995 مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات التابع للصندوق النقد الدولي، وهذا بعد تطبيق مشروطية هذا الأخير مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية، إضافة لرغبة السلطات في إدماج عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج خوصصة المؤسسات العمومية، رغم ما واجهته هذه البرامج من صعوبات ميدانية أهمها

1جيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007 ،ص ص121-122

تزايد ظاهرة البطالة ووزن النقابة العمالية في القضايا السياسية، وقد بلغت ذروة التدفقات عام 1998 بـ 600 مليون دولار ثم ما لبثت إن تراجعت في السنة الموالية، لكن بحصة عالمية جد متدنية لم تتجاوز 8بالمئة.

3. 3- الأمر الرئاسي 03-01 (المؤرخ. في 20أوت2001):

قصد تذليل العقبات والتخفيف من الإجراءات والعراقيل التي تصادف العمليات الاستثمارية، تم استحداث هيئة مستقلة تحت تسمية وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارAPSI)،)في شكل شباك وحيد تجمع تحت سقفه كل الإجراءات اللازمة لإعداد وإنجاز الاستثمارات إضافة لتقديم كل التسهيلات من نظام الامتيازات المرتبطة بمختلف الأنظمة التي جاء بها القانون 93-12 ،ثم طورت بمقتضى الأمر الرئاسي 03-01المعدل والمتمم لقانون الاستثمار 93 -12 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)ANDI) ومنح استقلالية أكبر، إضافة لدعمها بالمجلس الوطني للاستثمار) CNI) يرأسه رئيس الحكومة، وتعديله بالأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 ،الذي قلص إجراءات الاستثمار إلى 10 أيام، إضافة إلى إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني .أما حصيلة هذا الأمر فقد سجل تطورا مرئيا قي تدفقات الاستثمار الأجنبي وبشكل متسارع، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي احتوائها هذا الأمر الرئاسي، الأمر الذي شجع بعض المستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم نحو الجزائر إضافة إلى الاستقرار الجزئي الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في إطار برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، كالنمو الاقتصادي والتوازن الداخلي والخارجي، ارتفاع احتياطي الصرف وتقلص نسبة التضخم وحجم المديونية الخارجية، خاصة بعدما رخص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة، وتطبيقا لهذا البند أبرمت الجزائر العديد اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وقد تم تحويل 61 مليون أورو بين كل من فرنسا والجزائر، و84 مليون أورو بين الجزائر وإيطاليا من خلال 34 مشروع مسجل في ميزانية الدولة .، في حين حولت ما قيمته 40 مليون دولار مع إسبانيا وانطلاقا من عام 2004 ،شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم، أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة "أوراسكوم المصرية " وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "أسبات" الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات" ENAD" لصالح شركة "هنكل" الألمانية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية

2006، السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634مليون دولار أمريكي)[1]

3.4-الأمر التشريعي رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

لقد جاء هذا الامر مكملا ومعدلا لأمر 03/01 سالف الذكر من خلال تخفيف مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والمرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل إلى ثلاثين يوما فقط، وهذا من شأنه ان يخلف من ثقل الإجراءات التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة. فضلا عن المزايا التي يستفيد منها المستثمرين الأجانب والمتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بينهم والوكالة .والأهم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار .حيث حقق هذا الأمر زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية لتصل رقما قياسيا تجاوز 3 مليار دولار خلال عامي 2008 و2009 ،بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادة، كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في2009[2]

3.5- .قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

اتسمت هذه المرحلة بالتغير في معطيات الاقتصاد الجزائري، خاصة من ناحية المؤشرات الكلية بتحقيق فائض مالي معتبر تجاوز حدود عتبة 150 مليار دولار، جراء ارتفاع الأسعار الدولية للمحروقات والتي شكلت أكثر من 98 %من الصادرات، وبالتالي تراجعت الحاجة لمصادر تمويلية خارجية من جهة، ومن جهة أخرى للرغبة في حماية الاقتصاد الوطني من نزيف العملة الصعبة إلى الخارج.

فتم الرجوع مجددا لقاعدة الشراكة "49/51 "يكون للشريك الجزائري فيها نسبة لا تقل 51 %فيما يخص الأنشطة الإنتاجية، وقاعدة "70/30 "تكون حصة الشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 30

1 ميدون الياس،تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الاجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1962-2000)،المجلد رقم:34،العدد04،تاريخ النشر :ديسمبر 2020.جامعة الجزائر 1.صفحة275.

2 ميدون الياس، نفس المرجع، صفحة275.

%بالنسبة للأنشطة الاستيرادية[1]، بكل أشكالها (عمومي/عمومي، عمومي/خاص، خاص/خاص) عكس اقتصارها سابقا على القطاع العام الجزائري، مع عرضها للدراسة والموافقة المسبقة على المجلس الوطني للاستثمار، فضلا عن فرض اللجوء إلى التمويل المحلي أي إجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية وليست الأجنبية، باستثناء حالات خاصة منها تشكيل رأس المال[2] .فيما عدا ذلك تم الإبقاء على مختلف المزايا والحوافز بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي احتواها قانون الاستثمار 01-03 ،في تحويل حصته من الأرباح وكذا حصته من الرأسمال في حالة التصفية، وغيرها من الحوافز بشرط تقديم الأفضلية للمقتنيات ذات المصدر الجزائري في حالة وجودها، بالإضافة إلى الضمانات القانونية القضائية كعدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين والحماية ضد المصادرة الإدارية وإ مكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وحق الطعن الإداري والقضائي التي سيتم تفصيلها لاحقا .غير انه تم تسجيل في ظل هذا القانون تدفق استثماري مقدر بـ 3.2 مليار دولار وهو تدفق استثماري منخفض مقارنة بحصيلة القانون السابق، وهذا نظرا لسياسة الحكومة الرامية للتجاوب مع المتطلبات التي أفرزتها أزمة انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2015 ،وايجاب ما انجر عنها من الحد من الواردات. وأهم ما يميز هذا القانون انه للإجراءات الاقتصادية التحفظية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على خلفية انهيار أسعار البترول وحماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، والمتمثلة في العودة لقاعدة الشراكة "49/51 ،"إضافة لفرض التمويل الداخلي أي إجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية وليست الأجنبية.

6.3- الاستثمار في ظل القانون رقم 16 -09 المؤرخ في 03 أوت 2016:

اعتمد هذا القانون تجسيدا جاء بالعديد من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال كالإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من دفع حق نقل الملكية والاعفاء من حقوق التسجيل وتخفيض الإتاوة الا يجارية والاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري .زيادة على الإعفاءات الأخرى في مرحلة الاستغلال ولمدة 03 سنوات كإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والاعفاء من الرسم على النشاط المهني وتخفيض نسبة 50 بالمئة من الاتاوة الايجارية من طرف إدارة الدولة.

1الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، السنة السادسة والأربعون، 2009 ،ص 13 .

2المصدر المذكور سابقا، ص 13

لكن بالمقابل تعتبر هذه الاجراءات بمثابة قيود ولعراقيل اثارت موجه استنكار لدى المستثمرين الأجانب، لاسيما قاعدة 49 -51 ،وحق الشفعة رغم الانتقادات الحادة التي وجهت لها، وتعدد الجهات المطالبة بإلغائها، الامر الذي جعله مجرد حل ظرفي يفتقر لرؤية مستقبلية لجلب الاستثمارات الأجنبية .بالإضافة لما سبق، فإن استفادة المستثمر الأجنبي من المزايا الواردة أعلاه يلزمه بإتباع العديد من الإجراءات المعقدة، وهذا يعني ملفات كثيرة إضافة إلى مختلف القيود الضريبية المفروضة على المستثمر.

أما الانعكاس القانوني هذا القانون على استقطاب الاستثمار الأجنبي فقد حقق بعض المكاسب بتسجيل تدفق استثماري وصل إلى 1637 مليون دولار امريكي، نهاية سنة 2016 على غرار الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية" Huawei" و الجنوب كورية " Samsung" التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في الجزائر، إلا ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها عرفت تراجعا سنة 2017 إلى 1232.3 مليون دولار ثم بالارتفاع إلى 1506.3 مليون دولار امريكي، وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات، فعلى سبيل المثال لا الحصر سجل قطاع السيارات سنة 2018 دخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنع الصيني **BAIC**" " **International**، والملاحظ جل الاستثمارات والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار امريكي الأجنبية الوافدة إلى الجزائر اتخذت استراتيجية القفز على الحواجز الجمركية بين سياسة الحماية التجارية في بعض المنتجات على غرار المنتجات الكهرو-منزلية التي اتخذتها السلطات الجزائرية حينها، او المنع المباشر من الاستيراد كحالة سلع السيارات مما اضطر الشركات المصنعة لها بإقامة استثمارات مباشرة على شكل مصانع تركيب على الأراضي الجزائرية[1]

المطلب الثالث : الهيكل المؤسساتي للاستثمار الاجنبي في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية الى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات الاجنبية في الجزائر، وتشجيعها من خلال مجموعة من النصوص القانونية الهادفة الى حماية وترقية الاستثمار في بلادنا، لهذا قامت الجزائر بتجديد وتحديث اجهزة دعم الاستثمار

1ميدون الياس،تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الاجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1962-2000)،المجلد رقم:34،العدد04،تاريخ النشر :ديسمبر 2020.جامعة الجزائر 1.صفحة 277.

الفرع الاول : اجهزة تطوير الاستثمار الاجنبي في الجزائر

بموجب القانون 10-90 المتضمن ترقية الاستثمار تم تبيان الاجهزة المكلفة بالإشراف على عملية الاستثمار والهادفة الى ترقيته وتشجيعه وحماية المستثمر الاجنبي

اولا-المجلس الوطني للاستثمارCNI: هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار ويترأسه الوزير الأول :

1- تشكيلة المجلس :

يتشكل المجلس الى جانب الوزراء الذين لهم علاقة بالقطاع الاقتصادي من رئيس مجلس الادارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اللذان يحضران الاجتماعات بصفتهما ملاحظين، ويتولى امانة المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يتولى تحضير اشغال المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته

- **مهام المجلس : ان الدور الرئيسي للمجلس يتمثل في:**

إبداء رأيه في المسائل التي تحال اليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات، اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار واولوياتها وكذلك اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مساير للتطورات الملحوظة، وكذا يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 من الامر 91-93 التي احالتها اليهاالمادة 37 من القانون 10-90 المتضمن ترقية الاستثمار، منح امتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، دراسة طلبات منح المزايا بعدما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك واصدار[1] القرار بمنح هذه المزايا .ويعدد ذلك التقارير الى مصالح الحكومة وتكون متضمنة اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التى تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة

ثانيا-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI:)

1 شنيخر ايمان النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الاعمال جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي– كلية الحقوق والعلوم السياسية منشورة السنة الدراسية 2016–2017صفحة 18

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاAPSI وهي تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب على حد السواء. ونص على هذه الوكالة في المادة 20 و27 من القانون 10-90 المتعلق بترقية الاستثمار.

1. تشكيلة الوكالة :

يدير الوكالة مجلس ادارة يرأسه ممثل عن السلطة الوصية ويسيرها مدير عام بمساعدة امين عام، ويضم مجلس الادارة الى جانب ممثلي الوزارات المعنية بالقطاع الاقتصادي وممثل محافظ بنك الجزائر وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وممثل المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأربعة ممثلين لأرباب العمل، وتتوفر

2. مهام الوكالة:

لقد نصت المادة 20 من القانون 10-90 المتضمن ترقية الاستثمار، مهام الوكالة وذلك بالتنسيق مع الادارات والهيئات المعنية، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ تسجيل الاستثمارات
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج
- ✓ ترقية الفرص والامكانيات الاقليمية
- ✓ تسهيل ممارسة الاعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم
- ✓ الاعلام والتحسيس في مواقع الاعمال
- ✓ تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 من القانون 10-90 وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها .
- ✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به

- ✓ تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون المذكورة في المادة 14 من القانون 10-90
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار
- ✓ تقديم كل الخدمات الادارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين او غير المقيمين وتبليغ المستثمر
- ✓ بقرار القبول او الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة .

وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة او الاعتراض على قرارها، يمكن ان يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها اجل اقصاه خمسة عشرة(15) يوما للرد عليه، كما يمكن ان يكون قرار الوكالة موضوع طعن امام القضاء، تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي وهذا الامر في غاية الاهمية، لان منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد، يبين قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح اياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون، يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة، وللوكالة هياكل واجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها انشاء مكاتب تمثيل في الخارج وتحدد عدد الهياكل المحلية ومكاتب تمثيل في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم. وهذا ما نصت عليه المادة 22 من الامر 91-93 المتعلق بتطوير الاستثمار،الذي احالتنا اليه المادة 37 من القانون 10-90

ثالثا- الشباك الوحيد والمراكز المنشأة لمتابعة الاستثمار في ظل القانون رقم 16-09

ترجع فكرة إنشاء الشباك الوحيد لا مركزي في القانون الجزائري إلى المرسوم التشريعي رقم 93 -12 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي اعتبر أن الوكالة تؤسس في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، كما يعتبر الشباك الوحيد إحدى المؤسسات الإدارية الواسعة التطبيق في البلدان المضيفة للاستثمار وهي هياكل أوصت بتجسيدها المؤسسات المالية واعتبرتها من المقاربات الجديدة لإدارة العلاقات بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمرين الأجانب .

احتفظ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار بمبدأ الشباك الوحيد لا مركزي واعتبر هذا الأخير جزء من الوكالة وليس الوكالة في حد ذاتها من خلال نص المادة 23، منه حيث عززه أكثر من خلال إقراره بلامركزية هذه الشبابيك، وهذا ما يفهم من رغبة المشرع الجزائري في تسهيل وتبسيط الإجراءات على المستثمر، وجلب القدر الكاف من الاستثمارات خاصة الأجنبية منها إلى الجزائر.

1.تعريف ونشأة الشباك الوحيد اللامركزي:

يقصد بالشباك الوحيد اللامركزي توحيد المعاملات الإدارية والمالية التي يتوجب القيام بها أثناء العملية الاستثمارية لمباشرة المستثمر إنجاز مشروعه الاستثماري هدفا منه لربح الوقت وتسهيل الإجراءات الإدارية التي قد تواجهه، ويتشكل من الهيئات المكلفة بالاستثمار ويوفر الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية

صدور المرسوم التنفيذي رقم 17-100، أضيفت إليه بعض النقاط فيما يخصالهياكل اللامركزية في المادة 07 منه (الفقرة من1 -4)، حيث أشار إلى أن جميع الهياكل المحلية للوكالة منظمة على شكل "الشباك الوحيد اللامركزي " بإدارة مدير يصنف حسب وظيفة نائب مدير في المديرية العامة للوكالة، يساعد المدير رؤساء المشاريع والمكلفون بالدراسات، تدفع رواتبهم حسب النص المتضمن تصنيف المناصب العليا في الوكالة، يمارس بذلك السلطة السلمية على جميع الأعوان الخاضعين للوكالة مع ممارسة السلطة الوظيفية على باقي الأعوان، مع تنسيق نشاطات المراكز التي يضمها الشباك الوحيد اللامركزي 1، وهذا ما يعزز من مركز لوكالة كما يكلف المدير باستقبال المستثمر غير المقيم، حيث يقوم بتسلم ملفه ويسلمه شهادة التسجيل .

رابعا- لجنة الطعن: (CR)

بالإضافة الى الطعن القضائي يستفيد المستثمر من امكانية الطعن امام لجنة الطعن بسبب ما يتعرض له من غبن بشأن الاستفادة من المزايا من هيئة او ادارة مكلفة بتنفيذ التشريع الخاص بتطوير الاستثمار او اي شخص يكون موضوع اجراء السحب، يمارس هذا الطعن خلال مدة خمسة عشر(15)يوما ابتداءا من تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج، وشهرين(2)على الاقل محل الاخطار في حالة صمت الادارة او الهيئة 2المعنية، يترتب على الطعن ايقاف اثار القرار المطعون فيه، لكن بإمكان الادارة اتخاذ تدابير تحفظية تفصل اللجنة في الطعن في اجل شهر (1)بقرار له حجية امام الادارة او الهيئة المعنية بالطعن طبقا للمادة 0و19 من المرسوم التنفيذي 90-357 المتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

1. تشكيلة اللجنة:

1شنيخر ايمان نفس المرجع صفحة20

تتشكل اللجنة من الوزراء المعنيين المنصوص عليهم في المادة 2 من المرسوم التنفيذي 90-357 سابق الذكر وهم :

- ✓ الوزير المكلف بترقية الاستثمارات او ممثله، رئيسا
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، عضوا
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالعدل، عضوا.
- ✓ ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية عضوان .
- ✓ ممثل عن الوزير المعني بالاستثمار موضوع الطعن.
- ✓ كما يمكن للرئيس لجنة الطعن ان يستعين بخبراء او باي شخص يمكنه، بحكم كفاءته الخاصة انيساعد اللجنة

2. **تعيين الاعضاء:**

ويعين أعضاء اللجنة بموجب قرار من الوزير المكلف بترقية الاستثمار بناءا على اقتراح من الوزراء المعنيين طبقا لنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 90-357 ،تجتمع اللجنة بمقر الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات، طبقا لنص المادة 4 من المرسوم التنفيذي 90-357 ،غير انه يمكن للمستثمر ان يحتفظ بحقه في اللجوء الى القضاء مهما كانت نتيجة الطعن المقدم، وهذا ما نصت عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي الذكر السالف 357-90[1].

المطلب الرابع : التاثير البيئي والاستقرار الامني على الاستثمار في الجزائر

أولا- التأثير البيئي عل الاستثمار الاجنبي في الجزائر

إن النمو الكبير الذي عرفته الاستثمارات دفع أصحاب القرارلتغليب الاعتبارات الصناعية والتنموية على الاعتبار البيئي هذا الأخير الذي لم يكن له أي تقييم في أغلب المشاريع، فالعنصر البيئي فرض نفسه كأحد أهم الخياراتالإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية، فلم يعد مجرد رفع ربحية الاستثمار وتحقيق كفاءةاقتصادية وتنافسية فعالة في الأسواق بالأمر الكافي، مما جعل قرار الاستثمار وتأثيرهعلى البيئة ذات أهمية بالغة.

1شنيخر ايمان النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الاعمال جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي– كلية الحقوق والعلوم السياسية منشورة السنة الدراسية 2016–2017صفحة23

ولم تحظ البيئة بالاهتمام الذي تستحقه في أول قانون للاستثمار في الجزائر. وهي تتحكم في الاستثمار دون مراعاة البيئة في البرامج الاقتصادية المختلفة، وتركز بدلاً من ذلك على التنمية دون البيئية. ونتيجة لذلك، يتم اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه البيئة دون إدخال نتائج غير مرغوب فيها.

***آثار الاستثمار المضر بالبيئة :**

ميزت هذه المرحلة ببعض مزايا هذا الاستثمار إلا أنها انجزت على عدة عيوبسنتناولها فيما يلي[1]:

✓ المساهمة في تفاقم مشكلة التلوث من خلال
أثارصناعةالبتروكيميائيةوالصناعاتالاستخراجيةكالصناعاتالملوثةالمشاريعلاسمنت والأسمدة.

✓ بالإضافة إلى نقل مخلفات التصنيع ذات التأثير على البيئة من البلدالأم للاستثمار الى البلد المضيف بالنسبة للاستثمار الأجنبي.

✓ كما تركت تدفقات رؤوس الأمال الأجنبية آثار سلبية على موازين المدفوعات فيالدول المضيفة للاستثمار، فوصول رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الدول يفوق بكثيرحجم ما يتدفق منها إلى هذه الدول.

-جنوح المشرع لتجسيد المعايير البيئية في قرارات الاستثمار

من الضروري وضع آليات لضمان حماية البيئة قبل إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال مراقبة البيئة بغية تشجيع المؤسسات على اتخاذ تدابير فعالة لحماية البيئة والحد من التلوث كجزء من برنامج بيئي متكامل.و من بين هذه الآليات نجد :

❖ **القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة والذي جاء فيه [2]:**

- حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنميةالاقتصاديةوالاجتماعية.
- المحافظة على الاطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بينمتطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على محيط معيشةالسكان.

1عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنميةالاقتصادية للدول النامية مع اثارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغدادللعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص361

2قانون03-83، متعلق بحماية البيئة.

- تدخل الدولة ضرورة واجبة ومشروعة لتجديد شروط ادماج المشاريع لوضعضوابط احترام السياسة التنموية التي رسمتها.

❖ **القانون رقم 03-10:المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**

يعتبر هذا القانون بمثابة نقطة تحول ايجابية في اطار التكفل بحماية البيئة، وقد حدد هذا التشريع البيئي الأهداف الرئيسية التي ترمي إلى حماية البيئة في اطارالتنمية المستدامة وهي على الخصوص تتمثل في[1] :

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة.
- ترقية الإستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد المتوفرة وكذا إستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاءا.

ثانيا -الاستقرار الأمني وتاثيره علي الاستثمار الاجنبي في الجزائر:

الاستقرار الأمني والسياسي أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا توجد تنمية، وبدون التنمية لا توجد دولة قوية ذات أسس سليمة. الأمن هو المحرك الحقيقى للتنمية والقادر على استقرارها وديمومتها، فدول العالم أجمع تحرص على تسخير إمكانياتها البشرية والمادية للحصول على الاستقرار الأمني. فالأمن في اللغة هو الطمأنية وزوال الخوف.

غياب الأمن أول ما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاقتصاد فكما يقال: «رأس المال جبان»، فالارتباك الأمني بيئة طاردة للاستثمارات المحلية والخارجية، وتحد من عملية استقطاب العملات الأجنية التي من المعروف أنها تغذي المخزون الاحتياطي من النقد الأجنبي.

-الأمن ركيزة التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية إحدى مؤشرات التقدم، فهي موضوع شامل تضم مجموعة من العناصر الاقتصادية كقطاع الاستثمار، البطالة والتضخم والصرف الأجنبي وميزان المدفوعات والسياحة

1 المادتين3و4من القانون03-83المتعلق بحماية البيئة

وغيرها من المتغيرات الكلية. تشترك هذه المتغيرات في حساسيتها للبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة سلبًا وإيجابًا، فمثلًا رأس المال يعد من العناصر التي تتأثر سريعًا بالبيئات المضطربة مثل هروب الأموال الوطنية للخارج يكون أحد آثار البيئات غير الآمنة.

فالدخول لساحات التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب رغبة حقيقية وسعيًا دوريًا، لتوفير مناخ مناسب يتطلب تسخير كل الإمكانيات والمقدرات والطاقات البشرية والطبيعية وقبل كل ذلك تحقيق الأمن باعتبار الاستقرار الأمني من أهم عناصر التنمية الاقتصادية. فخير مثال القارة الأفريقية، بالرغم من الثروات المعدنية والمناجم والمياه والأراضى الخصبة الشاسعة إلا أن ضعف الأمن وعدم الاستقرار يجعلها طاردة للاستثمار سواء للأجانب أو أبناء القارة.

- أثر الأمن على مناخ الاستثمار:

الاستقرار الأمني ركيزة أساسية لمناخ الاستثمار الجيد، فرأس المال دائمًا يبحث عن الربحية والأمان، فساهمت حالة عدم الاستقرار في الدول العربية، والحروب المختلفة بداية من الحرب العربية الإسرائيلية، والحرب العربية العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، حرب جنوب السودان، والتدخل الأمريكي في العراق، وثورات الربيع العربي وحالات عدم الاستقرار والعنف إلى دفع رؤوس الأموال لمناطق أكثر أمنًا واستقرارًا وبالطبع أكثر ربحية.

- أثر الأمن على الاستثمار الأجنبي:

من بديهيات علم الاقتصاد أن العلاقة طردية بين الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية المستدامة، فالاستثمار يعنى توظيف الأموال في مشاريع، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرات الإنتاجية ومن ثّم تعجيل خطط التنمية وتخفيض أعداد الفقراء والعاطلين فالاستثمار الأجنبي الذي تقوده شركات متعددة الجنسيات حاز على اهتمام كبير واعتراف عالمي واسع النطاق، وتنافس الدول المتقدمة والنامية على حد سواء منافسة شديدة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- جذب الاستثمارات الأجنبية ليس بالأمر السهل، خاصةً في ظل المنافسة الشديدة، فهذه الاستثمارات تشجع على خلق فرص عمل، ورفع مهارات العمال من خلال ما تجلبه هذه الاستثمارات معها من تكنولوجيا جديدة، فإنها تكسب العمال المحليين خبرة، كما أنها تساهم في فتح أسواق جديدة للتصدير.

– الشركات متعددة الجنسيات تعتبر الاستقرار الأمني والسياسي فى مقدمة اعتباراتها قبل القيام بأي مشروع في بلد أجنبي. فغياب الاستقرار الأمني يعرض هذه الشركات إلى مخاطر يصعب التحكم فيها، كما أنه يؤثر تأثيرًا سلبيًا على سمعة الدولة المضيفة على المسرح الدولى كسوق خطير على الاسثتمار الأجنبي. فيجب على الحكومات وضع الاستقرار الأمني كهدف أول يجب تحقيقه واستمراره حتى نستطيع تحقيق باقي أهدافنا.[1]

-مؤشر المركب المخاطر القطرية:

– الجدول رقم 01: يمثل وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2015
درجة مخاطر الجزائر	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72		72	74.7

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت، ص 24

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطر منخفضة خلال السنوات العشر (2005-2015) وكل ذلك يرجع لتحسن واستقرار ايجابي في وضعية الجزائرالاقتصادية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي فقدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك راجع إلى تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقة

لقد خفض المؤشر مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية تصنيف الجزائر إلىB" "وهوخطر ضعيف على المدى المتوسط، كما جاء في التقرير أن الجزائر التي كانت مصنفة منذ سنة 2009في الفئة،A4سجلت تراجعا

1اسماء الصقار ،الاستقرار الامني والتحسن الاقتصادي العالم والاقتصاد

https://www.sasapost.com/opinion/security-stability/amp/?fbclid=IwAR0yxa6Qt7V0NdXFdQ5roBlSyqi_JouxDe0f161bIFpTNzzC-2a2cgs3dgM

11سبتمبر 2019،تم الاطلاع عليه يوم30-05-2020على ساعة:10:54.

بدرجة من سبتمبر 2015إلى جانفي 2016بسبب تراجع أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الاقتصادي الجزائري

المبحث الثالث : دور الاستثمار الاجنبي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر الاستثمارات الاجنبية عامل من العوامل المحفزة للنمو والتنمية الاقتصادية، غير أن هناك من يعتبرها شكلا من الهيمنة والاستغلال، لكن في الحقيقة كل الدول تستعين بها وخاصة الجزائر، نظرا لفوائدهاوالتاريخ يؤكد أهمية الاستثمارات الاجنبية بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة لرؤوس الأموال حيث تحاول البلدان النامية عامة والجزائر خاصة إلى جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال توفير المناخالملائم لها، لانها تعتبر أفضل وسيلة للتمويل الاجنبي، وأن من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد،نظرا للاثار الايجابية المنتظرة منها في مختلف المجالات، لكن في نفس الوقت هذه الاستثمارات لها مساوئ من شأنها التأثير سلبا على الوضع لاقتصادي للدولة الجزائريةومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لاثار الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد الوطني، لمعرفة سلبيات وايجابيات الاستثمار الاجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في نقل التكنولوجيا والتشغيل وكذلك النمو الاقتصادي، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: دور الاستثمار الاجنبي في ترقية قطاعات التنمية الاقتصادية

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعا خلال سنة 2001و2002مقارنة بسنة 2000أين سجلت 1196مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدورالقانون 03/01وما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي، أما سنة 2002فقد سجلت حوالي 1065مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراسكوم بتاريخ 21جويلية 2001المصرية خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.خلال سنة2003انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634مليون دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003عرفت تدفقات الاستثمارالأجنبي ارتفاعا أين وصلت إلى 882مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثرالضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر03/01ضمن النظام الاستثنائي ،لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746مليون دولار سنة ،2009هذا دليل على أن الاقتصاد

الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد إدخار الميزانية للسنوات ،2008-22011لتصنف من بين خمسة دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن خلال سنة 2012عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1484مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 51/49على الاستثمارات الأجنبية)تدابير قانون المالية التكميلي لسنة ،2009)والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسةعشرسنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار1 وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول2: يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة(2000-2012)

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم مليار دولار	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2593	2746	2264	2571	1484

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية(النشرة الفصلية الثانية) ،2014ص .14تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص 248.

جدول رقم 3: يمثل تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر عشر دول مستثمرة خلال فترة(2001-2010)

1خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2001السنة 2015-2016صفحة201

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3.487
فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1743
إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1531
مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1308
ايطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة يونيو 2014،النشر الفصلة الثانية ص14.

ثانيا :التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر بإجمالي 3487مليون دولار للسنوات 2001-2010 تليها فرنسا بإجمالي 1743مليون دولار، أما على صعيد الدول العربية نلاحظ أن مصر تأتي على رأس الدول العربية المستثمرة في الجزائر بإجمالي 1308مليون دولار تليها المملكة العربية المتحدة بإجمالي893مليون دولار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

بلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسنوات 2002–2012حوالي 803057مليون دولار بـ 410مشروع رغم تشكل نسبة 1في المائة من إجمالي الاستثمارات، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات

جدول رقم 4: يمثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة20-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	220	53.65	599200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	23.65	167118	20.81	10363	24.12
البناء والأشغال العمومية الهيدرولوكي والري	63	15.36	12082	1.5	6698	15.59
النقل	16	3.9	3991	0.49	505	1.17

المصدر:من الموقع **www.andi.dz**المطلع عليه يوم 2022/05/1

تعتبر الصناعة هي القطاع الذي يستحوذ على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بحوالي599200مليون دينار جزائري، ما يعادل أكثر من نصف هذه الاستثمارات أما المرتبة الثانية تعود إلى قطاع الخدمات بنسبة 23.65في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 167118مليون دينارجزائري، لأن قطاع الصناعة والخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية خاصة الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء "صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15مليون دولار، والشركات الأمريكية "فايزر،باكستار، ليلي" بمبلغ 100مليون دولار، إلا أن قطاعي الفلاحة والصحة رغم الأهمية الكبيرة لهما في الاقتصاد الوطني نجد أما يمثلان نسبة 1في المائة من عدد المشاريع الإجمالية بحوالي 887مليون دينار جزائري و6192مليون دينار جزائري على التوالي[1]

المطلب الثاني : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد في الجزائر

1-علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج الداخلي الخام في الجزائر:

1خيالي خيرة، نفس المرجع السابق صفحة103

عرفت معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2003بمعدل نمو بلغ 6.9في المائة، صاحبه ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من5.60في المائة سنة 2002إلى 14.61في المائة سنة2003 (انظر الجدول رقم 5)ما توافق مع معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 42.18-في المائة، يعود السبب إلى تنفيذ مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004الذي ساهم في تحقيق معدل نمو قدر بـ 5.5في المائة خارج قطاع المحروقات، إلا أنه بعد سنة 2005عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظ نتيجة التسديد المسبق للديون سنة ،2006لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009أين سجلت199.48مليار دينار جزائري بمعدل نمو 19.2في المائة، بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 1.6في المائة وهو أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي سجل معدلا سلبيا بـ 11.37-في المائة خلال نفس السنة (انظر الجدول رقم 5)رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كتراكم مستويات مرتفعة أين سجل47في المائة مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) الذي ساهم في تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6.6في المائة، وكنتيجة لانخفاض الاستثمارات العربية البينية سنة 2010تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عما كانت عليه سنة 2009بمعدل 15.68-في المائة 1هذا ما يوضحه الجدول التالي:

1نفس المرجع السابق صفحة 129

جدول رقم5: يمثل العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2012).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
PIB الناتجالداخلي الخام	4123.5	4260.8	453. 7	5247.5	6136	7544.1	8463.5	8389.6	11044	9968	11992	14520	15843
معدلالنمو في الناتج الداخلي الخامPIB	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفقالاستثمارلأجنبي المباشر)ملياردينار	32.96	92.34	84.86	49.06	63.55	79.21	130.39	115.16	167.5	199	168.4	187.5	115.1
معدل نمو الاستثمارالأجنبي المباشر%	_	180.15	-8.1	-42.18	29.53	24.64	64.61	-11.68	45.41	19.1	-15.6	11.35	-38.6
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرالناتج دخل الخام %	0.79	2.16	1.87	0.93	1.03	1.05	1.54	1.37	1.51	2	1.4	1.29	0.72
حجم الاستثمار تراكم خام %/ PIB	25	27	31	30	33	32	30	34	37	47	41	38	39

المصدر: خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000 -2012) ،جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصاديةوالعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،السنة الجامعية 20/2015 ص129

شكل رقم01 :يمثل العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2012).

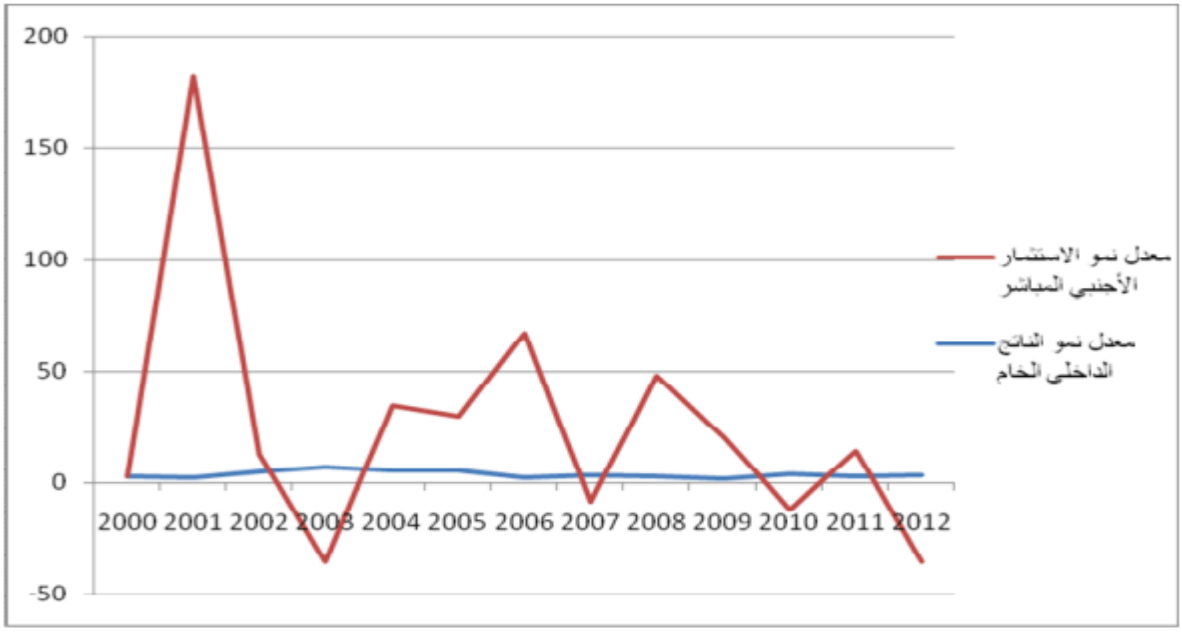

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سجل قفزة نوعية سنة 2001نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس السنة بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من2.4سنة 2000إلى 2.1سنة2001، بعد سنة 2001عرف معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا نسبيا بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، في حين عرفت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا تدريجيا ليسجل نسبة 6.9في المائة سنة 2003وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هاته السنوات والتي تزامنت وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أدنى مستوياتها.

بعد سنة 2003سجلت معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر أرقاما إيجابية باستثناء بعض السنوات التي انخفض خلالها حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، في المقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 1.6في المائة سنة 2009وهي السنة التي شهدت قفزة نوعية في حجم الاستثمارالاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر[1].

1 نفس المرجع صفحة130

2-الآثار على التشغيل

إن من أهم النتائج المتوقعة للاستثمار الأجنبي على الدول النامية هو معالجة أو التقليل من حدة أهم مشكل لديها ألا وهو البطالة، وبما أن الجزائر تعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا بلغت ذروتها فيفترة الثمانينات إلى غاية التسعينات ،و هذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم6: يمثل نسبة البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة (1990-1997).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل البطالة%	%19.7	%21.1	%23.8	%23.15	%24.4	%28.1	%27.98	%26.41
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة%	%28.02	%28.89	%29.77	%27.3	/	%23.7	%17.7	%15.3
السنة	2006	/	/	/	/	/	/	/
معدل البطالة%	%12.3	/	/	/	/	/	/	/

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة كان في تزايد مستمر من سنة 1990إلى غاية سنة 2000و فيها بلغت البطالة أعلى معدل لها وهو، ٪29.77و لكن هذا المعدل أخذ في التناقص من سنة 2001٪27.3 إلا أنه بلغ في سنة 2006معدل٪12.3ولعل هذا الانخفاض في معدل البطالة يرجع إلى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وبالتالي انتهاج الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها أثر بليغ على سوق الشغل من خلال فتح مجال الاستثمار أمام الخواص وخاصة الأجانب ،و هذا ما نلتمسه في الجدول التالي.

الجدول رقم7: عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية وعدد مناصب العمل بهذه المشاريع في الفترة الممتدة (1999-2004).

السنة	1999	2001	2003	2004
عدد المشاريع الأجنبية	60	43	45	62
عدد مناصب العمل	5957	4609	5285	/

المصدر:AND.

يوضح الجدول أعلاه أنه كلما زادت المشاريع الأجنبية كلما ازداد عدد مناصب العمل حيث يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة مستوى التوظيف وكفاءته إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وخلال هذه الفترة بالتحديد توفرت عدة مناصب شغل خاصة في قطاع الاتصالات نظرا لانفتاحه وحداثته في السوق الجزائرية.

و لكن وبالرغم من الانخفاض المحسوس للبطالة في السنوات الاخيرة الا انها مازالت تشكل هاجسا مخيفا بالنظر إلى طبيعة عروض العمل التي تم خلقها (توظيف مؤقت في أغلب الأحوال).[1]

3-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إن الحكم على الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجراء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة إلى الخارج والمتمثلة بتحويل جزء من رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان حجم التحسن أكبر من حجم الموارد المحولة فإن حالة إيجابية، وعندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات لبلد المضيف، لذلك سنحاول أن نرى كيف كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

1سنوسي بن عومر واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 05 –أفريل2014صفحة 36

4 -أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وقد ظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من، 95%إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار سعر برميل النفط، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 08: تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة2008-2015الوحدة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	40.6	7.78	18.21	27.94	20.16	11.06	4.30	-7.141
سعر برميل النفط	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	110.59	100	59

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري هي علاقةطردية، وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غيرها من الصادرات، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له بلغت 40.6مليار دولار سنة ،2008ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصلإلى 99.97للبرميل.لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2014 ، 2012،2013ليسجل بذلك،20.1611.06و4.30على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلاً 04-111-596-110-100على التوالي[1].

كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا لسنة 2015بقيمة 7.41-وذلك للإنهيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض متمثل بـ 59دولار، فمن خلال ما سبق نستنتج أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط، وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

2-4 أثره على ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

الجدول التالي سيوضح مدى هذا الأثر على كل من ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

1د بن عبد العزيز سمير د. بن عبد العزيز سفيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري(دراسة تحليلية للفترة (2015-2000 جامعة طاهري محمد، بشار المجلة البشائر الاقتصادية صفحة 162

الجدول رقم09 : تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002-2012

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2002	1.065	1.60	1.07	-0.71
2003	0.634	2.20	1.75	-1.37
2004	0.882	3.12	2.46	-1.87
2005	1.081	5.48	2.06	-4.24
2006	1.795	6.3	1.61	-11.22
2007	1.662	5.54	2.22	-0.99
2008	2.598	6.15	2.78	2.54
2009	2.746	5.89	2.63	3.46
2010	2.264	4.86	2.65	3.18
2011	2.571	6.31	2.59	0.36
2012	1.484	7.45	3.16	-0.24

الوحدة :مليار دولار

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات والمداخيل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2005-2012بلغت 47.98مليار دولار في حين لم تتجاوز تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر لنفس الفترة حوالي 16.201مليار دولار، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من لمدخرات المحلية، وعليه دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا في الفترة ،2000-2012أين فاقت الثلاث ملايين دولارسنة 2012و، يرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة الجزائرية، على حساب الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية. وأخيراً فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال نلاحظ أن

العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية، بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمارالواردة إلى الجزائر[1].

المطلب الثالث : معضلات الإستثمار في الجزائر

تتلخص أهم وابرز المعوقات التي تعترض الاستثمار المحلي والأجنبي في عدد من الصعوبات مقارنة بقدرات السوق الجزائري وتتمثل في:

1-الحصول على التمويل :وهو أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث تم ترتيب الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي في مؤشر التمويل الذي يؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من إعادة راس مال البنوك وتمتعها بسيولة عالية وفتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لا يزال عائق التمويل وتدني جودة الخدمات المصرفية يعد كابح للاستثمار، فالبنوك الجزائرية والمملوكة بنسبة90%للدولة لا تزال تسيير بشكل بيروقراطي ومركزي يتميز بكثرة الإجراءات وطول مدة دراسة طلبات التمويل، وكذا المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل الحصول على القروض.

2-البيروقراطية:حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)يعالج مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرادعة حيث تعم البيروقراطية في كل دواليب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ما تع ق ل بالتأخير المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد، معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات[2]العمومية كالكهرباء والماء... .إلخوفي تقرير للبنك الدولي الخاص بترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال في مختلف دول العالم لسنة ،2011والذي يحظى بمصداقية عالمية والذي يقيم النظم والإجراءات السارية المفعول في أكثر من 180دولة، فقد صنف الجزائر في المرتبة136خلف كل من تونس ومصر والمغرب من حيث تسهيل في الأعمال وخلق المؤسسات.

3-الفساد :يعتبر ثالث أكبر عقبات الاستثمار ونتيجة حتمية ومنطقية لتفشي البيروقراطية وما ينجر عنها من كثرة الإجراءات وعدم وضوح اللوائح والتنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون

1د بن عبد العزيز سمير د. بن عبد العزيز سفيان نفس المرجع صفحة 163

2صبيحي شهيناز مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية صفحة 200

مجبرا أمام هذا الوضع لدفع رشاوي للموظفين الإداريين لاختصار الوقت وتسوية المعاملات.وترتيب الجزائر في مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في تدهور مستمر في السنوات الأخيرة فحسب تقريرالمنظمة لسنة 2015احتلت المرتبة 88والذي شمل 167دولة، وفي 2016احتلت المركز الثالث إفريقيا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ضخامة الأرصدة المالية المخصصة لمختلف البرامج والخطط التنموية المسطرة لتدارك التأخر المسجل في مختلف جوانب التنمية، هذه البرامج حولت الجزائر لورشة مفتوحة صاحبها استفحال ظاهرة الفساد.

4-الاقتصاد الموازي: عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، ومما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، مما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير لرسمي في البلاد.وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2007أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته35%، وقد ارتفعت لتصل إلى 40%من الناتج المحلي الخام في 2015وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.هدا الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرازات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال رسم صورة سيئة للاقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب، نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي، ومواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزمها الأنشطة الرسمية.

5-نقص تأهيل الموارد البشرية :يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة2012وذلك حسب رأي 7.7%ممن شملهم الاستقصاء.

فبالرغم من تخصيص الجزائر لنسبة عالية من مداخيلها لقطاع التعليم العالي والتكوين وإتاحة التعليم ان في جميع الأطوار، إلا أن سوق العمل في الجزائر يعاني من نقصفي العمالة الفنية اللازمة لإنجاز العديد من الاستثمارات، ويمكن الاستدلال على ذلك بجلب أغلب المتعاملين الأجانب لعمالة أجنبية تمكنهم من انجاز مشاريعهم بالكفاءة اللازمة وفي الآجال المحددة، كما أن اغلب تقارير التنافسية تشير إلي تدني جودة نظام التعليمي في الجزائر والقائم على الجانب الكمي.

- **6-عوائق أخرى:**فالإضافة إلى العوائق السابقة هناك عوائق أخرى لا تقل أهمية وهي:
- أزمة العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه.
- التعامل مع الجمارك وبطء الإجراءات الجمركية، حيث تصل المدة اللازمة في المتوسط لإخراج البضائع 22يوما بالمقارنة مع المغرب التي لا تتجاوز 3أيام، وهذا التأخير لا يخدم تنافسية المؤسسات الموجهة للتصدير.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالاستيراد.
- عدم وجود مناطق حرة في الجزائر، وهي الدولة الوحيدة عربيا التي لا تحوز عليها والبالغ عددها 114منطقة.

خلاصة الفصل:

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها إيجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك. لذا فتحليل أثرالاستثمار الأجنبي المباشر يعد أمرا مبكرا، ذلك أن تجربة الانفتاح على رأس المال الأجنبي لم تترسخ بعد، ثم إن معظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات الذي يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني ويفسر معظم النمو المحقق، ولا يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرالمسجل في الجزائر مؤشرا يعكس نمو الاقتصاد الوطني، وقد تنعكس الصورة في حالة تآزره مع نمو الاستثمار المحلي.

وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين والاستفادة من إمكاناتهم وخبرتهم.

الفصل الثالث: دراسة حالة مصنع النسيج الجزائري التركي في ولاية غليزان (2016_2022)

تقديم الفصل:

بعدما تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في التنمية المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذا التطرق إلى العلاقة بينهما نظريا، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة على ارض الواقع وميدانيا بالمؤسسة الجزائرية التركية للنسيج TAYAL ببلدية سيدي خطاب ولاية غليزان حيث سنتطرق أولا إلى التعريف بالمنطقة الصناعية من خلال المبحث الأول .أما المبحث الثاني فسنتعرف فيه على المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL محل الدراسة من حيث نشأته،وهيكلته التنظيمي ونشاطه ،بينما المبحث الثالث فخصصناه تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بتسيير المهارات والأداء البشري وكذا تحليل خصائص عينة الدراسة إضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

المبحث الاول : ماهية المنطقة الصناعية بولاية غليزان

المطلب الاول : الموقع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بولاية غليزان

من الخصائص التي تميز إقليم المنطقة الصناعية موقعها الاستراتيجي حيث تقع بالقرب من الطريق السيار شرق -غرب، خطة السكة الحديدة والتي هي قيد الانجاز حيث بلغت نسبة الانجاز فيها مراحل متقدمة أكثر من 50 % إضافة إلى قربها من الطريق السيار شمال -جنوب والذي يمر بجانب المنطقة الصناعية الجديدة، فضلا عن قربها من ميناء مستغانم هذا ما يجعلها تتوفر على شبكة طرقات تسهل من عملية نقل المنتوجات إلى مختلف الولايات إضافة إلى أن الانتقال لهذه المنطقة عبر مختلف الطرق(طريق سيار او السكة الحددية يستغرق زمن قصَير وهذا يخفيض من كلفة شحن ونقل الموارد الاولية من/و إلى الميناءاياده على قرب محطة توليد الطاقة الكهربائية محطة بلعسل مما قلل من تكاليف إيصال الكهرباء. فيما يخص موضوع الطاقة بإمكان مؤسسة سونلغاز أو القطاع الخاص إنجاز محطة للطاقة الشمسية قصد توليد الطاقة الكهربائية نظرا لتوفر الاشعة الشمسية طوال السنة هذا ما سيخلق فرصا هامة لادراج الطاقات النظيفة في القطاعات الاقتصادية الهامة وعلى رأسها صناعة (مركب تايال للألبسة، مصنع سوفاك، المصانع الأخرى)، السكن (سكنات، فنادق، مطاعم، وغيرها) المراد إنجازها لأجل توفير الإيواء، الإطعام في هذه المنطقة لاستقبال الموظفين، المستثمرين . لذا يتطلب من الإدارات العمومية المسيرة للمنطقة الصناعية الإستفادة من التجارب الصناعية لمناطق أخرى في العالم لاسيما التجربة الألمانية في هذا المجال وعلى اساسها رسم إستراتيجية وخطة مبنية على المشاريع المراد إنجازها حيث تكون هذه المشاريع مناسبة ومتوافقة مع المقومات الموجودة في المنطقة . وفيما يتعلق الطلب هناك جهات معنية مختلفة ذات احتياجات ومصالح مختلفة، ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر مختلفة على نفسها : أصحاب المصلحة الداخليون " السكان المحليين " الذين يعرفون المنطقة من تصوراتهم وآراءهم ويعتمدون على خبراتهم وانطباعاتهم الخاصة في حين أن أصحاب المصلحة الخارجيين لهم وجهة نظر مشوهة غالبا ما تنشأ من المعلومات الثانوية . " [1]

مطلب الثاني : استقرار المورد البشري بالمنطقة يستقطب الاستثمارات

يعتبر السكن من العناصر الأساسية للتنمية المحلية، فطالما يفضل الموظفون والعمال على اختلاف رتبهم بقرب مكان العمل عن مقر الإقامة فطول المسافة والتنقل يوميا ينهك ويقلل من مردودية العامل، لذا على المؤسسات المختصة في محال البناء التفكير في إنجاز مجمعات سكانية تحتوي على

[1].بوعقل مصطفى ,واقع وافاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان , جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس -المجلة دفاتر بوادكس:,رقم العدد08 , السنة 2017,ص .ص 163-164.

شقق ذات الصيغ المعروفةF1 ، F2 ،F3 F4 (studio)هذا فيما يخص السكن العمودي فضلا عن السكنات الأفقية الواسعة المخصصة لأرباب العمل والمدراء فمن ناحية الموقع تتميز المنطقة الصناعية بقربها من المنطقة السياحية مستغانم التي تتميز بمناخ ملائم وحيد في مختلف فصول السنة، إلى توفر المساحات الواسعة في هذه المنطقة لأجل إعمارها بالسكنات المخصصة للإيواء، إلى جانب إنجاز مراكز المبيت وفنادق الموجهة لإستقبال التجار من مختلف ولايات الوطن، الأجانب هذا ما سيجعل من هذا الإقليم قطبا جذابا إلى جانب تحقيق أرباح وفوائد عالية . حيث برمج إنجاز قطب عقاري يشمل جملة من السكنات الإيوائية عددها 567 سكنا لإيواء أكثر من 2500 موظف بالإضافة إلى بناء حضانة للأطفال أبناء الموظفين والمديرين[1]

المطلب الثالث : استراتجية المنطقة الصناعية

الفرع الاول : استراتجية المنطقة الصناعية تخلق فرص عمل

ان المنطقة الصناعية مصدر استراتيجي لخلق فرص العمل وفي هذا الاطار لقد أعطت اللجنة الولائية لدراسة ملفات الاستثمار بولاية غليزان موافقتها على إنجاز 365 مشروع استثماري، انطلق منها 61 مشروعا، في انتظار حل مشكل الطاقة وإنجاز الشبكات الرئيسية بهذه المنطقة الصناعية التي تشتهر بها الولاية، كما سيمكن مركب النسيج " طيال " الذي يجسد في إطار الشراكة الجزائرية - التركية، على ثلاثة مراحل بطاقة تشغيلية هامة تقدر بـ 25 ألف منصب عمل، منها 10 آلاف فرصة شغل تمتد 2015 إلى 2018 إضافة إلى 15 ألف في مرحلته الثانية الممتدة من 2018 إلى 2020 في إطار إنجاز أكثر من عشرة مصانع أخرى فرعية، وقد بلغ عدد العمال الذين وظفوا خلال شهر مارس الجاري أزيد عن 70 عاملا في تخصص الخياطة . كما من المرتقب أن يقوم مصنع " فولكس فاجن " بتوفير حوالي 1400 منصب شغل مباشر، لتضاف لمختلف المناصب التي يرتقب أن توفرها المصانع الجديدة بولاية غليزان .

الفرع الثاني : تعزيز فرص التعاقد من الداخل وخلق مؤسسات جديدة:

تشكل المنطقة الصناعية الوجهة الأكثر جاذبية بالولاية للمستثمرين القادمين من مختلف أنحاء الوطن، حيث تم في أقل من سنة الموافقة على أزيد من 25 مشروعا وفق مديرية الصناعة والمناجم، على الهيئات المحلية ضرورة الالتزام بتوفير النقل، إنجاز البنية التحتية الضرورية، توفير المواد الأولية وسهولة إيصالها للمنطقة المعنية في محاولة لإقناع فئة النساء العاملات في مجال الخياطة مثلا بإنشاء شركات مناولة في صناعة في إطار التعاون مع الشركة التركية الجزائرية للألبسة مما يفتح المجال لخلق قيمة إقتصادية وتوفير مناصب شغل لفئة النساء، بالإضافة إلى نقل التجربة الرائدة للشريك التركي في

[1] نفس المرجع, صفحة 167.

مجال صنع الملابس لليد العاملة الجزائرية . بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة لخياطة الملابس التقليدية في نفس المنطقة . فضلا عن تنظيم معارض محلية ودولية للتعريف بالملابس التقليدية التي تحمل هوية الإقليم إلى جانب تسويق هذه المنتوجات غير المواقع الإلكترونية لنشر ثقافة وهوية اللباس التقليدي خارج الإقليم والوصول ربما إلى العالمية[1]

المبحث الثاني : دراسة ميدانية للمجمع الجزائر التركي تيال

قامت الجزائر في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر بإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات من دولة تركيا، وهذا بغية الاستفادة من خبرتها خاصة وأن تركيا تعد من الدول الرائدة في مجال صناعة النسيج، ولعل من أهم الاتفاقيات التي تم إبرامها مع دولة تركيا في هذا المجال، إنشاء المجمع الجزائر التركي للنسيج تايال . وفيما يلي سنقوم بعرض هذا المجمع وإبراز أهم الفرص والمزايا التي سوف يتيحها هذا المجمع للمؤسسات الوطنية.

المطلب الاول : عرض المجمع الجزائري التركي للنسيج: (TAYAL)

تم في ديسمبر من عام 2013، توقيع اتفاقية شراكة بين الحكومة الجزائرية ودولة تركيا، أسفرت على انجاز أكبر قطب صناعي للنسيج بإفريقيا، تحت اسم " الملابس الرياضية الجزائرية (TAYAL) " وبتكلفة قدرت ب 1,55 مليار دولار وبموجب هذه الاتفاقية تمتلك شركة طيبة التابعة لمجموعة (TAY) التركية 49 % من أسهم المجمع، بينما تمتلك الحكومة الجزائرية 51 % من الأسهم منها % 30 ترجع إلى مجمع الملابس 21 % , (CH) المتبقية للشركة الجزائرية للمنسوجات (TEXALG) وسيتم بناء المجمع بشكل كامل على مرحلتين فوق قطعة أرض مساحتها الاجمالية قدرها 250 هكتار في المنطقة الصناعية " سيدي خطاب " بولاية غليزان، المرحلة الأولى من هذا المشروع يتم فيها إنشاء ثمانية مصانع مندمجة على مساحة قدرها 100 هكتار، متخصصة في إنتاج قماش الدنيم (الخاص بصناعة الجينز)، والألياف النسيجية، والألبسة (قمصان، سراويل، ... ألج)، ومن المنتظر أن يتم خلال هذه المرحلة الأولى من المشروع إنتاج 60 مليون متر من القماش التقيمت سنويا، 50 % منه يتم توجيهه لصناعة سراويل الجينز محليا، أما الباقي (% 50) تصديرها نحو الخارج، كما ينتظر إنتاج 30 مليون قطعة ألبسة سنويا بمجرد أن يكتمل إنشاء هذه المصانع، ولتحقيق النوعية والتنافسية في الإنتاج تم إنشاء مركز تكويني في هذه المرحلة الأولى من المشروع، بطاقة إستعابية تقدر بـ 500 متربص أو متربصة يوميا، حيث يضم هذا المركز دورات تكوينية للموظفين، قصد خلق كفاءات تتماشى مع التطورات الحاصلة في صناعة النسيج . كما سيتم إنشاء في هذه المرحلة الأولى من المشروع مركز للأعمال التجارية وصالات

[1] نفس المرجع , ص,166-167.

عرض إضافة إلى قطب عقاري إقامي للمستخدمين بما يقارب 567 سكن، أما المرحلة الثانية سوف يتم خلالها انجاز 10 مصانع على مساحة قدرها 150 هكتار، متخصصة أساسا في إنتاج قماش الدنيم، الأقمشة غير المنسوجة، (أقمشة التريكو)، الكتان المنزلي والألبسة الجاهزة، إضافة إلى ذلك سوف يتم إنشاء مصنع متخصص في إنتاج الألياف الاصطناعية، وهذا بغية تلبية الطلب المحلي والتصدير إلى الدول المجاورة والى أوروبا، ولتحقيق ذلك تم مسبقا تكوين مهندسين وتقنيين كبار على كيفية إنتاج الألياف الاصطناعية (ACRYLIQUE POLYSTER POLYAMIDE) وبما إن هذه المواد تصنع من مشتقات المحروقات (البيروبلين، الأمونياك ... الخ) والجزائر بلد تتمتع بالثروة الباطنية فبإمكانها استغلال هذه الفرصة من أجل الاستثمار في صناعة الألياف الاصطناعية محليا خاصة وأن تعد الألياف الاصطناعية في الآونة الأخيرة من بين المواد الأولية الأكثر طلبا واستخداما من قبل دول العالم في إنتاج الأقمشة والألبسة الجاهزة .[1]

المطلب الثاني : مميزات المجمع الجزائري التركي للنسيج : (TAYAL)

يعد المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL) أحد أهم المشاريع التي تم تجسيدها في إطار إستراتيجية النهوض بصناعة النسيج بالجزائر، وهذا نظرا للدور الحيوي والمهم الذي سوف يلعبه هذا المجمع في الرفع من القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة، إضافة إلى رفع معدات التشغيل . وفيما يلي نذكر أهم المزايا التي سوف يتيحها هذا المجمع لصناعة النسيج لولاية غليزان بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة

1) نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المهنية :

تعد الشراكة الأجنبية أحد أهم قنوات نقل التكنولوجيا المتقدمة للدولة المضيفة، لذا تسعى الجزائر من وراء تجسيد هذا المجمع تحقيق ذلك، وهذا عن طريق تشجيع المستثمرين الأتراك و مؤسسات النسيج الوطنية على الاستفادة من خبرتهم في بناء قدراتهم التكنولوجية، بالرفع من القوة الإنتاجية العاملة محليا وتطوير التكنولوجيا، وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة، وهذا من .شانه سيسمح بالرفع من القوة الانتاجية العاملة محليا و تطوير التكنولوجيا[2]

2) تقليص حجم البطالة وزيادة فرص العمل :

[1] رواية مسعودي, الشراكة الجزائرية التركية في مجال صناعة النسيج دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL ,جامعة الجزائر3الجزائر,مجلد , العدد03,السنة:2021,ص ص490-491.

[2]نفس المرجع , ص 491.

ينتظر من المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL) أن يوفر 25000 ألف منصب عمل بمجرد الانتهاء من انجازه، حيث سيتم خلال المرحلة الأولى من تجسيد هذا المجمع توفير 10 ألف منصب عمل، وهذا ما سيسمح بالتقليل من حجم البطالة، فحسب التصريحات المقدمة من والي ولاية غليزان ستنخفض نسبة البطالة على مستوى الولاية من 08 % إلى 04 % بمجرد انطلاق هذا المجمع في العمل، وللعلم تم إلى غاية سنة 2020 من توظيف أكثر من التكوين المهني في المجمع الجزائري التركي للنسيج، إضافة إلى ذالك سوف يسمح هذا المجمع بتوفير مناصب شغل بطريقة غير مباشرة عن طريق تشجيع زراعة القطن بالجزائر

ومن جهة اخرى كشفت مديرية التكوين المهني بولاية غليزان عن إدماج 1178 متمهن في مناصب غير محددة المدة في المنطقة الصناعية بسيدي خطاب في إطار إتفاقية بين قطاع التكوين المهني والشريك الإقتصادي.

وتحصل المتمهنون على مناصب عمل بعد إدماجهم في المؤسسة الجزائرية للصناعات النسيجية "تايال" بسيدي خطاب بعد إنقضاء فترة تربصهم بالمؤسسة المستخدمة وهو البرنامج الذي يبقى متواصلا لبلوغ هدف إدماج 4 آلاف متمهن على المدى القريب، حيث قامت المؤسسة بإدماج 1178 متمهن منذ إنطلاق العملية لغاية اليوم، فيما تم إدماج قرابة الـ500 متمهن على مستوى المؤسسة المستخدمة خلال سنة 2021، كما يتم حاليا مزاولة التكوين على مستواها ما يقارب 542 متمهن إلى جانب انه سيتم إدماج الدفعة الأولى المتكونة من 85 متمهن بالإضافة إلى دفعتين آخرتين ستدخلان خلال شهري فيفري ومارس 2022.

ومن جهة أخرى، تخرج 565 متمهنا تم تتويجهم بشهادات تأهيل على مستوى المؤسسات الإقتصادية المنتشرة عبر كامل تراب الولاية خلال سنة 2021 في إنتظار إدماجهم حسب إحتياجات المؤسسات الإقتصادية في إختصاصات مختلفة.[1]

3) تغطية الطلب المحلي :

سوف يخصيص هذا المجمع بتغطية احتياجات السوق المحلية من السلع الوسيطة (ألياف، خيوط .. الخ) والسلع النهائية (الألبسة)، عن طريق إجمالي إنتاج المجمع، وللإشارة فان الجزائر اليوم تغطي فقط 5 % من احتياجاتها من النسيج، وعليه سوف يساهم هذا القطب الصناعي في تحويل الجزائر

[1] جيلالي زيدان , غليزان:ادماج 1178متمهن في مناصب عمل بمؤسسات اقتصادية في سيدس خطاب ,بقلم اخبار دزاير , https://www.akhbardzair.dz/2022/02/09/131729/?fbclid=IwAR0XfQ3e2BJkntLw_eDaMgVcVgrKENTqoRl1s تم النشر: في2022/02/09 تم الاطلاع عليه في: 2022/05/29على الساعة05:30.

من بلد مستورد لحوالي 95 % من منتجات النسيج إلى بلد منتج ومصدر لمختلف المنتجات واللوازم في هذا القطاع، وكانت أولى المصانع الثلاث لإنتاج المواد الأولية قد دخلت حيز النشاط الفعلي في مارس 2018 إضافة إلى مصنع لصناعة خيوط قماش " الجينز " يعمل من خلال تكنولوجيا متطورة وآلات مخترعة بأحدث التقنيات العالمية تم تدشينه أواخر شهر أوت السنة 2019 بهذا المجمع المدمج لمهن النسيج والذي ينتمي للجيل الثالث في مجال الصناعة

4) رفع الصادرات :

سوف يسمح تجسيد هذا المجمع على أرض الواقع من الرفع من صادرات صناعة النسيج الوطنية، خاصة وأنه سوف يتم تخصيص 60 % من إجمالي إنتاج المجمع للتصدير نحو الدول الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص، وللإشارة قام المجمع (TAVAL) في جوان 2018 بأول عملية تصدير منتجات نصف مصنعة (غزل القطن) نحو تركيا كما قام في شهر أوت من نفس السنة بتصدير حاوية تقدر حمولتها بـ200طن من مختلف منتجات النسيج نحو تركيا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، كما شهد هذا المجمع عمليات تصدير لأسواق 11 دولة بأوروبا وأمريكا اللاتينية ودول أخرى مع نهاية سنة 2020، وأخر شحنة من منتجاته والتي شملت القماش صدرها المجمع منتصف شهر نوفمبر 2020 لمصر . وقصد التعزيز من مكانة المنتوج الوطني والولوج إلى الأسواق الدولية فان المجمع الجزائري التركي للنسيج (TAYAL) قد تمكن من الحصول على شهادات جودة من جديد تمثلت في كل من : شهادة OEKO - TEX STANDARD100للغزل وشهادة (BETTER COTTON INITIATIVE (BCI وتعد هذه الشهادات واحدة من بين عشرات الشهادات التي سوف تسمح للمجموعة بدخول أسواق دولية واسعة .

5) تحسين مردودية مؤسسات النسيج الوطنية والتوسع :

خلال رفع مردودية مؤسسات النسيج الوطنية، وتحسين ظروف الإنتاج قد تلجأ مؤسسات النسيج الوطنية إلى التوسع الذي يصاحبه ظهور فروع لهذه المؤسسات في مناطق أخرى، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من التوظيف للعمال وزيادة الطلب على بعض المنتجات النسيجية وبالتالي المساهمة في تحسين أوضاع مؤسسات نسيجية أخرى عن طريق زيادة الطلب وبالتالي نمو صناعة النسيج الوطنية بشكل أفضل وبغية تحسين مردودية مؤسسات النسيج الوطنية قام المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL) (في سنة 2020 من توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع المركز الجامعي " أحمد زبانة " بولاية غليزان وتلبي الاتفاقية الإمكانات المشتركة للطرفين في مجال التدريب والتعليم و مطالب سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة لتطوير النسيج الاقتصادي المحلي الوطني، وهذا من خلال تزويد الطلبة والمتربصين

بوسائل البحث النظرية والتطبيقية، والتي تسمح لهم من الاستفادة من الإشراف الأكاديمي والمهني المزدوج وتعد هذه الاتفاقية جزءا من خطة الإرساء الإقليمي للشركة وتنص بشكل أساسي على تنظيم دورات تعريفية داخل المجمع ودعم الطلبة في تنفيذ مشاريعهم في نهاية السنة، وكذا إمكانية اندماجهم في وحدات انتاج الشركة . كما تم في سنة 2020 من ابرام اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات المصغرة والمجمع الجزائري التركي للنسيج(TAYAL) ، وتهدف هذه الاتفاقية الى ادماج خريجي مراكز التعليم والتكوين في مجمع(TAYAL) ، واستقبال المهمنيين للتربص في المجال وإدماجهم بعد فترة التربص وللعلم مكنت هذه الشراكة من تكون أكثر من 6 آلاف شاب في مجال صناعة النسيج، كما تم الاتفاق على المناولة باستحداث مؤسسات مصغرة الصناعة النسيج وتكوي في مجمع (TAYAL) وخلق قطب امتياز لرفع الشركة لمستوى أعلى

6) زيادة المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام :

من خلال رفع مستوى الإنتاج الذي هو من بين أهم أهداف مجمع (TAYAL)لابد تحسين الإنتاج كما ونوعا، وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية المؤسسات النسيج الوطنية ومنه رفع مستوى مساهمة صناعة النسيج في تكوين الناتج الداخلي الخام[1]

[1] راوية مسعودي ,نفس المرجع , ص492.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمجمع الجزائري التركي للنسيج

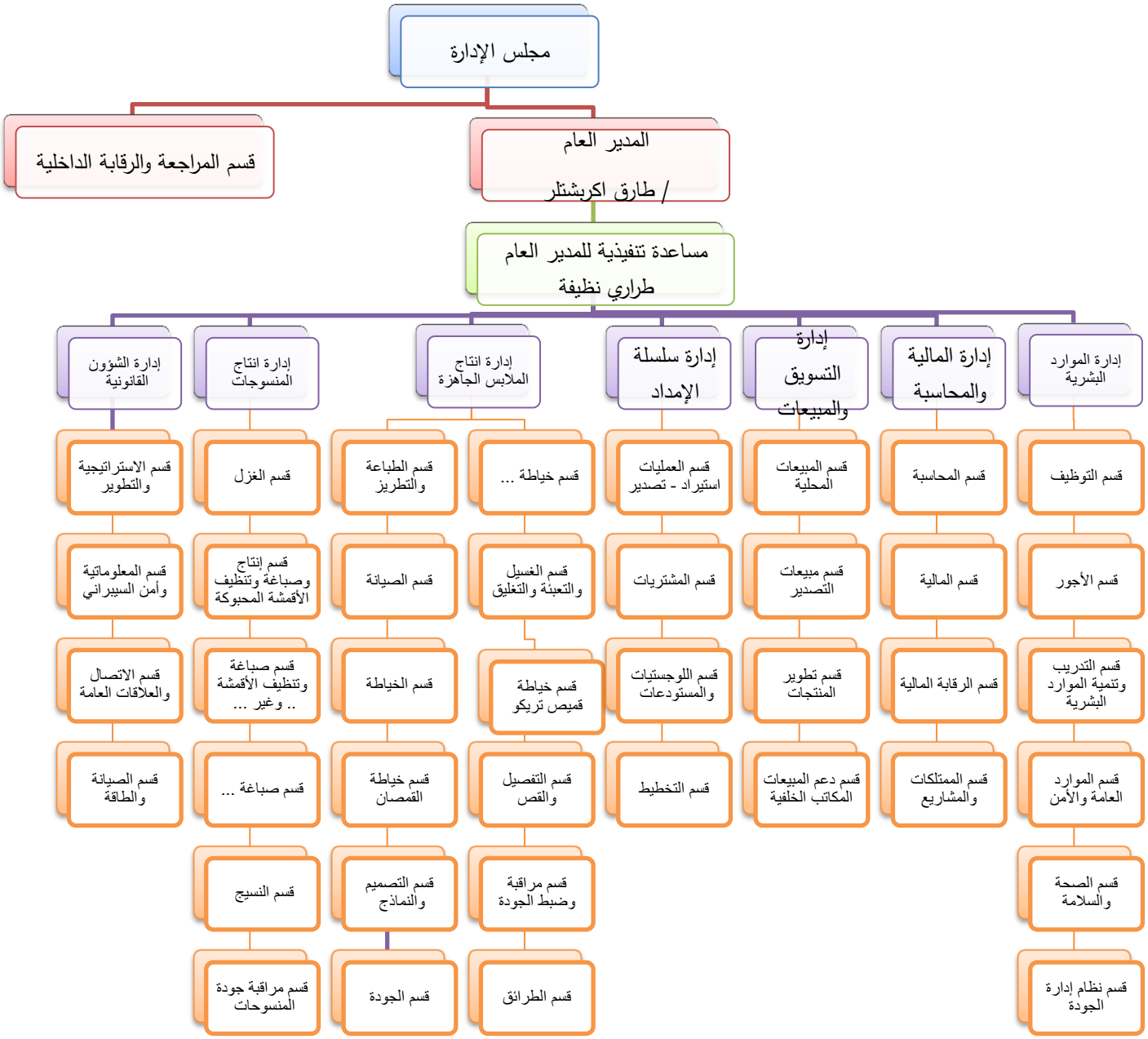

المصدر: من شركة تيال بولاية غليزان

ويقوم الهيكل التنظيمي للمجمع الجزائري التركيTAYALبولاية غليزان على:

1. **مجلس الادارة :** ويتكون من ممثل تركي و الاغلابية من الجزائريين حسب قاعدة الاستثمارية للجزائر 49-51 ويقوم المدير بالالتقاء كل مرة بالاداريين وتقنيين حتي يتطلع على مسار تقدم وتطور المجمع
2. **قسم المراجعة والرقابة الداخلية :** يقوم بمراقبة المعايير العالمية التي تحددها الهيئة العالمية من طرف هيئة الامم المتحدة التي يسير عليها المجمع
3. **المساعدة التنفيذية للمدير:** تقوم بتنظيم المواعيد واستقبال الوفود وكذلك العمال ونقل الاوامر من المدير إلى العمال
4. **ادارة الموارد البشرية :** تهتم بالموظفين واجورهم وكذالك بتربصات المتكونين وتدريبهم وكذالك تهتم بقسم الامن وسلامة الموظفين بنظام الجودة
5. **ادارة المالية :**تهتم بالاموال وممتلكات الشركة وميزانية الشركة ،وحسن تسييرها
6. **ادارة التسويق والمبيعات :** تهتم بالمبيعات المحلية والاجنبية وتهتم بتطوير المنتجات
7. **ادارة سلسلة الامداد :** يهتم بالمتعامل واللقاءات والعقود المبرمة وكذلك باجهزة الشركة و التخطيط المستقبلي
8. **ادارة الانتاج الملابس الجاهزة :** تشرف على العديد من الاقسام من بينها قسم الصيانة قسم الطباعة قسم الغسل وتعبئة والتغليف قسم الخياطة قسم التفصيل والقص وغيرها
9. **ادارة إنتاج المنسوجات :** يهتم بقسم الغزل وقسم الصباغة النيلي وقسم النسيج
10. **ادارة الشؤون القانونية:** يهتم بقسم الاستراتجية والتطوير قسم الاتصالات والعلاقات العامة وقسم الصيانة والطاقة

المجمع يحتوي على 11وحدة من بينها 8 وحدات تعمل و3 لاتزال في الاعداد

المبحث الثالث : دراسة تحليلية ميدانية

المطلب الاول : مقابلة المدير للمجمع الجزائري التركي للنسيج

في يوم 25ماي 2022 قمت بزيارة المجمع الجزائر التركي TAYAL واستقبلني رئيس قسم التدريب وتنمية الموارد البشرية السيد عبد القادر يونس زكري على ساعة 11:30وتمت هذه المقابلة على النحو التالي :

-بدات بطرحي لسؤال متي تم تاسيس الشركة؟ كان رد نائب المدير كالتالي "السلام عليكم ومرحبا بيك عندنا وسررنا بزيارتك لنا شركة تيال تم تاسيسها باتفاقية مبرمة بين الجزائر وتركيا في عام 2016 ولديها عدة نشاطات من بينها استقبال المتكونين والمتربصين وكذالك فتح مجال امام الموظفين في تكوين خارج البلد فكونا ما يقارب 15شخص وكذلك لنا مبادرات خيرية في تنظيف الغابات وزيارة مناطق الظل .

-كم عدد العمال حاليا؟ اصبح 3065 كليا فيهم204اجنبي ، وكذالك ندمج المتكونين فورا بعد انتهائهم من التكوين .

-ما مواعد العمل؟ وقت العمل بالتناوب ففريق الادارة صباح اما وحدات الانتاج ليلا .

ثم طرحت السؤال : هل لديكم اتفاقيات وعقود تجارية وتقنية خارج الوطن وداخل الوطن للشركة ؟

وكان الرد كالاتي: نعم من الناحية الخارجية 90بالمئة تعامل على جلب المواد الاولية المسخدمة القطن.....اما داخليا مع شركة النقلKTR...

ما هو طموحكم الان في الوقت الراهن ؟

كاقطب صناعي هدفنا وطموحنا هو انشاء علامة تجارية لمجمع تيال بدل من صناعة نقوم نحن بالانتاج وترويج هذه العلامة محليا وعالميا.[1]

المطلب الثاني:تحليل نتائج الاستبيان المجمع الجزائري التركي للنسيج

في يوم 26ماي 2022 قمت بزيارة المجمع الجزائر التركي TAYAL واستقبلني عامل اداري مكلف من طرف مدير قسم التدريب وتنمية الموارد البشرية المدعو حمزة على ساعة08:00 وتمت هذه المقابلة على النحو التالي :

[1]انظر للملاحق

رافقني في زيارتي للعمال والوحدات في المجمع

السؤال 1: تصنيف العمال حسب الجنس

جدول رقم 10: يمثل عدد الاناث والذكور

الجنس	انثي	ذكر
العدد	58	84

الشكل رقم02: يمثل دائرة نسبية لتوزيع العمال حسب الجنس

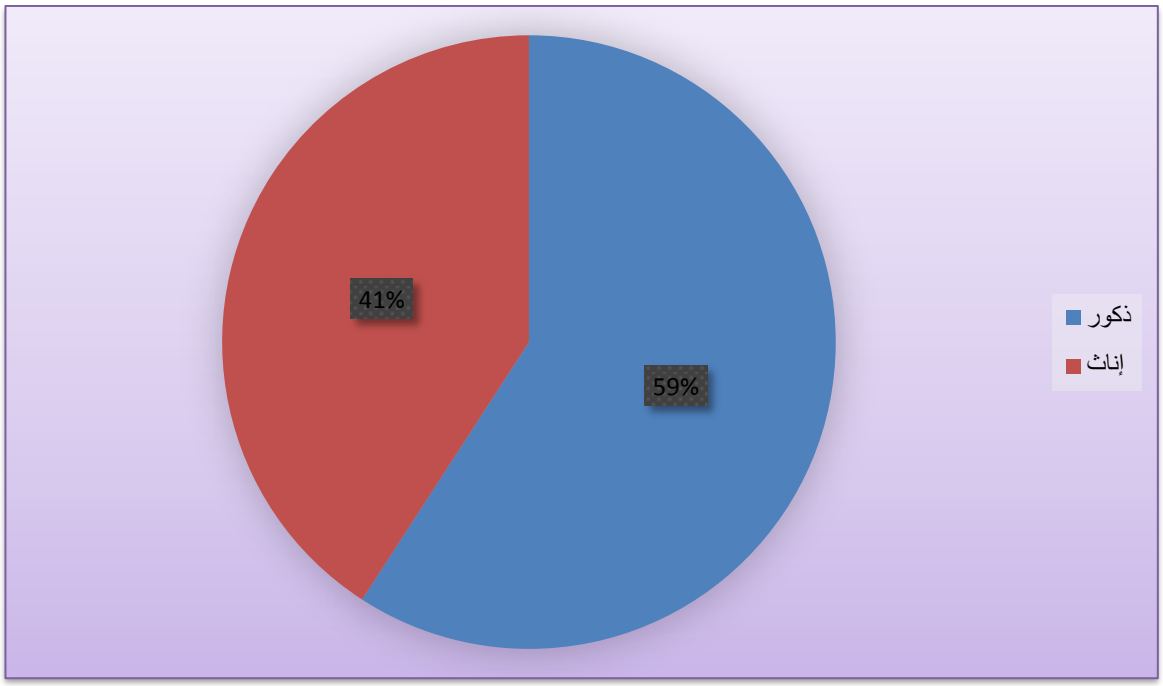

مصدر: من اعداد الطالبة.

نرى من خلال الرسم البياني ان نسبة الذكور اكثر من الاناث حيث تمثل 59بالمئة مقابل 41بالمئة اناث وسبب راجع الى اكثر الوحدات لها نشاط يحتاج جهد قوي وكذلك لوجود المصنع في منطقة معزولة

السؤال2: الفئة العمرية للعمال المصنع

جدول رقم 11: يمثل فئة العمال في المصنع.

الفئة العمرية	من 20 الى 25	من 25 الى 30	من 31 الى 40
الذكور	22	30	32

الإناث	15	24	19
المجموع	37	54	51
نسبة	26.05	38.02	35.91

الشكل رقم03 : يمثل اعمدة بيانية للفئة العمرية للعمال المصنع

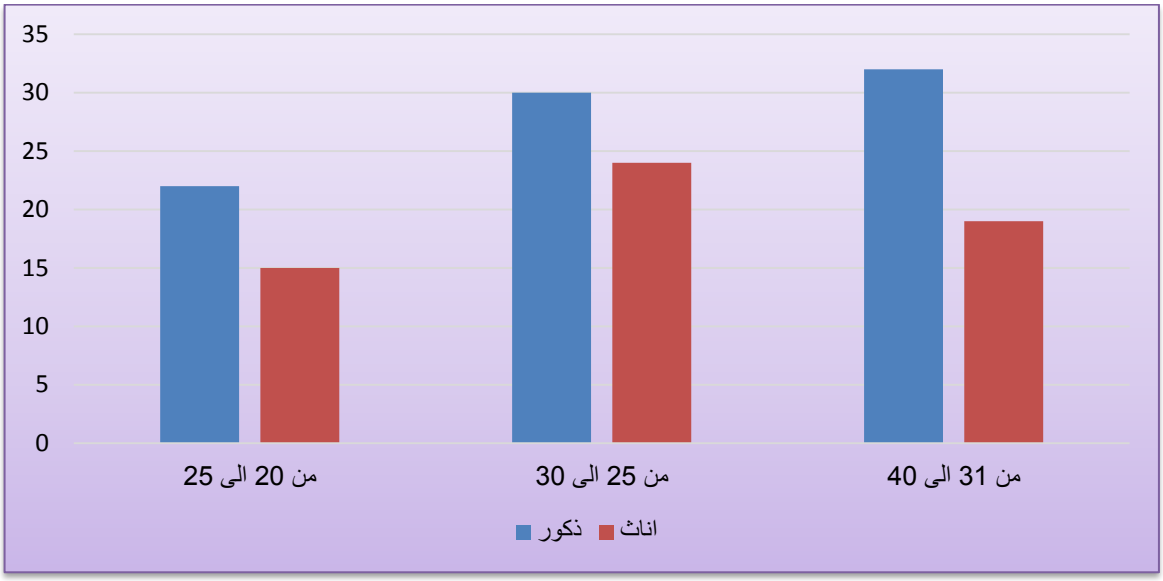

المصدر: من اعدادالطالبة.

نرى من خلال الرسم البياني ان نسب الفئات العمرية تتروح بين 20الى 25بنسبة للذكور26.50 حيث نجد ان عدد الذكور 22وعدد الاناث 15ومن 25الى30بنسبة 38.02 حيث نرى ان عدد الذكور30والاناث24 ومن 31الى40بنسبة 35.91 نجد عدد الذكور32وعدد الاناث 19 وهذا يدل على ان المصنع يشغل الفئة الشبابية

السؤال3:الحالة الاجتماعية للعمال المصنع.

جدول رقم 12: يمثل الحالة الاجتماعية للعمال.

الحالة الإجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق
الذكور	44	38	2
الإناث	12	37	9
المجموع	56	75	11

نسبة	39.34	52.81	7.74

الشكل قم 04: يمثل اعمدة بيانية الحالة الاجتماعية للعمال المصنع.

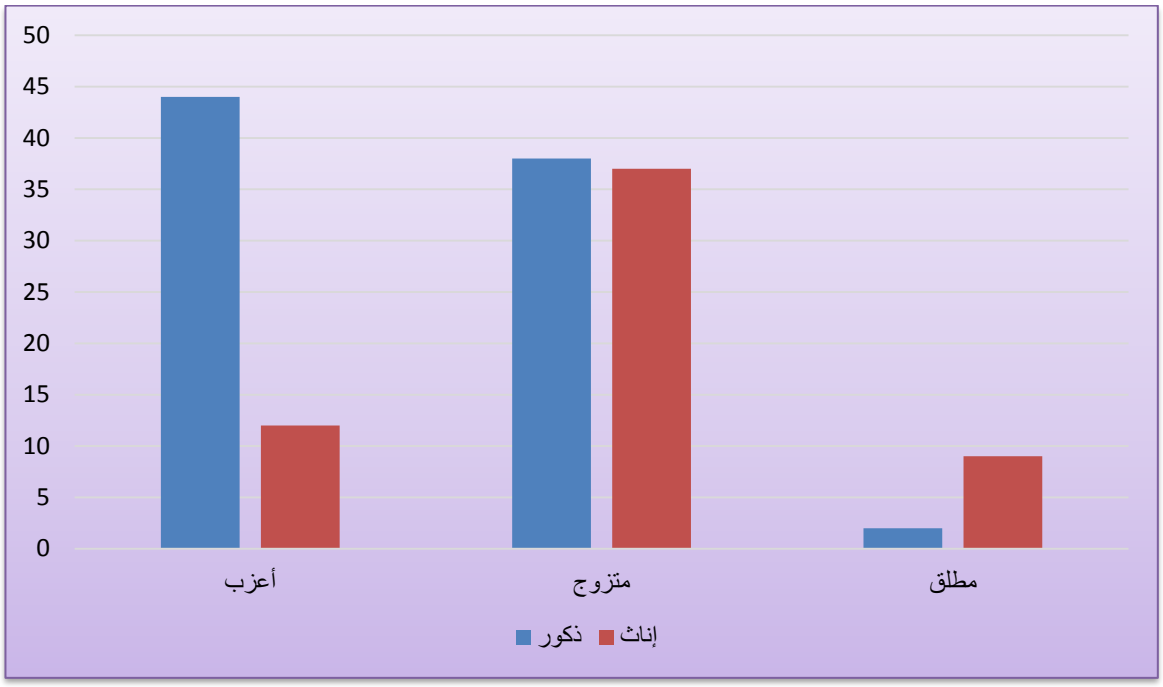

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان الحالة الاجتماعية للعمال ان نسبة الفئة الاعزب بلغة 39.34نجد عدد الذكور44والاناث12ونسبة الفئة المتزوجون 52.81نجدعددالذكور38وعدد الاناث37 اما فئة المطلقين فقد بلغة النسبة الى 7.74عددالذكور2عددالاناث9 وهذا راجع الى الظروف الاجتماعية والشخصية للفرد

السؤال 4: المستوى الدراسى للعمال

جدول رقم13:يمثل المستوى الدراسي للعمال في المصنع.

المستوى الدراسى	إبتدائى	متوسط	ثانوى	جامعي
ذكور	8	14	37	25
إناث	/	10	10	38
مجموع	8	24	47	63
نسبة	5.63	16.9	33.09	44.36

الشكل رقم 05: الشكل رقم : يمثل اعمدة بيانية للمستوى الدراسي للعمال المصنع.

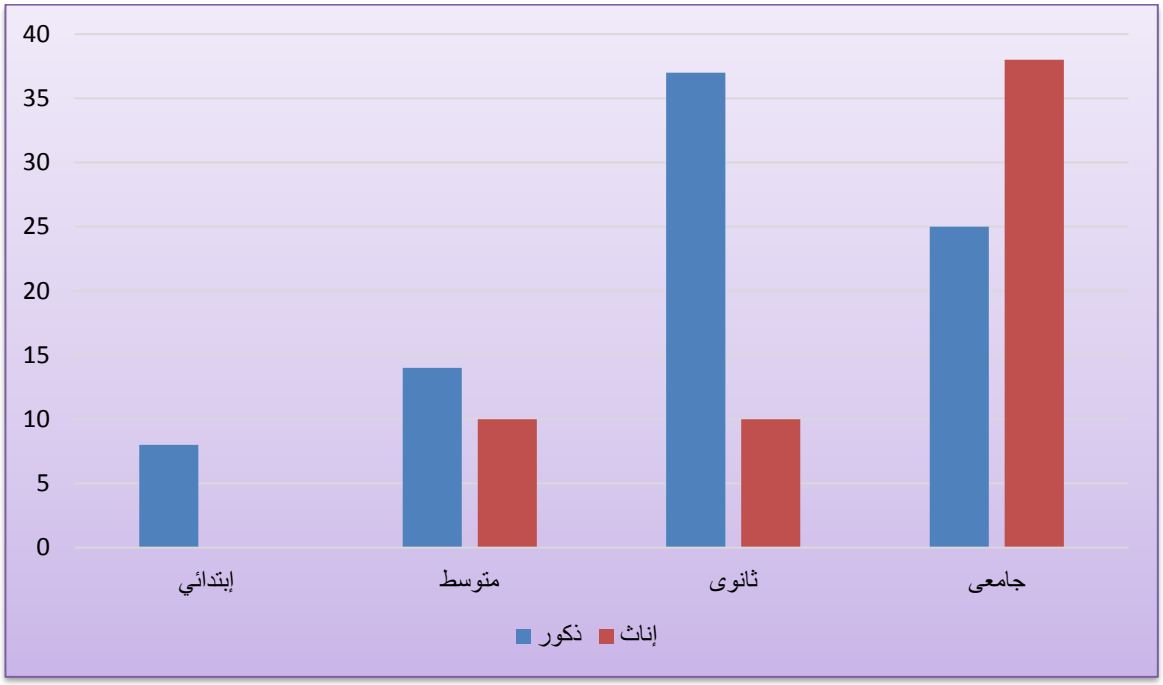

المصدر: من اعداد الطالبة .

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان نسبة الابتدائي 5.63 تحتوي على عدد الذكور 8اما الاناث من عدم حسب العينة التي تمت عليها الدراسة وفي المتوسط بلغة النسبة 16.9عدد الذكور فيها 14والاناث 10وفي الثانوي 33.09عدد الذكور فيها بلغ 37 وعدد الاناث10 اما الجامعي بلغ 44.36فيها عدد الذكور 25و عدد الاناث 38 من خلال الملاحظة نجد ان نسبة الجامعيين اكثر من النسب الاخر وهذا يدل على المساهمة في الحد من البطالة المقنعة

السؤال5:التصنيف حسب الوظيفة في المؤسسة

جدول رقم 14 :يمثل نوع الوظيف للعمال في المصنع.

الوظيفة	إدارى	عامل مهني	عامل في خط الإنتاج	تقنى	عمل أخر
ذكور	11	13	27	26	7
إناث	11	14	18	9	6
مجموع	22	27	45	35	13
نسبة	15.49	19.01	31.69	24.64	9.15

الشكل رقم 06:يمثل اعمدة بيانية للوظيفة في المؤسسة

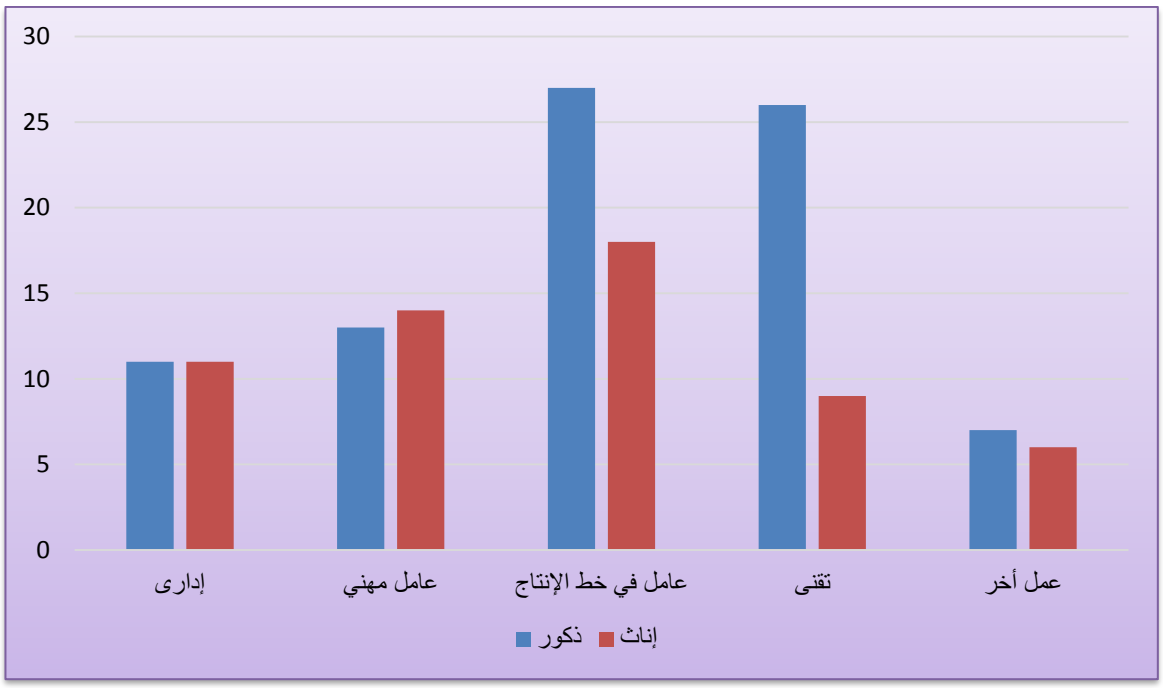

المصدر:من اعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان نسبة العاملين في الادارة قد بلغة 15.49فيها 11عامل و11عاملة ونجد نسبة العاملين المهنيين 19.01يحتوي على 13عامل و14عاملة ونجد في عمال في خط الانتاج نسبة 31.69نجد 27عامل و18عاملة وفي التقنين بلغة النسبة 24.64حيث نجد 26عامل و9عاملات اما في عمل اخر نجد نسبة 9.15عدد العمال 7و6عاملات نلاحظ انه يحتوي على عمال تقنيين وعمال الانتاج وهذا يدل على الاتقن في العمل

السؤال6:تاريخ التوظيف للعامل للمؤسسة

جدول رقم15:يمثل تاريخ التحاق العمال بالوظيفة.

تاريخ التوظيف	2018	2019	2020	2021	2022
ذكور	11	20	25	15	13
إناث	8	10	10	10	8
مجموع	19	30	35	35	21
نسبة	13.38	21.12	24.64	24.64	14.78

الشكل رقم7:يمثل اعمدة بيانية لتاريخ التوظيف للعمال المصنع

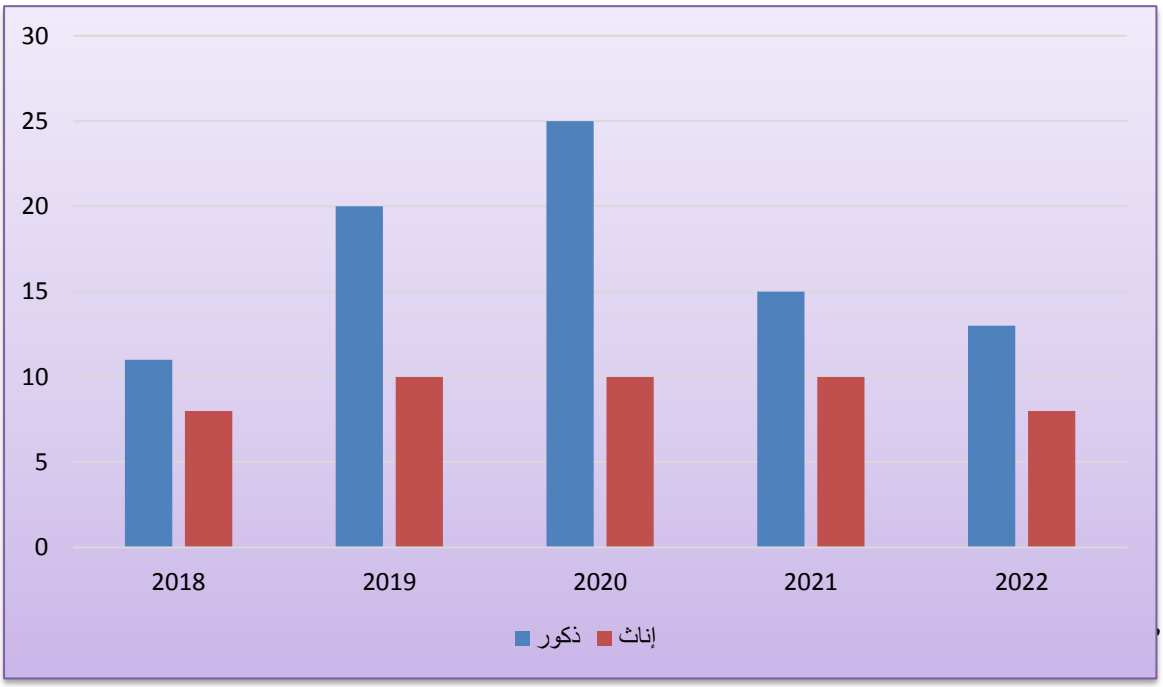

نلاحظ من خلال الرسم البياني نسبة التوظيف في سنوات متتالية من عام 2018الى غاية 2022متذبذبة حسبت الحاجة فنجد في 2018نسبة 13.38 في عام 2019نسبة 21.12في عام 2020نسبة 24.64في عام 2021نسبة 24.64في عام 2022نسبة 14.78 وكل هذا راجع الى السوق العرض والطلب واحتياجاته المحلية والخارجية وكذلك للركود في جائحة الكورونا.

السؤال7: طريقة التوظيف للعامل للمؤسسة

جدول رقم 16:يمثل طريقة توظيف العمال.

طريقة التوظيف	مسابقة	وكالة التشغيل	وكالة خاصة	تكوين مهني
ذكور	16	56	6	6
إناث	15	21	9	13
مجموع	**31**	**77**	**15**	**19**
نسبة	21.83	54.22	10.56	13.38

الشكل رقم 8: يمثل اعمدة بيانية لطريقة التوظيف للعمال المصنع

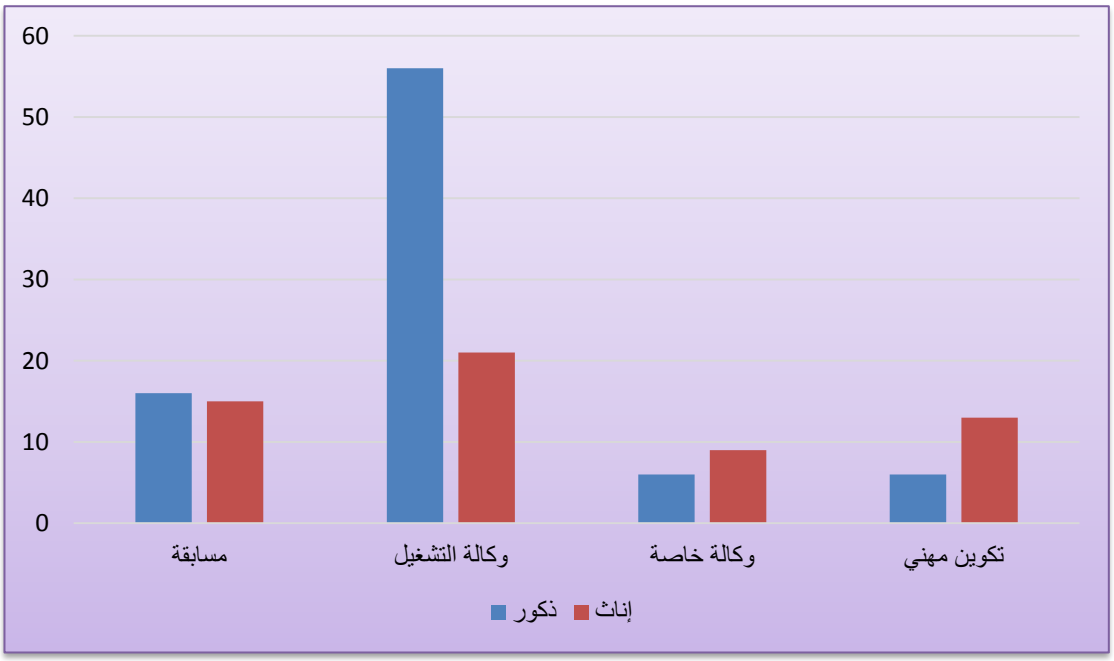

المصدر:من اعداد الطالبة.

نرى في هذا الرسم البياني ان طريقة التوظيف في المؤسسة النسبة الاكبر لوكالة تشغيل الشباب بنسبة 54.22وهذا يدل على اتفاقها مع الدولة في شراكة الجزائرية التركية حسب قاعدة 49-51وكذلك ساهمة في الحد من البطالة وكذلك تم فتح مسابقات للموظفين على حسب الكفاءة العلمية واختبار المستوى العلمي وبلغت النسبة 21.86 وكذلك نسبة التشغل على مستوى التكوين المهني الذي بلغة نسبته 13.38وحسب لقاء السابق مع نائب المدير في تصريحه انه يتم دمج بعض المتربصين في العمل مباشرة بعد التربص والتدريب اما الوكالة الخاصة بلغة نسبتها 10.56

السؤال 8: استفادة العامل من تكوين في مجال التخصص

جدول رقم 17:يمثل نسبة العمال المستفدين من التكوين.

تكوين في مجال التخصص	لا	نعم
ذكور	15	69
إناث	16	4
مجموع	31	73
نسبة	29.81	70.19

الشكل رقم09:يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العامل من التكوين في مجال تخصص

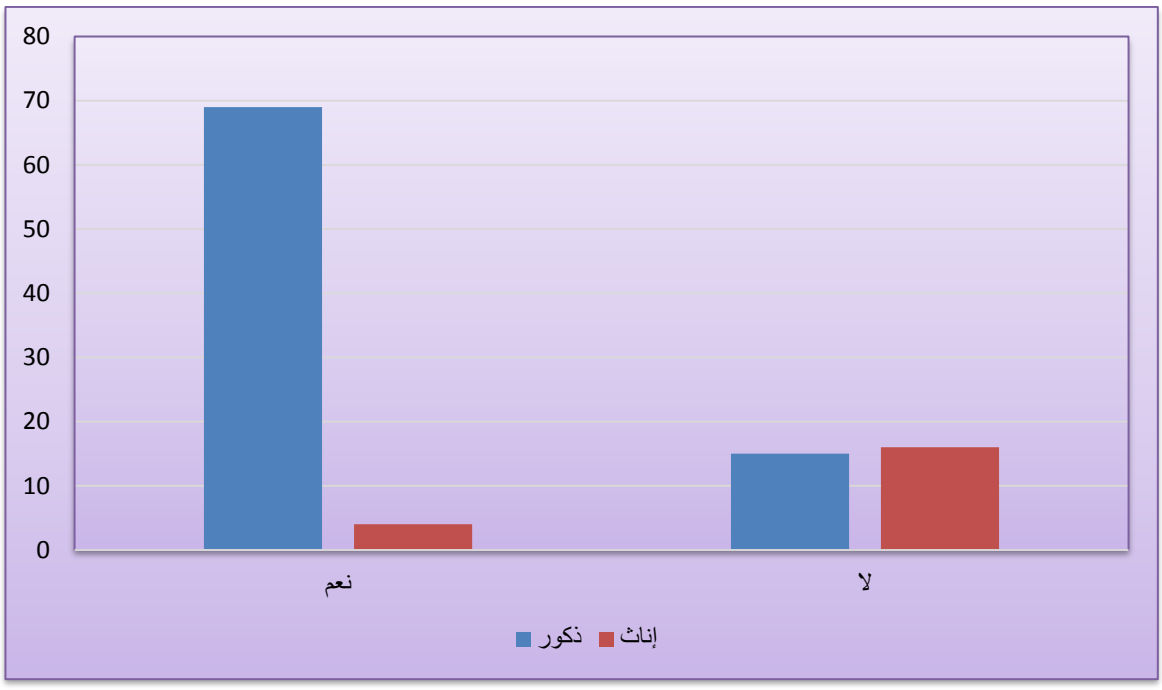

المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ في هذا الرسم البياني ان نسبة استفادة العمال من التكوين في مجال تخصصهم بنسبة 70.19 و اغلبها ذكور اما نسبة الغير المستفادة 29.81اغلبها اناث

سؤال9:مدة تكوين العمال في المصنع

جدول رقم 18:يمثلمدة تكوين العمال.

مدة التكوين	لم يستفد	سنتين	سنة	4 أشهر	مدة شهر	مدة 15 يوم
ذكور	18	14	12	18	10	12
إناث	12	10	12	5	3	18
مجموع	30	24	24	23	13	30
نسبة	20.8333333	16.6666667	16.67	15.97	9.028	20.83

الشكل رقم10: يمثل اعمدة بيانية لمدة تكوين العمال في المصنع

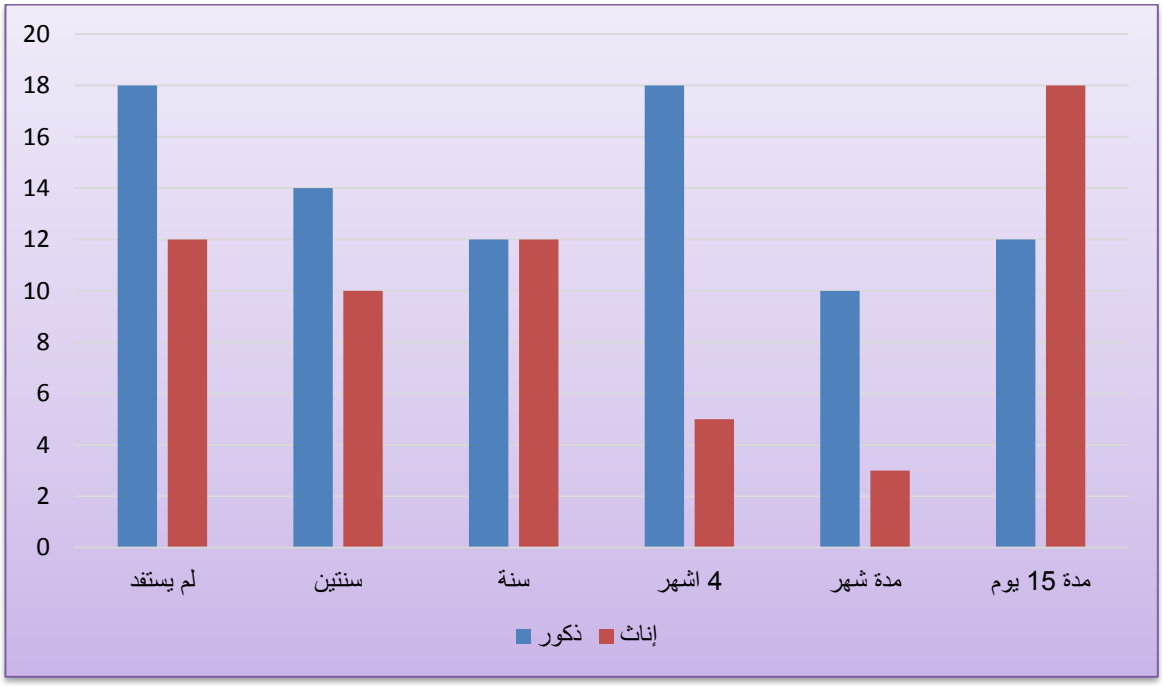

المصدر: من اعداد الطالبة.

نلاحظ في الشكل البياني ان نسبة الاستفادة من التكوين للعمال هناك فئة استفادة مدة 15يوم بنسبة 20.83اغلبها اناث وهناك فئة استفادة سنة وسنتين نسبتها بين 16و17اغلبها ذكور وهناك 4اشهر نسبتها 15.97اغلبها ذكور وهناك مدة شهر نسبة 9.02اغلبها ذكور اما الفئة الغير المستفيدة بلغت 20.83اغلبها ذكور.

السؤال :10 هل عدد العمال كافي في ميدان التخصص

جدول رقم 19 :يمثل اكتفاء العمال من اليد العامل حسب تخصصه في المصنع

هل ترى ان عدد العمال	لا	نعم
ذكور	15	69
إناث	16	4
مجموع	31	73
نسبة	29.80	70.20

الشكل رقم 11: يمثل اعمدة بيانية للعدد الكافي للعمال في ميدان التخصص

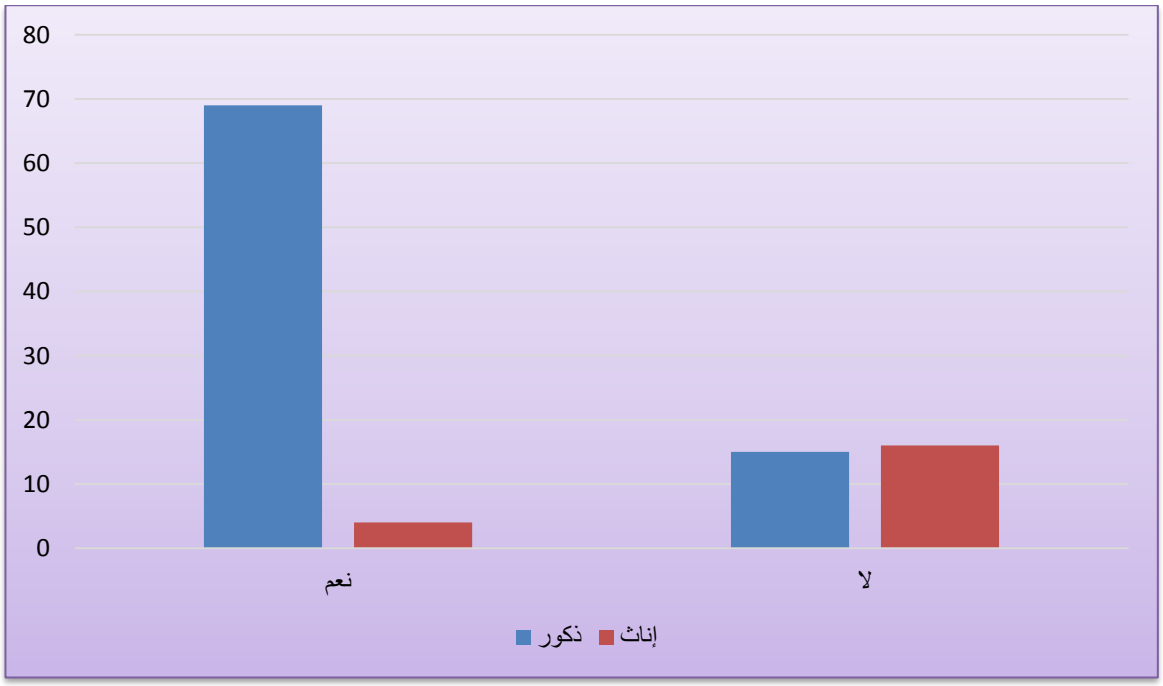

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان نسبة احتياج المصنع للعمال حسب العينة بنسبة 70.20قالوا كافي اغلبها ذكور وانه غير كافي بنسبة 29.80اغلبها اناث

السؤال11: استفادة العمال من خدمات النقل

جدول رقم 20:يمثل استفادة العمال من خدمات النقل

هل استفدتم من خدمات النقل	نعم	لا
ذكور	38	46
إناث	33	25
مجموع	71	71
نسبة	50	50

الشكل رقم12 : يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من خدمات النقل

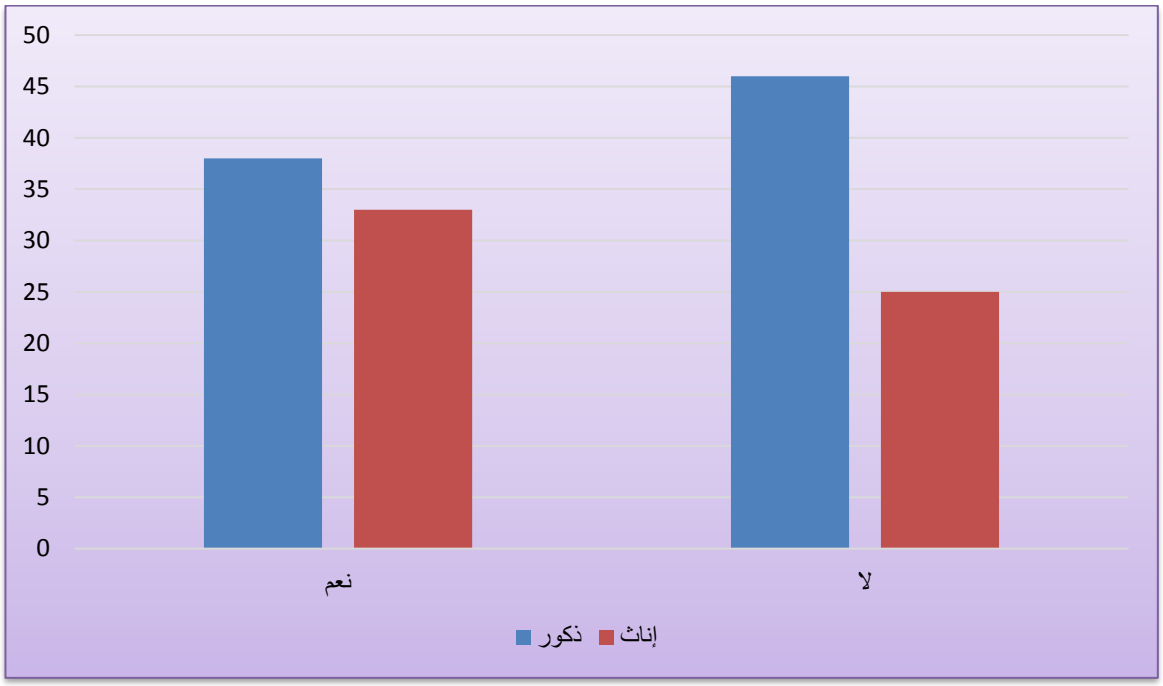

المصدر: من اعداد الطالبة .

نلاحظ من خلال الرسم البياني نسبة متساوية 50 نجد ان اغلب الذكور لم يستفد واغلب الاناث استفاد وهذا راجع الى ان المصنع في منطقة منعزلة

السؤال12:استفادة العمال من سكن وظيفي

جدول رقم 21:يمثل استفادة العمال من السكن الوظيفي

هل تحصلتم على سكن وظيفي	نعم	لا
ذكور	72	12
إناث	42	16
مجموع	114	28
نسبة	80.28	19.71

الشكل رقم 13: يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من السكن الوظيفي

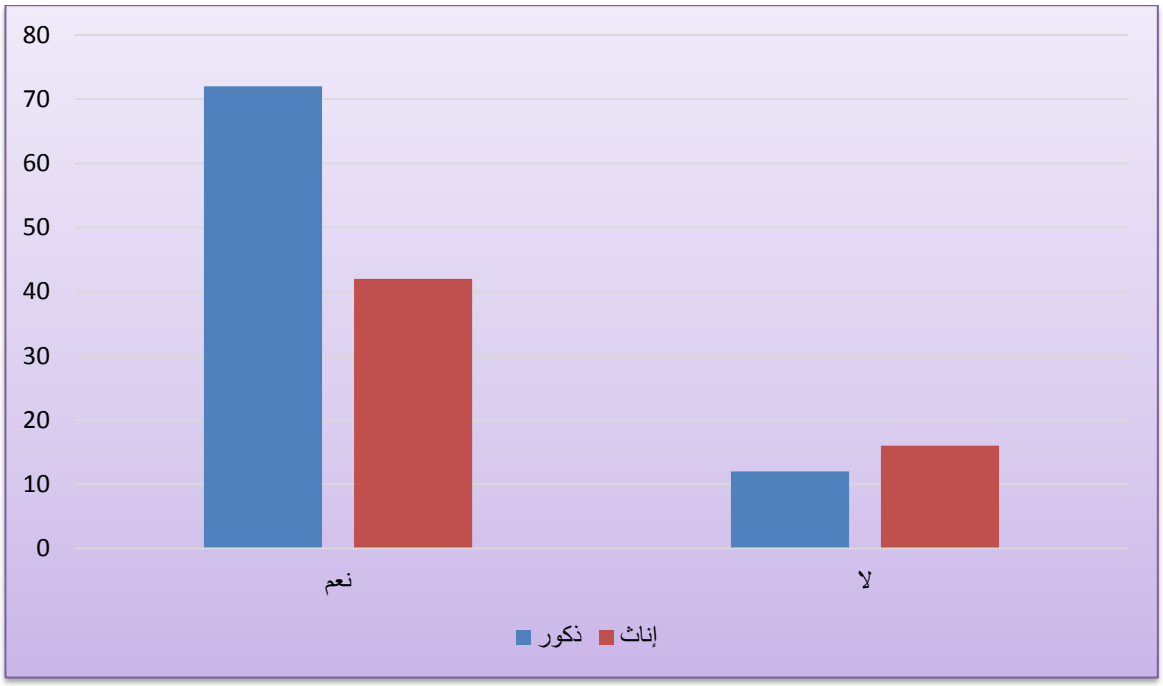

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان نسبة الاستفادة من السكن الوظيفي 80.28اغلبها ذكور وغير المسفيد 19.71اغلبها اناث

السؤال13:استفادة العمال من ترقية او علاوة

جدول رقم 22:يمثل استفادة العمال من الترقيات والعلاوات

الإستفادة من ترقية أو علاوة	نعم	لا
ذكور	18	68
إناث	26	32
مجموع	44	100
نسبة	30.55	69.44

الشكل رقم14: يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من الترقية او العلاوة

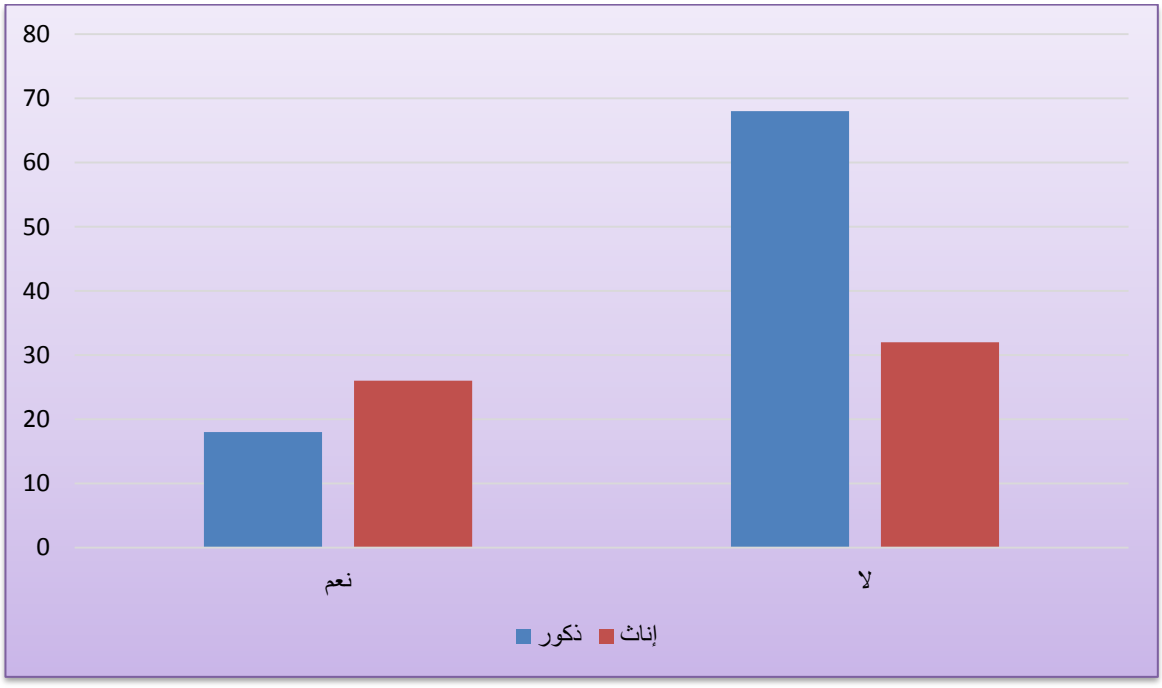

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلا الرسم البياني ان نسبة المستفادة من الترقيات والعلاوات بلغت 30.55اغلبها اناث وغير المستفادة69.44اغلبها

السؤال14:انطباعات العمال عن خدمات الإطعام

جدول رقم 23:يمثل انطباعات العمال عن خدمات الاطعام

خدمات الإطعام	جيدة	مقبولة	غير مقبولة
ذكور	17	53	14
إناث	/	13	45
مجموع	17	66	59
نسبة	11.97	46.47	41.54

الشكل رقم 15: يمثل اعمدة بيانية لانطباعات العمال عن خدمات الاطعام

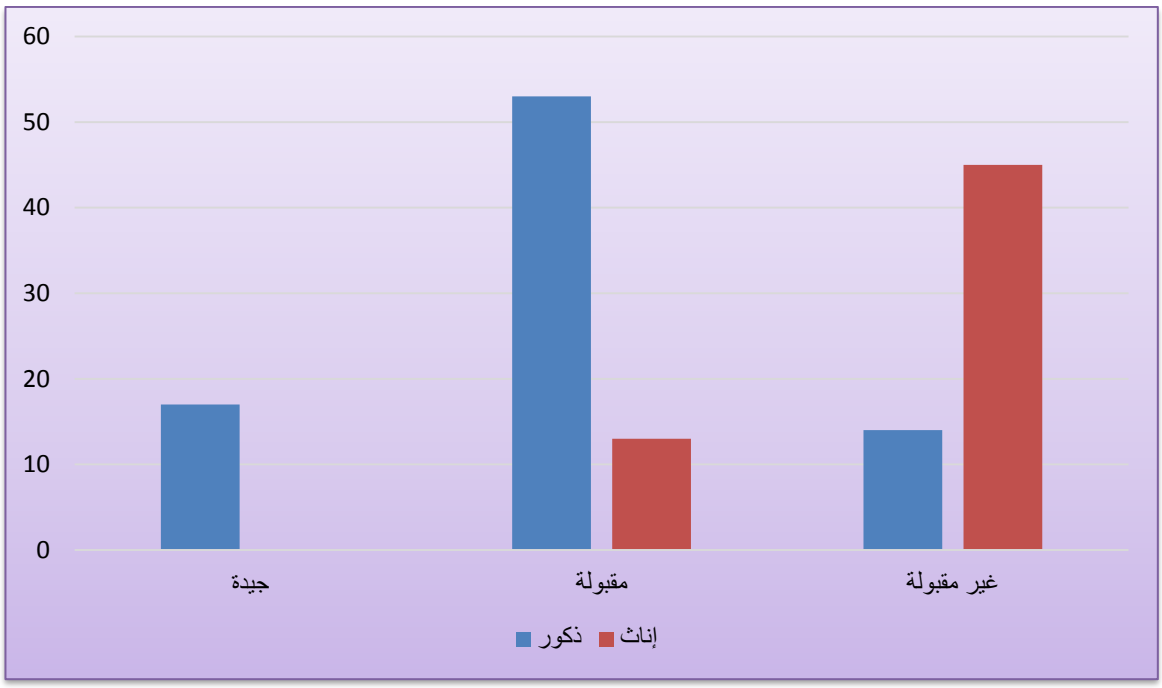

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان اغلبية قالوا ان خدمات الاطعام مقبولة بنسبة 46.47اكثرها ذكور وبلغة نسبة الغير راضية 41.54اغلبها اناث والجيدة 11.97كلها ذكور

السؤال 15:رأي العمال في إنتاج المصنع

جدول رقم 24:يمثل راي العمال في انتاج المصنع

رواج انتاج مؤسسة	منتوج رائج	منتوج غير رائج
ذكور	19	65
إناث	35	19
مجموع	44	84
نسبة	34.37	65.62

الشكل رقم 16: يمثل اعمدة بيانية لراي العمال في انتاج المصنع

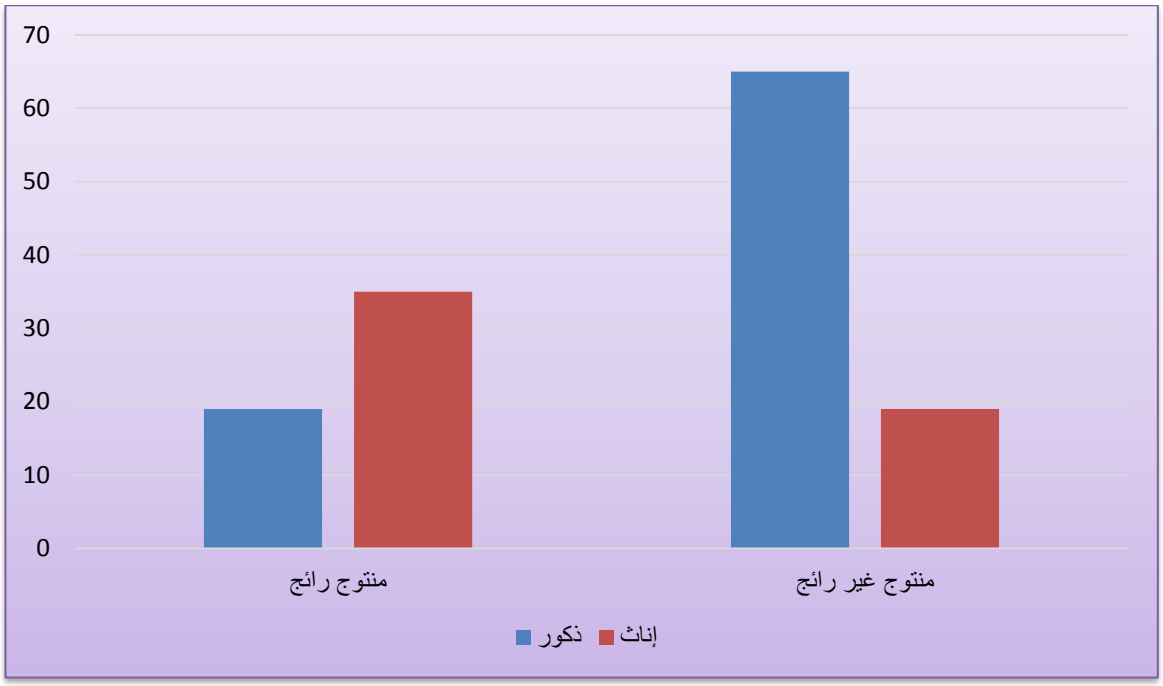

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان نسبة راي العمال في انتاج المصنع بلغت 34.37منتوج غير رائج اكثرها اناث ومنتوج رائج 65.62اكثرها ذكور وهذا راجع الى انا المؤسسة لم ترقى الى العالميو لا تزال في طور انتاج ولم تصل الي طموح انشاء علامة تجارية خاصة بها حسب نائب المدير في تصريحه السابق

السؤال 16:استفادة العمال من رحلات او ملتقيات

جدول رقم25 :يمثل عدد العمال المسفيدين من الرحلات وملتقيات

استفادة من رحلات او ملتقيات	نعم	لا
ذكور	0	84
اناث	0	58
مجموع	0	142
نسبة	0	100

الشكل رقم 17 : يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من رحلات او ملتقيات

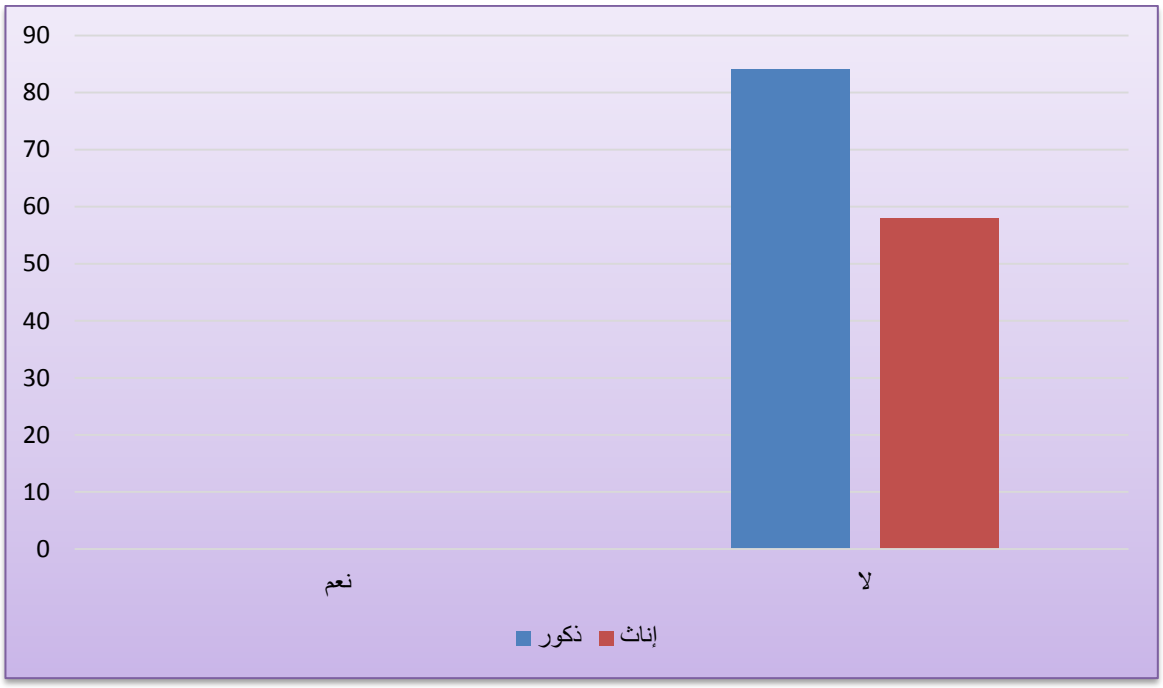

المصدر: من اعداد الطالبة

حسب الرسم البياني نجد الكل لم يستفد من الرحلات وملتقيات وهذا راجع الى مزانية المؤسسة وكذلك الى العمل المتواصل وطموحها الى انشاء علامة تجارية خاصة بيها

سؤال 17:رأي العامل في علاقة بينه وبين الإدارة

جدول رقم26 :يمثل علاقة العمال مع ادراة المصنع

علاقة الإدارة بالعامل	جيدة	سيئة
ذكور	46	38
إناث	20	38
مجموع	66	76
نسبة	46.48	53.52

الشكل رقم 18:يمثل أعمدة بيانية لرأي العامل في علاقته بالادارة

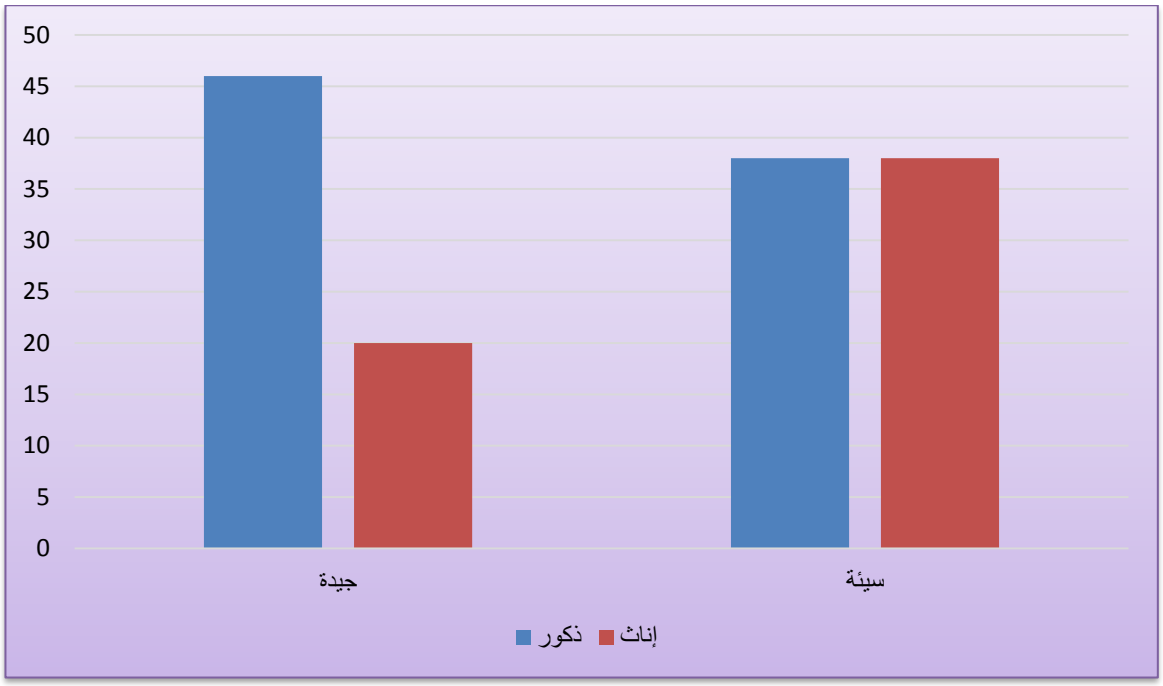

المصدر: من اعداد الطالبة

حسب المخطط نرى انا العلاقة بين الادارة والموظف سيئة بنسبة 53.52متساوية ذكور واناث والبعض جيدة نسبة 46.48اكثرها ذكور وهذا راجع الى عدم اتقانهم للغات الاجنبي للتحاور.

المطلب الثالث : افاق المجمع الجزائري التركي للنسيج

آفاق الاستراتيجية الجديدة بالمنطقة الصناعية لولاية غليزان: إنطلاقا من شعار وزير الصناعة والمناجم الجزائري غليزان قطب صناعي جهوي " فمن خلال هذا الشعار سيتم العمل على تهيئة المناخ لتنمية المنطقة، فمن ناحية المساحة تم تخصيص حوالي 350 هكتار التي تشكل لوجهة الأكثر جاذبية في الولاية للمستثمرين المحليين القادمين من شتى الولايات وهذه المساحة قابلة للتوسع إلى 2700 هكتار وساهمت أيضا تحيئة هذه الحظيرة الصناعية إلى إستقطاب العديد من المستثمرين، إلى جانب توفر الولاية على محاصيل زراعية متعددة حيث إحتلت المراتب الأولى فيما يخص منتوج البطاطا، القمح وجميع الحبوب هذا ما يفتح المجال للمستثمرين بإنجاز صناعات العتاد الزراعي، وكذا الصناعات الغذائية وبموجب ذلك منحت الدولة 21 قطعة أرضية للمستثمرين تتراوح بين 600 متر مربع و150 ألف مربع وهذا حسب تقرير مديرية الصناعة والمناجم (تقرير ماي 2012). " وستحتضن المنطقة مركب النسيج بالشراكة مع الأتراك ومصنع تركيب السيارات فولسفاغن إلى جانب مصنع الكوابل، الأنابيب وغيرها حيث سيدخلون مرحلة الإنتاج في منتصف 2017 أي حلال شهري جوان وجويلية، وستساهم مجموع المشاريع المزمع إنجازها في هذا الإقليم حوالي 56 ألف منصب مباشر منها 10 آلاف في مركب النسيج، هذا ما سيوفر الدخل لأكثر من 70 ألف فرد مما يزيد من زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المختلفة كتحصيل حاصل لتوفير فرص العمل والوصول إلى زيادة الإنتاج لمختلف السلع والخدمات وكذا إنتعاش الأسواق المالية وسوق السلع والخدمات، وينقسم مركب النسيج إيجار أكثر من عشرة مصانع أخرى وسيتم توجيه 60 % من منتوجاتها لعشرين مصنع سيتم إنشاؤه بهذا المجمع هذه المنتوجات تشمل مواد تفصيل، ملابس رياضية جاهزة، السيج قماش الخير نحو السوق المحلي لتلبية الطلب المحلي في وقت كانت تستورد الجزائر أكثر من 90 % من إحتياجاتها من الملابس.

خلاصة الفصل:

مرت صناعة النسيج الوطنية بمراحل وتجارب متعددة ، إلا أن الأزمة البترولية لـ 1986 جعلتها تفقد الكثير من مؤهلاتها وحصتها من السوق ، خاصة بعد انفتاح السوق الجزائري على السوق العالمي ، أين وجدت مؤسسات النسيج الوطنية نفسها غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث السعر والجودة ، الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من مؤسسات النسيج الوطنية وخاصة العمومية منها ، لذا استوجب إدخال إصلاحات عميقة وبدل الكثير من المجهودات ، ولعل المبادرة الأخيرة التي قامت بها السلطات الجزائرية في إطار مخطط دعم وتطوير صناعة النسيج بالجزائر والمتمثل في توقيع اتفاقية شراكة مع شركة طيبة التركية حول إنجاز أكبر مجمع لصناعة النسيج بإفريقيا ، تعد مبادرة معتبرة تريد بها الجزائر أن تكون نقطة انطلاق لتجربة جديدة تسمح باسترجاع السوق الداخلي وكذا اقتحام الأسواق الخارجية ، خاصة وأن التجارب في هذا الشأن أثبتت نجاحها ، لكن يشترط في ذلك أن تستغل الفرص والمزايا التي تتاح لمؤسسات النسيج الوطنية نتيجة اتفاقية الشراكة أحسن استغلال ، كما يجب أن تسطر الأهداف المنتظر تحقيقها من هذه الشراكة من البداية وبشكل واضح حتى تكون المجهودات المبذولة قابلة للتقييم.

وفي إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة بولاية غليزان فقد سجلت المنطقة استقطابا محسوسا للمشاريع الصناعية بما في ذلك المستثمرين المحليين على سبيل المثال شركة أورسيم ، شركة الأنابيب البترولية ، ونقل المياه وشركات أجنبية أخرى كمركب تايال للنسيج وشركة سوفاك الألمانية لتركيب السيارات ، وقد تجاوزت نسبة تقدم الإنجازات 50 % فضلا عن بناء تجمعات سكانية وتخصيص العقارات الصناعية ومراكز تكوين وغيرها حددت به 2700 هكتار ، مع فتح المجال لإنشاء شركات مناولة في مجالات مختلفة

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال دراستنا السابقة لهذا الموضوع وبعد زيارتنا الميدانية ،تبيان لنا من خلالها جمعنا للمعلومات حول ان التنمية المحلية في الجزائر ،كانت في تطور ملحوظ من خلال اعمال التي عرضت في الدساتير السابقة .

واضافة لها الاستثمار الاجنبي المباشر في جزائر جانبا من الاهتمام ،واستغلال المورد البشري بعتباره مقوما للتنمية المحلية .وكما نعلم ان الجزائر منذ الاستقلال في تزاد لتعداد السكان ،وهذا غلب عليه طابع البطالة وغلاء المعيشة .وحتي نجد في صفوف الخريجي من الجامعة يعانون من البطالة.

ولكن بعد انفتاح الجزائر على الخارج وعقد بعض التفاقيات مع الضفة الاخر، واستقطاب الاستثمار الاجنبي ومنحه بعض الحقوق وتحقيق له الامن ،وكذلك الاستقرار السياسي ،مع تطبق القاعدة القانونية 49_ 51 ،وكذلك شساعة المساحة جلبا لنا اهم الشركات متعددت الجنسيات .وعلى راسها شركات التركية وتواجدها في الغرب الجزائر بولاية غليزان ،بتحديد في المنطقة الصناعية سيدي خطاب ،التي اصبحت قطب للصناعة تواجد بها العقار. فنجد المجمع الجزائري التركي للنسيج تيال السباقين. في الاستثمار في المنطقة واستقطب ابناء الولاية والولايات المجوارة .

ونجده ادمج العديد من المتربصين وكذلك التكوين في مصنع ،وبعث العمال للخارج للتكوين وفتح المجال للوكالة الوطنية ،ومراكز التكوين المهني، للتعاقد معهم بتزويدهم باليد العاملة. واهتم بفئة الشبانية وخاصة خريجي الجامعات ومعاهد، وترك المجال كذلك للمتربصين في ميدان البحث العلمي ،وكل هذا ساهمة بنسبة ليست بكبيرة حتي لا نبالغ في الحد من البطالة. وكذلك ساهمة برفع الدخل المحلي والوطني، وتنمية المحلية الاقتصادية وفتح مجال بالاستعانة بالاستثمار المحلي ، والتعاون مع الشركة الوطنية للنسيج والجلود.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج يمكننا ذكرها فيما يلي:

1-الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما، خاصة في قطاع المحروقات.

2-انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن تبسيط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادته

3-ضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري، أدى إلى عدم إنعاش الاستثمارالمحلي، لذا فرغم التدفق ولو القليل للاستثمار الأجنبي المباشر، لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن ضعف القطاع المالي ينفر المستثمرالأجنبي.

4-عدم الاستقرار السياسي له دور كبير في تنفير المستثمر الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الفساد والبيروقراطية.

5-أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتبع معدلات النمو الاقتصادي، أي أينما يكون هناك معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة يكون تدفق أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة،لكن بوجود احتياجات للبلد المضيف في القطاع المستثمر فيه

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، 2004 – 2005.
2. جيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.
3. سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010.
4. عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى**، دار الفكرالجامعي، الإسكندرية، 2007.
5. فليح حسن خلف، **التمويل الدول، الطبعة الأولى**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
6. محمد السعيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986.
7. محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
8. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكرالجامعي، الإسكندرية،2006/ 2007.

2- المذكرات والأطروحات:

1. بعداش عبد الكريم (2008) الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996،2006)أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر.
2. بن داودية وهيبة (2005) واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة،(2004-1995)مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
3. دليلة ناجة، التنمية المحلية في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة تكملة نيلشهادة الماستر شعبة علوم سياسية (تخصص سياسات عامة مقارنة)، الجزائر.
4. زياد ابراهيم مقداد، الظوابط الشرعية لاستثمار الاموال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005.

5. سلاوي يوسف, "مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري", أطروحة لنيل شهادة الدوكتراه تخصصالدولة والمؤسسات العمومية, جاعة الجزائر-1-, 2018.
6. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة مقدمةضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، ،2004.
7. شنيخر ايمان، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني لنيل شهادةالماستر في الحقوق تخصص قانون الاعمال جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي- كلية الحقوقوالعلوم السياسية منشورة السنة الدراسية 2016-2017.
8. شهيرة رواتي، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2000-2002.
9. صرار خيرة، السياسة الاستثمارية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحللية معبعض الدول العربية خلال فترة الالفين الى 2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث،شعبة علوم اقتصادية.
10. طابوش مولود، أثر الشركات المتعدة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر،الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2010-2011.
11. طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية**(دراسة حالة البيض)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترعلوم سياسية- تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة-)، 2016-2015م.
12. العايب ايمان. بوقريعة خولة، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 إلى غاية 2018، مذكرة نيل شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة.
13. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، 2000-2001.
14. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996 إلى2015، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود والمال.جامعة الجزائر2008 / 2007.
15. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ،2010 / 2011.
16. ماريا سرناي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات والعراقيل، رسالة ماجستير، كلية العلومالسياسية وعلوم الاتصال، جامعة الجزائر3) ،2000 -2001.
17. ماني فاطيمة. قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة البنك الخارجيلوكالة البويرة 37، مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

18. مجاهد هواري، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المحلية دراسة حالة وهران ،مذكرة لينيل شهادةماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي ،جامعة وهران ،سنة 2012-2013.
19. محمد الماحي الصالح أحمد، تسوية منازعات الاستثمار، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير القانون الخاص.
20. مقدم ليلى. طيعية محمد سمير، معيار اتخاذ قرار الاستثمار من المنظور الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجلفة.
21. نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري، دراسة حالة المشروع العمرانيالسكك الحديدية لناحرة الجزائر العاصمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلومكلية العلوم الاجتماعية، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، 2007-2008.
22. نور الدين زمام، السلطة وإ شكالية التنمية بالبلدان النامية الجزائر كحالة 1962-1998 ،جامعة الجزائر،التسيير المالي للمؤسسة.

3- المجلات:

1. أحمد نصير، فاتح سردوك، خليدة عابي، عرض تحليلي لإطار الاستثمار بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة من 1963 إلى 2016 ،مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 5 ،العدد 01، 53..
2. بن عبد العزيز سمير د. بن عبد العزيز سفيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري(دراسة تحليلية للفترة (2015-2000 جامعة طاهري محمد، بشار المجلة البشائر الاقتصادية.
3. بوعقل مصطفى ,واقع وافاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان , جامعة جيلالي اليابس –سيدي بلعباس -المجلة دفاتر بوادكس:رقم العدد08, السنة 2017.
4. رواية مسعودي, الشراكة الجزائرية التركية في مجال صناعة النسيج دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL ,جامعة الجزائر3، الجزائر,مجلد , العدد03,السنة:2021.
5. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق-** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري ،2005.
6. سنوسي بن عومر واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 05 –أفريل2014صفحة 36
7. صالح تومي، عيسى شقبقب، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)ع 12 ،جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2005.

8. عادل إنزارن, التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في القواعد والمحددات, مجلة العلوم القانونية والسياسية- ع 16- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر, جوان 2016.
9. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الحلقة الأولى)، ع 08 ،الجزائر، مجلة البصيرة للدراسات، 2010.
10. عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 20161962 - ،مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 2 ،العدد 01.
11. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنميةالاقتصادية للدول النامية مع اثارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغدادللعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013.
12. مسكية بوفامة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001 (وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، العدد 15 ،جامعة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2006.
13. ميدون الياس،تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الاجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1962-2000)،المجلد رقم:34،العدد04،تاريخ النشر:ديسمبر2020.جامعة الجزائر1.

4- دراسات وملتقيات:

1. بشير عبد الكريم، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديد المناخ الاقتصادي الجديد، 2003، جامعة الشلف.
2. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر فيدعم النمو الإقتصادي بالدول الناميةمع الإشارة إلىحالة الجزائردراسة تحليلية للفترة (2012 -2000) جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
3. صبيحي شهيناز مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية، المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية.
4. نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (2012-1996)، بحوث اقتصادية عربية، العددان -68، 67، لبنان.2014.

5- القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 76-57 في 7 رجب عام 1396 الموافق ل 5 يوليو سنة 1976, المتضمن نشر الميثاق الوطني ص914.

2. الجريدة الرسمية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، السنة السادسة والأربعون، 2009.

3. دستور 1963'المادة 9

4. دستور 1976.

5. دستور 1989.

6. دستور الجزائر لسنة 1996 المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 جر رقم 76, المعدل والمتمم

7. قانون03-83، متعلق بحماية البيئة.

8. المادتين3و4من القانون03-83المتعلق بحماية البيئة

9. ميثاق الجزائر سنة 1986.

10. ميثاق الجزائر لسنة 1964

11. ميثاق الجزائر لسنة 1986.

6- المواقع الالكترونية:

1. اسماء الصقار ،الاستقرار الامني والتحسن الاقتصادي العالم والاقتصاد
https://www.sasapost.com/opinion/security-stability/amp/?fbclid=IwAR0yxa6Qt7V0NdXFdQ5roBlSyqi_JouxDe0f161bIFpTNzzC-2a2cgs3dgM
11سبتمبر2019،تم الاطلاع عليه يوم30-05-2020على ساعة:10:54.

2. جيلالي زيدان , غليزان:ادماج 1178متمهن في مناصب عمل بمؤسسات اقتصادية في سيدس خطاب ,بقلم اخبار دزاير ,
https://www.akhbardzair.dz/2022/02/09/131729/?fbclid=IwAR0XfQ3e2BJkntLw_eDaMgVcVgrKENTqoRl1s تم النشر: في2022/02/09 تم الاطلاع عليه في: 2022/05/29على الساعة05:30.

7- المعاجم والقواميس:

1. معجم الوسيط، ج1.

2. معجم مقاييس اللغة، ج 1.

8- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bernard Hugonnier, **investissements directs cooperation internationale et firmes multinationales**, Economica, paris, 1984.

2. Hdjira Najet,(2010),le développement local conception et usage, cas de l'Algérie,magistère en sciences de gestion, université de Mostaganem.

الملاحق

في يوم 25ماي 2022 قمت بزيارة المجمع الجزائر التركي TAYAL واستقبلني رئيس قسم التدريب وتنمية الموارد البشرية السيد عبد القادر يونس زكري على ساعة 11:30وتمت هذه المقابلة على النحو التالي :

س1: ماهي النشاطات المستقبلة وطموحات توسع الشركة في ميدان النسيج في المستوى الوطني ؟

ج 1: تنفيذ المشروع حاليا 60 بالمئة يحتوي على 3000موظف مع وجود خطة اضافية لتصل إلى 10000موظف هذي المرحلة الاولى اما المرحلة الثانية طموحهم ان يصل إلى 15000الي 20000موظف

س2: ما هي اهم الاتفاقيات المبرمة بين الشركة ومختلف القطاعات محليا ووطنيا

ج2: نحن كمسؤولين لهذا المصنع قد يومنا ووقعنا اتفاقية مع شريك اجنبي وهو TAYPA

اما محليا فنتعامل مع فرع DECATHLON

س3: ما مدى مساهمة الشركة في ادماج اليد العاملة الجزائرية وعدد الاطارات المكونة منذ التاسيس ؟

ج3: ساهمة مؤسسة بادماج حوالي 2823يد عاملة جزائرية وتم تكوين 58اطار

س4: هل تتوفر الشركة على تكوينات متخصصة للعمال خارج ارض الوطن ؟

ج4: نعم هناك مخطط تدريبي للعمال كل 6اشهر ويخص العديد من المجالات تقنية والصيانة وامن وسلامة وتكوين الخبرات 15 شخص مهندس عند افتتاح الشركة

س5: ما هي نسبة التشغيل في المصنع منذ تاسيسه وافاق التوظيف به؟

ج5: 3000بالمئة تم تشغلها ويطمح إلى 10000

س6: ما هي نشاطات الشركة اعلاميا وهل ساهمت في اثراء حوار اكاديمي من خلال ملتقيات ومؤتمرات حول نشاطها وتعزيز الانتاج وتطويره ؟

ج6: من حيث المبادرات الخيرية 8مبادرات ومن بينها حملات التنظيف الغابات وزيارة مناطق الظل وقامت باكثر من 20 لقاء صحفي مع الاذاعة غليزان وتلفزيون الجزائري و3 ربورتاج

س7: ما عدد العمال المتواجدين حاليا في المصنع ؟

ج7: كليا 3065 ومحليا 2823واجنبي 204

س8: ما هو النظام الامني العمل اليومي للشركة

ج8: النظام الامني : عند الباب الرئيسي للمصنع ادخال البطاقة الالكترونية وعند باب كل وحدة دخول بالبصمة ام النظام العمل اليومي في النظام العادي من 08:30الى 16:30بنسبة للإدارة

نظام التناوب : من 06:00الى 22:00/14:00الى 06:30وحدة الانتاج

س9: ما هي الاستراتيجيات على مدى المتوسط وقريب التى يطمح هذا المصنع للوصول اليها؟

ج9: متوسط والقريب التركيز على السوق المحلية وعلى انشاء علامة تجارية خاصة بها

س10: ما هو النظام الالكتروني للتسير ؟

ج10: نظام الالكتروني لتسير DATATEX_NEW

ادارة الانتاج : ERP

س11: هل هناك تكوينات ومتابعة التقنيات للعمال ؟

ج11: هناك قسم كامل للتكوين وتدريب وزيادة على ذلك هناك قسم لتكوين المتربصين من المركز المهني حوالي 1612متكون 1051اتم التدريب 92 تم دمجهم في مناصب عمل

س12: ما هي العقود التجارية والتقنية داخلية والخارجية للشركة ؟

ج12: خارجية اكثر من 90 بالمئة من الموارد الاولية المستخدمة القطن من الخارج ومواد الكيميائية المستخدمة في الانتاج صباغة

داخليا : شركات : النقل KTR الاطعام : BARKAN الامن :5 PROSEG

س13: ما هي نسبة العمال ذو الاحتياجات الخاصة:

ج13: النسبة هي 4بالمئة

س14: ما هي اهم المعوقات التي تواجه الشركة ؟

ج14:نشاط جديد على منطقة ونقص اليد العاملة والمؤهلة لهذا النشاط وكذلك الموقع معزول

س15: ما هو عدد الوحدات في المصنع ؟

ج15: العدد الكلي 11 منها 8 تشتغل و3معطلة وهناك مدرسة للتكوين في مهنة النسيج والتفصيل إلى جانب قطب عقاري لإقامة للمستخدمين

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

اهداء

المقدمة ..... أ

مشكلة البحث ..... ب

الفرضيات ..... ب

مبررات اختيار الموضوع ..... ج

حدود الدراسة ..... ج

مناهج البحث ..... د

اقترابات الدراسة ..... ه

أهمية الدراسة ..... ه

أهداف الدراسة ..... و

أدوات جمع البيانات ..... و

تقديم خطة الدراسة ..... ز

الفصل الأول: التنمية المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر

تقديم الفصل 01

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية 02

المطلب الاول: مفهوم ونشأة التنمية المحلية 02

المطلب الثاني: مقومات ومجالات التنمية المحلية 06

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار 10

المطلب الاول: تعريف الاستثمار 10

المطلب الثاني: اهمية سياسة الاستثمار واهدافها 16

المطلب الثالث: مدخل تعريفي للاستثمار الاجنبي 18

المبحث الثالث: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر 22

المطلب الاول: تطور تاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر 22

المطلب الثاني:مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر 28

المطلب الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 32
المطلب الرابع: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 34
خلاصة الفصل..... 35

الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية والاستثمار الأجنبي في الجزائر

تقديم الفصل 39
المبحث الاول : واقع التنمية المحلية في الجزائر 40
المطلب الأول: الاطار التشريعي للتنمية المحلية بالجزائر 40
المطلب الثاني : تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر 46
المطلب الثالث: فواعل التنمية المحلية الرسمية والغير الرسمية 47
المبحث الثاني : الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي 51
المطلب الاول :تطور قوانين الاستثمار في مرحلة الاقتصاد المخطط 51
المطلب الثاني: تطور قوانين الاستثمار في مرحلة اقتصاد السوق 62
المطلب الثالث : الهيكل المؤسساتي للاستثمار الاجنبي في الجزائر 70
المطلب الرابع : التاثير البيئي والاستقرار الامني على الاستثمار في الجزائر 76
المبحث الثالث : دور الاستثمار الاجنبي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر 81
المطلب الأول: دور الاستثمار الاجنبي في ترقية قطاعات التنمية الاقتصادية 81
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد في الجزائر 86
المطلب الثالث : معضلات الإستثمار في الجزائر 94
خلاصة الفصل 98

الفصل الثالث: دراسة حالة مصنع نسيج التركي في ولاية غليزان (2016-2022)

تقديم الفصل 100
المبحث الاول: ماهية المنطقة الصناعية بولاية غليزان 101
المطلب الاول: الموقع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بولاية غليزان 101
مطلب الثاني: استقرار المورد البشري بالمنطقة تستقطب الاستثمارات 102
المطلب الثالث: استراتجية المنطقة الصناعية 102

المبحث الثاني: دراسة ميدانية للمجمع الجزائر التركي تيال 104
المطلب الاول: عرض المجمع الجزائري التركي للنسيج: (TAYAL) 104
المطلب الثاني: مميزات المجمع الجزائري التركي للنسيج : (TAYAL) 105
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع الجزائري التركي للنسيج 109
المبحث الثالث: دراسة تحليلية ميدانية 111
المطلب الاول: مقابلة المدير للمجمع الجزائري التركي للنسيج 111
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان المجمع الجزائري التركي للنسيج 114
المطلب الثالث: افاق المجمع الجزائري التركي للنسيج 132
خلاصة الفصل 133
الخاتمة .....
قائمة المراجع .....

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية.	80
02	يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال فترة(2000-2012)	83
03	يمثل تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر مناكبر عشر دول مستثمرة خلال فترة(2001-2010)	84
04	يمثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة20-2012)	85
05	يمثل العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخليالخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2012).	88
06	يمثل نسبة البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة (1990-1997).	90
07	عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية وعدد مناصب العمل بهذه المشاريع فيالفترة الممتدة (1999-2004).	91
08	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة2008-2015 الوحدة	92
09	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002-2012	93
10	يمثل عدد الاناث والذكور	114
11	يمثل فئة العمال في المصنع.	115
12	يمثل الحالة الاجتماعية للعمال.	116
13	يمثل المستوى الدراسي للعمال في المصنع.	117
14	يمثل نوع الوظيف للعمال في المصنع.	119
15	يمثل تاريخ التحاق العمال بالوظيفة.	120
16	يمثل طريقة توظيف العمال.	121
17	يمثل نسبة العمال المستفدين من التكوين.	122
18	يمثل مدة تكوين العمال.	123
19	يمثل اكتفاء العمال من اليد العامل حسب تخصصه في المصنع	124
20	يمثل استفادة العمال من خدمات النقل	125

21	يمثل استفادة العمال من السكن الوظيفي	126
22	يمثل استفادة العمال من الترقيات والعلاوات	127
23	يمثل انطباعات العمال عن خدمات الاطعام	128
24	يمثل راي العمال في انتاج المصنع	129
25	يمثل عدد العمال المسفيدين من الرحلات وملتقيات	130
26	يمثل علاقة العمال مع ادراة المصنع	131

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخليالخام في الجزائر خلال الفترة(2000-2012).	89
02	يمثل دائرة نسبية لتوزيع العمال حسب الجنس	115
03	يمثل اعمدة بيانية للفئة العمرية للعمال المصنع	116
04	يمثل اعمدة بيانية الحالة الاجتماعية للعمال المصنع.	117
05	الشكل رقم : يمثل اعمدة بيانية للمستوى الدراسي للعمال المصنع.	118
06	يمثل اعمدة بيانية للوظيفة في المؤسسة	119
07	يمثل اعمدة بيانية لتاريخ التوظيف للعمال المصنع	120
08	يمثل اعمدة بيانية لطريقة التوظيف للعمال المصنع	121
09	يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العامل من التكوين في مجال تخصص	123
10	يمثل اعمدة بيانية لمدة تكوين العمال في المصنع	124
11	يمثل اعمدة بيانية للعدد الكافي للعمال في ميدان التخصص	125
12	يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من خدمات النقل	126
13	يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من السكن الوظيفي	127
14	يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من الترقية او العلاوة	128
15	يمثل اعمدة بيانية لانطباعات العمال عن خدمات الاطعام	129
16	يمثل اعمدة بيانية لراي العمال في انتاج المصنع	130
17	يمثل اعمدة بيانية لاستفادة العمال من رحلات او ملتقيات	131
18	يمثل أعمدة بيانية لرأي العامل في علاقته بالادارة	132